مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٨ | العدد (٧٠) | شتاء ٢٠١٥

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – شتاء ٢٠١٥

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, INFO@MESJ.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجـــــدي عمـــــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ السعودية وحلفاؤها: فرصة لنقل المنطقة من الفوضى إلى الاستقرار
التحرير

البحوث والدراسات

١٣ آفاق التحولات في اليمن في ضوء التمدد الحوثي
عبد الناصر المودع

٥٥ تحولات الرأي العام الغربي تجاه القضية الفلسطينية .. الحرب على غزة ٢٠١٤
عبد الله عدوي

المقالات والتقارير

٧٩ مستقبل النظام السياسي الفلسطيني وعملية المفاوضات في ضوء الحرب
أحمد غضية

٩٥ المشهد الانتخابي والحزبي الإسرائيلي عشية انتخابات الكنيست العشرين لعام ٢٠١٥
مهند مصطفى

١٠٧ ميناء غزة ... شرطه التفاوض أم حق قابل للانتزاع
أديب زيادة

١١٩ ندوة: تحولات الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء الحرب على غزة
مركز دراسات الشرق الأوسط

١٤١ عرض كتاب: تاريخ إيران الحديثة
عارف رواشدة

المقال الافتتاحي

السعودية وحلفاؤها

فرصة لنقل المنطقة من الفوضى إلى الاستقرار

شكلت الفوضى الدموية والعنيفة المندلعة في في عدد من الدول العربية (مصر، العراق، سوريا، ليبيا، اليمن..) مصدر تهديد استراتيجي للأمن الخليجي كما هي للأمن العربي، وتحققت تخوفات العديد من المحللين والسياسيين التي قرأت مخاطر اندفاع بعض دول الخليج لتشجيع قوى سياسية وغيرها لمناهضة الربيع العربي وإفشاله، حيث لازال حراك الربيع، وإن كان قد اختلط بالدم، هو الإطار العام لحراك الشعوب والقوى السياسية والاجتماعية التي ذاقت حلاوة الحرية والديمقراطية لعامين تقريباً.

استناداً إلى هذا التحليل للمشهد العربي فإن التقديرات الأولية تشير إلى أهمية دور دول مجلس التعاون الخليجي في المساهمة الفاعلة والعاجلة في إعادة الاستقرار إلى المنطقة ووقف نزيف الدم واستنزاف المال والاقتصاد ومقدرات الأوطان، وفي ظل القيادة السعودية الجديدة يرتفع سقف التوقعات من قبل المراقبين بإعادة النظر بعديد من السياسات السابقة التي كانت تنظر إلى التحولات الديمقراطية في الربيع كمصدر تهديد، وهي اليوم تحيط بها التهديدات من كل حدب وصوب في ظل تراجع رياح الربيع العربي، ما يجعل من التحدي الأساسي، وهو إعادة الاستقرار إلى الدول العربية الرئيسية وخاصة مصر واليمن هدفاً استراتيجياً عاجلاً للسياسة السعودية خصوصاً والخليجية عموماً.

وتشير تحركات الملك السعودي الجديدة الدبلوماسية النشطة إلى أنه يحاول استجماع القوة اللازمة والتأسيسية لاتخاذ مثل هذه السياسات على الصعدين العربي والإقليمي والدولي، وبالطبع يقع تزايد النفوذ الإيراني وعنفه في اليمن وسوريا ضمن دائرة الفوضى المهددة للمصالح العربي والخليجية، الأمر الذي يحتاج إلى مقاربة خليجية مُتفَق عليها مدعومة عربياً ومستندةً إلى قوى إقليمية متعاونة مثل تركيا، وهو ما يفتح الفرصة من جديد للمملكة العربية السعودية لأخذ زمام المبادرة في قيادة المنطقة بدولها الأساسية متحالفةً أو متصالحةً مع تركيا. وتفيد بعض المعلومات التي رشحت من المباحثات والتحركات السعودية أنها تعمل بمثابرة، ولكن بعمق وإدراك، لاستجماع قدراتها وعلاقاتها المختلفة لقيادة مبادرة الاستقرار العربية بمشاركة دول خليجية وعربية إضافة إلى تركيا، ويُتوقع أن تتضمن ثلاثة اتجاهات أساسية في هذه المبادرة:

- **الأولى**: قيادة مصالحات عربية رسمية وشعبية وخاصة مع تيار الإسلام السياسي المعتدل، والذي تمثله جماعة الاخوان المسلمين وخاصة في مصر، وربما التوصل معه إلى تفاهمات قيل إنه تم التوصل إلى جزء منها في ربيع عام ٢٠١٢، وكذلك مع دول الخليج ودول عربية أخرى.
- **الثاني**: قيادة عملية سياسية مدعومة أمنياً، وربما عسكرياً، لإعادة تحجيم نفوذ إيران في المنطقة بدءاً من الساحة اليمنية، لتتمكن المملكة من تحقيق الدور القيادي العربي والإسلامي الذي اطّلعت به في السبعينيات.

الثالثة: بلورة رؤية عربية إسلامية شاملة لمواجهة تنامي الجماعات المتطرفة والعنيفة وخاصة في سوريا والعراق، برؤية تعتمد على الفكر والاعتدال كما تعتمد على الإجراءات الأمنية المنضبطة. وتتزايد التقديرات بين المراقبين حول قدرة المملكة على تحقيق هذه المبادرة واستعادة دورها القيادي وتحجيم إيران، وإعادة الاستقرار إلى المنطقة استناداً إلى التضامن العربي والإسلامي، لكن القيادة السعودية ومعها قطر

وتركيا ودول أخرى تبدي حماسة شديدة واستعداداً لتحمل تبعات هذه المبادرة حتى تحقق أهدافها، خاصة في حال انضمت قوى شعبية مؤثرة في المنطقة، وفي مقدمتها حركات الإسلام، في حال استندت إلى رؤية واقعية تنطلق من مصالح الأمن القومي والعربي والإيمان بالأمة العربية ودروها الحضاري.

التحرير

البحوث والدراسات

الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسيناريوهات المحتملة*

أ. عبد الناصر المودع **

أولاً: مقدمة

يعاني اليمن حاليا من أوضاع خطيرة تنذر بانهيار الدولة وتجزئتها، إلا أنها ليست مختلفة لا من حيث النوع ولا الدرجة عما شهده اليمن خلال تاريخه المعروف. فتاريخ هذا الإقليم- المعروف حاليا بالجمهورية اليمنية- حافل بموجات دائمة من العنف والفوضى وعدم الاستقرار؛ فإذا استعرضنا تاريخ هذا الإقليم خلال الخمسين عاماً الماضية وجدنا أنه قد شهد موجات متتالية من الثورات والانقلابات والحروب الأهلية وغيرها من المظاهر التي تؤكد غياب الاستقرار فيه.

وهناك أسباب موضوعية لحالة عدم الاستقرار في اليمن أهمها شح الموارد، والتضاريس الوعرة، وضعف الهوية السياسية الجامعة، والتي أفرزها تاريخ طويل من انقسام سياسي مزمن. فعلى مدار التاريخ الطويل، لم يعرف اليمن الحكومات المركزية التي تبسط سيطرتها الفعلية على جميع أراضيه، إلا في حالات نادرة جدا. وهي حالات لم تكن تشمل جميع المناطق التي تتبع حاليا للجمهورية اليمنية.

---

* تجدر الإشارة إلى أن هذا البحث قد أُعدّ قبل التطورات الأخيرة والمتسارعة في اليمن والتي أسفرت عن استيلاء الحوثيين على السلطة عبر "إعلان دستوري" يدعو إلى حل مجلس النواب اليمني وإلى تشكيل مجلس رئاسي من خمسة أشخاص تصادق عليه "اللجان الثورية" التي تتبع الحوثيين. ومع ذلك فإن هذه التطورات لم تؤثر بأي حال على القسم الأول من البحث المتعلق بجذور وخلفيات الأزمة اليمنية القائمة وعوامل صعود الحوثيين، فضلاً عن السيناريوهات المحتملة. فأول السيناريوهات التي يعرض لها البحث ذهبت إلى تفرد الحوثيين بالسلطة وهو ما أسفرت عنه التطورات الأخيرة في اليمن.

** باحث يمني.

وقد ساهم الموقع الجغرافي، والتضاريس والمناخ في صياغة ذلك التاريخ؛ فمن ناحية ساهمت الجبال والتضاريس الوعرة في عزله عن العالم، وهو ما أدى إلى تخلفه عن التطورات التي كانت تحدث في العالم. وأدى كذلك إلى ضعف الحكومات المركزية، وتقوية كيانات ما دون الدولة (قبائل، مشيخات، سلطنات، وغيرها). ومن ناحية أخرى؛ جلب الموقع الجغرافي القوى الخارجية لاحتلال سواحله ذات الموقع الاستراتيجي، وهو ما ساهم أيضاً في إضعاف السلطات المركزية المحلية.

ومما ساهم في حالة عدم الاستقرار في الماضي القريب ضعف الشرعية السياسية التي اتصفت بها أنظمة الحكم في دولتي اليمن السابقتين، ودولة الوحدة التي ورثتهما. فتلك النظم لم تمتلك الأسس القانونية والسياسية الخالقة لنظم شرعية حقيقية. ففي اليمن الشمالي السابق، تمت الإطاحة بالنظام الملكي، والذي كان يمتلك أسسا، وإن كانت واهية، من الشرعية التقليدية، فيما لم يتم بناء نظام بديل على أسس شرعية أخرى. فالنظام الجمهوري، الذي أعلن بعد الإطاحة بالنظام الملكي في ١٩٦٢، لم يؤسس على قواعد دستورية راسخة تخلق الشرعية القانونية لذلك النظام. وكل ما حدث هو سيطرة شبه كاملة للعسكر عبر الانقلابات العلنية والمستترة، والتي كان يتم تغليفها في بعض الأحيان بأشكال صورية من الانتخابات.

وفي الجنوب، استولت الجبهة القومية على حكم ذلك البلد عقب رحيل البريطانيين عن جنوب اليمن في نوفمبر ١٩٦٧، عبر الإزاحة العنيفة لجميع خصومها ومعارضيها، والذين كانوا خليطا من القوى التي ظهرت لمقاومة الوجود البريطاني، والقوى التقليدية، التي كانت تحكم السلطنات تحت رعاية البريطانيين. فقبل الاستقلال وبعده، قامت الجبهة القومية بتصفية جميع القوى التي كانت تقاوم الوجود البريطاني، فيما تم حل السلطنات والإدارة الاستعمارية لمدينة عدن وتم دمجها في الدولة الجديدة.

وقد تأسست الجبهة وفقا لنظام شمولي على الطريقة الستالينية، حيث لا وجود لأي شكل حقيقي من أشكال التعددية السياسية أو الاجتماعية. ووفقا لذلك لم يتمكن

ذلك النظام من إنشاء نظام شرعي ومستقر، فخلال فترة حكمه القصيرة للدولة (١٩٦٧-١٩٩٠) شهد موجات من الانقلابات والصراعات الدموية داخل قيادته[١]، أسهمت في إضعافه، وذهابه إلى وحدة مع الشمال، أتضح لاحقا أنها لم تبن على أسس حقيقية.

وحين تمت الوحدة بين دولتي اليمن عام ١٩٩٠، حمل نظاما الحكم كل مشاكلهما إلى النظام الجديد الذي تشكل لإدارة دولة الوحدة. فالنظام الديمقراطي، الذي تم تبنيه للدولة الجديدة، لم يكن يمتلك أي أسس حقيقية للنجاح والديمومة. فلم تمض سوى مدة وجيزة على إعلان الوحدة؛ حتى دخل شركاء الوحدة في نزاعات وأزمات، وصلت ذروتها في الصراع العنيف الذي اندلع في صيف عام ١٩٩٤[٢]. وقد أدى ذلك الصراع إلى إزاحة الطرف الذي كان يحكم الجنوب، والشريك الرئيسي لحكومة الوحدة.

وعلى إثر ذلك؛ تم تبني نظام ديمقراطي صوري، استمر حتى عام ٢٠١١، حين تفكك هذا النظام على وقع الصراعات داخل أجنحته، وعلى وقع الحركة الاحتجاجية الشعبية المطالبة برحيله. وقد تم تفكيك ذلك النظام عبر تسوية سياسية ساهمت أطراف داخلية وخارجية في صياغة مفرداتها، فيما عرف بالمبادرة الخليجية[٣]، وقد تضمنت تلك

---

[١] خلال ٢٣ سنة من عمر دولة الجنوب، كانت كل عمليات التغيير السياسي تتم عبر وسائل غير سلمية ودستورية، ففي عام ١٩٦٩ تمت الإطاحة بالرئيس الأول للدولة قحطان الشعبي في انقلاب، وتم وضعه في الإقامة الجبرية حتى مات، وفي عام ١٩٧٨ تمت الإطاحة بالرئيس سالم ربيع علي وإعدامه بعد صراع دموي استمر عدة أيام، وفي عام ١٩٨٠ تمت الإطاحة بالرئيس عبدالفتاح اسماعيل من السلطة بانقلاب ابيض، وفي عام ١٩٨٦ اطيح بالرئيس علي ناصر محمد بعد صراع دام خلف آلاف القتلى. للمزيد أنظر: جمهورية_اليمن_الديمقراطية_الشعبية_/ http://ar.wikipedia.org/wiki

[٢] حرب أهلية اندلعت بين قوات رئيس مجلس الرئاسة حينذاك علي عبدالله صالح، وقوات تتبع نائبة علي سالم البيض استمرت ٦٥ يوماً تم خلالها إعلان انفصال الجنوب من قبل البيض، إلا أنه تم هزيمة البيض الذي فر إلى سلطنة عُمان، للمزيد أنظر:http://ar.wikipedia.org/wiki

[٣] اتفاقية للتسوية السياسية في اليمن تقدمت بها دول المجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر التي انسحبت منها، وتم التوقيع عليها في الرياض في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١، من قبل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله

المبادرة خارطة طريق طموحة لتأسيس نظام سياسي جديد يعالج الخلل الذي كان يتصف به النظام السابق.

ومن بين ما تضمنته الخارطة؛ إجراء حوار سياسي يفضي إلى تعديلات دستورية، أو دستور جديد، تجرى على أساسه انتخابات تشريعية ورئاسية خلال فترة انتقالية مدتها عامان. غير أن عوامل ذاتية وموضوعية حالت دون تنفيذ كل ذلك. فتم تمديد الفترة الانتقالية بشكل تلقائي ودون إي إجراءات دستورية وقانونية واضحة، كما لم يتم تحديد مدة التمديد الجديد. وعوضا عن ذلك، تم الحديث عن أن المهل الزمنية الواردة في المبادرة الخليجية لا تعني الزمن بالمعنى اللغوي، وإنما مهمات وإنجازات[١].

وقد كان من الواضح أن المبادرة الخليجية حملت القليل من فرص النجاح والكثير من مخاطر الفشل، ويرجع السبب في ذلك إلى عدد كبير من العوامل، كان من أهمها ضعف أو غياب المؤسسات القادرة على ضمان إحداث التغيير المنشود. وكان من أهم تلك المؤسسات مؤسسات الجيش والأمن، والتي كان يشوبها خلل مؤسساتي واضح خلال فترة حكم الرئيس السابق صالح. فقد كانت تعاني من الانقسام وتعدد الولاءات، والفساد وسوء الإدارة.

إلى جانب ذلك؛ وقعت العملية السياسية تحت تأثير الرغبات المبالغ فيها من قبل من يمكن تسميتهم بالحالمين والطامعين، والذين آلت إليهم مسئولية إدارة الدولة خلال

صالح وممثلين عن أحزاب المعارضة اليمنية، وقد اشتملت الاتفاقية على خارطة طريق لنقل السلطة وتأسيس نظام سياسي في اليمن. للمزيد أنظر:
http://www.almotamar.net/news/95152.htm

[١] مع اقتراب موعد انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ فبراير ٢٠١٤ تم الترويج لفكرة أن المدة المنصوص عليها في المبادرة الخليجية هي مهام وانجازات، وليست وقت، ووفقا لذلك تم التمديد التلقائي للفترة الانتقالية، وقد تبنى مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر هذه الفكرة حين قدم تقريره لمجلس الأمن عن الحالة في اليمن، في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٣، وتم تبني ذلك في البيان الرئاسي لمجلس الأمن في ذلك التاريخ، للمزيد انظرhttp://www.janobia.com/5555.htm

المرحلة الانتقالية. فبالنسبة للحالمين فإنهم كانوا يرغبون في أن تؤدي العملية السياسية إلى تغيير كامل وجذري لمنظومة الحكم وشكل الدولة، بحيث يتم بناء دولة ديمقراطية حديثة. فيما كان الطامعون يريدون أن تؤدي العملية السياسية إلى أن يحلوا محل الحكام السابقين. وكان هؤلاء وأولئك، غير واقعيين في ما أرادوا تحقيقه، ففي دولة هشة مثل اليمن كان من الصعب إحداث نقلة نوعية في بنية السلطة والنفوذ بهدوء وسلاسة.

ذلك أن نقلة من هذا النوع كانت تتطلب إخراج كل أو معظم الأشخاص والقوى التي تمتلك السلطة والنفوذ في اليمن من مراكزهم، وهذا الأمر لم يكن ليتم بشكل طوعي وتلقائي، ولاسيما أن هؤلاء لديهم امتداداتهم القبلية، والكثير من الأتباع داخل مؤسسات الدولة المختلفة، وتحديدا داخل أجهزة الجيش والأمن. ولم يكن من السهل إجبارهم على الخروج من مواقعهم دون المغامرة باستقرار الدولة. فبحكم سيطرتهم على جزء كبير من المؤسسات العسكرية والأمنية، فأنهم كانوا قادرين على تحدي أي قرارات تزيحهم من مواقعهم، إما برفضها، أو التحايل عليها.

وكان أخطر ما قام به من أسميناهم بالطامعين استخدام الحركة الحوثية المسلحة كأداة لتدمير بعض من تلك القوى، ومن ذلك مثلا ما قام به الرئيس هادي، والذي كان يطمع في الحكم لأطول فترة ممكنة، من تفاهمات ضمنية، وربما فعلية، مع الحوثيين. وقد أدت تلك التفاهمات إلى السكوت عن تمدد الحوثيين حتى وصلوا إلى صنعاء، والذي أسقطوها في يوم ٢١ سبتمبر ٢٠١٤.

وبسقوط صنعاء وما تبعها من أحداث دخلت اليمن مرحلة مجهولة يصعب التنبؤ بوجهتها، وهو الأمر الذي تحاول هذه الورقة تلمسه عبر طرح عدد من السيناريوهات الافتراضية لما سيكون عليه حال اليمن في المستقبل القريب والمتوسط.

وقبل الدخول في استعراض هذه السيناريوهات، سنشير بشكل مختصر إلى الحركة الحوثية من حيث نشأتها والأحداث التي ساهمت في صعودها.

ثانياً: الحركة الحوثية النشأة والصعود

يمكن إرجاع بداية نشأة الحركة الحوثية إلى فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين حين تشكلت نواة ما يعرف حاليا بالحركة الحوثية، أو جماعة "أنصار الله"، كما أصبحت الحركة تطلق على نفسها منذ عدة أعوام. ففي تلك الفترة تأسست الحركة الحوثية تحت مسمى تنظيم الشباب المؤمن بمبادرة من عدد من الشباب المنتمين للأقلية الزيدية[١]، وكان من بينهم أحد أشقاء عبدالملك الحوثي الزعيم الحالي للحركة، وتحت رعاية وتوجيه علماء دين تابعين للمذهب الزيدي، كان على رأسهم بدر الدين الحوثي، والد عبدالملك الحوثي.

وقد هدفت الحركة إلى إحياء المذهب الزيدي -أحد المذاهب الشيعية- والذي كان قد شهد انحسارا متواصلا منذ انتهاء نظام الإمامة وإعلان الجمهورية، فيما كان يعرف باليمن الشمالي عام ١٩٦٢. وقد حدث ذلك الانحسار لأسباب عديدة، كان من أهمها التوجه الرسمي من قبل الحكومات التي أعقبت قيام الجمهورية، والتي دأبت على إضعاف المذهب الزيدي كونه كان يشكل الأساس الشرعي للحكم الإمامي، والذي كان قد حكم بعض أجزاء مما يعرف اليوم بالجمهورية اليمنية، لما يقارب الألف عام[٢]. فبموجب ذلك المذهب فإن منصب رأس الدولة (الإمام) ينحصر في الذكور البالغين من ذرية الحسن والحسين، فيما يعرف اصطلاحا "ولاية البطنيين"، والذي يقوم على منح الحق لأي فرد من هذه الذرية يجد في نفسه الكفاءة وتوفرت فيه الشروط[٣] إعلان نفسه إماما، حتى ولو كان هناك إمام زيدي قائم.

---

[١] للمزيد حول تأسيس الشباب المؤمن أنظر: مقابلة قناة الجزيرة مع محمد عزان أحد مؤسسي الشباب المؤمن: http://www.aljazeera.net/programs/today-interview/2007/4/10

[٢] أتصف حكم الأئمة الزيدين بعدم الثبات حيث أنه كان يشمل في بعض الأوقات مناطق شاسعة من اليمن الحالي وتحديداً اليمن الشمالي السابق، إلا أنه كان ينحسر بفعل قوة خارجية أو محلية ليتقوقع في مناطق معزولة مثل منطقة صعدة التي تعد موطن المذهب ومركزه.

[٣] تبلغ هذه الشروط ١٤ شرطاً أنظر: http://yemenhrc.info/AlmasarDetails.aspx?id=77

ولكون المذهب الزيدي يقف على النقيض من النظام الجمهوري ومنافسا له، فقد قام الحكام في العصر الجمهوري، بخطوات ممنهجة لإضعافه، وتقوية المذهب السني ونشره في المناطق الزيدية. إلى جانب ذلك؛ ساهمت الحكومة السعودية في إضعاف المذهب الزيدي في اليمن، وقد تم ذلك بالاتفاق مع حكومة اليمنية اليمن الشمالي، والتي كانت الحكومة السعودية تهيمن عليها منذ ١٩٧٠[١].

وفي هذا الشأن قامت الحكومة السعودية بدعم الحكومة اليمنية، والقوى السياسية والاجتماعية السنية، في نشر المذهب السني في المناطق الزيدية، بأكثر من طريقة، فعلى سبيل المثال تولت الحكومة السعودية طباعة المناهج الدراسة اليمنية، والتي اعتمدت المذهب السني/ السلفي، وتعميمه على كل المدارس في اليمن الشمالي السابق. كما قامت الحكومة السعودية ببناء مدارس دينية، كانت تسمى بالمعاهد العلمية، في جميع مناطق اليمن، وهي المدارس التي كانت تدار من تيار الإخوان المسلمين، الذي كان في حالة تحالف مع الحكومة اليمنية والسعودية ضد تهديد القوى اليسارية، التي كانت تتلقى الدعم من قبل حكومة اليمن الجنوبية ذات التوجهات الماركسية.

وقد تم نشر المذهب السني/ السلفي في المناطق الزيدية دون إي مقاومة تذكر من قبل أتباع المذهب الزيدي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن استهداف المذهب الزيدي كان يتم من قبل الحكام الذين كانوا هم في الأصل من أتباع المذهب الزيدي. فاستهداف المذهب، لم يكن يشمل معتنقيه، بل الفكر نفسه، والذي كان يتم بشكل غير مباشر، فعلى سبيل المثال كانت الحكومة اليمنية تقوم ببناء، أو تشجع مولين خارجيين أو محليين، لبناء مساجد حديثة في المناطق الزيدية، وكان يتولى شئونها خطباء وأئمة ينتمون للمذهب السني، ومع كثرة بناء المساجد ذات التوجهات السنية، وتراجع إن لم نقل توقف بناء

[١] بعد أن اعترفت السعودية بالنظام الجمهوري في اليمن عام ١٩٧٠ اعتمدت الحكومة اليمنية في شمال اليمن على السعودية في تمويل جزء كبير من ميزانيتها، ودعم مشاريع البنية التحتية، إضافة إلى تخصيصها مرتبات شهرية لجزء كبير من المسئولين الحكوميين، ومشايخ القبائل وقادة الأحزاب السياسية، وهو ما وفر لها نفوذ كبير في اليمن، خاصة في اليمن الشمالي قبل الوحدة.

المساجد ذات التوجهات الزيدية، والتي كانت شبه محظورة، كان المذهب السني يتغلغل في المناطق الزيدية بشكل سريع وبسلاسة وهدوء في أغلب الأوقات.

وقد ساعد على نشر المذهب السني وتراجع المذهب الزيدي طبيعة العلاقات بين أتباع المذهبين الشافعي والزيدي في اليمن، والتي شهدت تعايشا نسبيا على مدار التاريخ، فالمساجد في اليمن مختلطة، والتزاوج بين أتباع المذهبين عالية.

وكانت محصلة كل ذلك تحول أعداد كبيرة من أتباع المذهب الزيدي إلى المذهب السني. ولا يعرف على وجه التحديد كم نسبة من تحول منهم، إلا أن الانطباع العام يشير إلى أن غالبية من كانوا يعتنقون المذهب الزيدي تحولوا إلى المذهب السني، خلال الخمسين سنة الماضية، وحتى سقوط صنعاء بيد الحوثيين.

وليس هناك في الوقت الحالي إحصائية دقيقة عن نسبة أتباع المذهب الزيدي، غير أن كل المؤشرات تشير إلى أن هذه النسبة لا تصل إلى ١٥٪ في أحسن الأحوال، فالمناطق التي كانت ضمن المذهب الزيدي لا يزيد عدد سكانها عن ثلث سكان الدولة، ومن المحتمل أن أكثر من نصفهم قد تحولوا إلى المذهب السني، الأمر الذي يجعل أتباع المذهب الزيدي أقل من ١٥٪ من عدد سكان اليمن.

وحين نشأ تنظيم الشباب المؤمن لم يثر مخاوف السلطة حينها، كما أن مؤسس الحركة حسين الحوثي كان عضوا في مجلس النواب ضمن كتلة حزب المؤتمر الشعبي، وتم انتخاب شقيقه عن المؤتمر في انتخابات ٢٠٠٣ البرلمانية. إلا أن ذلك الوضع لم يستمر، ففي عام ٢٠٠٤ شعر الرئيس السابق صالح بأن الحركة قد تجاوزت الإطار المسموح لها، وأنها أصبحت تروج لمشروع سياسي بديل عن نظامه في بعض مديريات محافظة صعدة، وتحديدا مديرية مران.

ومن أجل القضاء على تلك الحركة؛ قام صالح بحملة عسكرية عليها في عام ٢٠٠٤، استمرت عدة أشهر، وانتهت بمقتل حسين الحوثي وسيطرت الدولة على معاقل الحركة.

غير أنه لم تمض إلا فترة قصيرة حتى عادت الحركة للظهور، ليتواصل من حينها مسلسل "الحروب"[١] بين القوات الحكومية والحركة الحوثية، كان آخرها ما سمي بالحرب السادسة، التي بدأت في صيف ٢٠٠٩، وانتهت في بداية ٢٠١٠. وفي هذه "الحرب" تورطت القوات السعودية في بعض المواجهات مع الحوثيين، وتكبدت خسائر تجاوزت المائة قتيل[٢]. وقد انتهت "الحرب السادسة" بصمود الحوثيين، وتمكنهم من السيطرة على معظم محافظة صعدة، وبعض أجزاء من محافظتي الجوف وعمران.

وترجع أسباب فشل القوات الحكومية إلى هزيمة الحركة الحوثية أثناء تلك "الحروب" إلى عدد من العوامل، يتعلق بعضها بعدم الكفاءة والفساد داخل مؤسسة الجيش اليمني، ويتعلق بعضها بما يرى بعضهم أنه توظيف الرئيس السابق علي عبد الله صالح الصراع مع الحوثيين، من أجل تقوية سلطته. حيث يرى هؤلاء أن صالح استخدم الحركة الحوثية كأداة لإضعاف اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية، حينها، والذي كان المسؤول الأول عن قيادة المعارك ضد الحوثيين. وقد أتى ذلك السلوك من صالح ضمن سياق مشروع التوريث، والذي كان صالح يسعى عبره إلى توريث نجله أحمد منصب الرئاسة من بعده.

وقد كان مشروع التوريث يقتضي بأن يقوم صالح بإزاحة اللواء علي محسن الأحمر من موقعه في هرم السلطة، والذي كان يحتل فيه موقع الرجل الثاني[٣]. ولتحقيق ذلك الغرض، تعمد صالح إبقاء الحركة الحوثية نشطة من أجل استنزاف قوات اللواء علي محسن، وإجباره على إخراج الجزء المنتشر من القوات التابعة له في مدينة صنعاء والمناطق

---

[١] حملت المواجهات التي اندلعت بين الرئيس السابق صالح صفة الحروب في اليمن، ووفقاً لذلك فقد كان عدد تلك المواجهات ٦ حروب.

[٢] انظر: http://almasdaronline.com/article/4753

[٣] خلال فترة حكم الرئيس صالح كان علي محسن الأحمر بمنزلة الرجل الثاني بعد صالح رغم أنه كان يشغل منصب قائد المنطقة الشمالية الغربية، وقائد الفرقة الأولى مدرع. وينتمي محسن إلى نفس قرية صالح وبينهم علاقات نسب وقرابة.

المحيطة بها، وإرسالها إلى جبهات القتال في محافظة صعدة، كونها كانت تقع ضمن المنطقة العسكرية التابعة للواء علي محسن. وهو ما لم يقم به اللواء محسن حيث فضل الإبقاء على معظم قواته في صنعاء وحولها، ولم يكن يواجه الحوثيين إلا بأعداد قليلة منها، وهو ما ساهم في عدم إلحاق الهزيمة بالحوثيين.

إلى جانب ذلك؛ يعتقد البعض أن الرئيس السابق صالح، أبقى الحركة الحوثية نشطة كوسيلة للحصول على المساعدات السعودية والخليجية، خاصة في المجالات الأمنية والعسكرية، وليستعيد دور رجل السعودية في اليمن، والذي خسره بعد الوحدة[١].

وقد استفاد الحوثيون من سياسات صالح تلك، حيث تفادوا الهزيمة ووسعوا سلطاتهم، وهو الأمر الذي مكنهم من لعب الدور الذي لعبوه خلال الثورة على صالح. فخلال تلك الثورة انضم الحوثيون إليها، وهو ما رسخ سيطرتهم على المناطق التي كانوا قد سيطروا عليها، ووهو ما أدى أيضا إلى توسيع نشاطهم خارج تلك المناطق.

وبعد خروج صالح من السلطة ودخول المرحلة الانتقالية تم إدماج الحوثيين ضمن العملية السياسية وسمح الرئيس هادي وحكومة الوفاق للحوثيين بحرية العمل والحركة في جميع مناطق اليمن، وبالتحديد في العاصمة صنعاء. كما تم إشراكهم في اللجان التي مهدت للحوار وللجنة الحوار نفسها، وتم منحهم حصة من الممثلين قريبة من حصة الأحزاب الرئيسية[٢].

---

[١] قبل الوحدة كان صالح رجل السعودية في اليمن، وكان دور صالح خلال تلك الفترة مواجهة حكومة الجنوب التي كانت مدعومة من الاتحاد السوفيتي، وبعد الوحدة لم يعد لصالح دور محدد في الإستراتيجية السعودية في اليمن، بل أنه أصبح خصما لها حين صنفته السعودية بانه أيد صدام حسين باحتلال الكويت.

[٢] منحت الحركة الحوثية ٣٥ عضواً، وهي بذلك تكون قد حصلت على حصة قريبة من الحزب الاشتراكي الذي منح ٣٧، وحزب الإصلاح الذي منح ٥٠ عضو.

ثالثاً: عوامل صعود الحوثيين

تضافر عدد من العوامل في الصعود السريع للحركة الحوثية، والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

١- حالة الفوضى والصراع على السلطة الذي اعترى القوى السياسية منذ ثورة ٢٠١١. وكان أخطر ما في ذلك، استخدام بعض القوى السياسية الحوثيين كأداة لضرب بعض القوى. وفي هذا الصدد نجد أن الرئيس السابق صالح تحالف مع الحوثيين من أجل ضرب حزب الإصلاح، وتحديداً جناحه العسكري والقبلي، والذي مثل للطرفين خصماً مشتركاً بعد ثورة ٢٠١١.

ولم يكن الرئيس صالح هو الوحيد الذي استخدم الحوثيين لضرب الإصلاح فالرئيس هادي استخدمهم في ضرب حزب الإصلاح أيضا اعتقادا منه بأن إضعاف الإصلاح سيقوي مركزه السياسي. وقد أدى سلوك الرئيس هادي إلى تحييد القوات المسلحة والأمنية من مواجهة الحوثيين وإيقاف تمددهم. وإلى جانب الرئيس هادي، ساهمت بعض القوى السياسية في صعود الحوثيين، ومن هؤلاء القوى المحسوبة على اليسار كالحزب الاشتراكي والحزب الناصري، شركاء الإصلاح في تكتل أحزاب المشترك[١]، فهذه الأخرى كانت تريد إضعاف حزب الإصلاح، وخاصة جناحه العسكري والقبلي، والتي رأت في أنه كان يحاول أن يرث نظام صالح، ولهذا فإنها سكتت عن تمدد الحوثيين وربما تواطأت معهم بشكل مباشر أو غير مباشر.

٢-استفاد الحوثيون من ضعف السلطة ورخاوتها في تعزيز علاقاتهم مع إيران وحلفائها في المنطقة، فخلال المرحلة الانتقالية تطورت العلاقة بين الحوثيين

[١] أحزاب تشكلت في عام ٢٠٠٣ لمعارضة الرئيس السابق صالح وقد ضمت أكثر من ستة أحزاب كان من أهمها حزبي الإصلاح ذو التوجهات الإسلامية والحزب الاشتراكي ذو التوجهات اليسارية العلمانية.

وإيران على أكثر من مستوى، خاصة في مجال التدريب العسكري والتنظيمي والإعلامي، والتي أكدتها الكثير من الشواهد والقرائن. ومن ذلك مثلا؛ قيام إيران بإنشاء قناة فضائية للحوثيين تبث من الضاحية الجنوبية لبيروت، والتأثير الواضح لإيران وحزب الله اللبناني في مظاهر الخطاب السياسي، والإعلامي للحوثيين.

٣-ومن الأسباب الأخرى التي ساعدت الحوثيين على الصعود في الفترة الماضية تراجع النفوذ السعودي في اليمن، والذي كان بإمكانه أن يمنع الحركة الحوثية من التمدد بالسرعة والكيفية الذي تم بها. وقد أتى ذلك التراجع لأكثر من سبب من بينها: تبعثر الملف اليمني بين أكثر من جهة بعد وفاة الأمير سلطان بن عبدالعزيز، والذي تولى إدارة الملف اليمني لفترة طويلة، وانشغال الحكومة السعودية بملفات أخرى كالملف المصري، والسوري، والعراقي، وغيرها من الملفات التي سحبت الاهتمام عن اليمن. إلى جانب ذلك؛ تدهور العلاقة بين الحكومة السعودية وحلفائها التقليديين في اليمن، كالرئيس السابق صالح وحزب الإصلاح، واللواء علي محسن الأحمر ومشايخ قبيلة حاشد.

٤-امتلاك الحوثيين لقيادة مركزية صارمة، قياساً بالقوى الأخرى والتي كانت تفتقر لمثل تلك القيادة، ومليشيات عسكرية شديدة الولاء وذات تدريب عسكري عال، وخبرة عسكرية اكتسبتها خلال مواجهاتها الست مع الجيش اليمني والقوات السعودية[١].

رابعاً: سيناريوهات ما بعد تمدد الحركة الحوثية

في البدء لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم السيناريو يثير الكثير من اللبس، حيث أن البعض يعتقد بأن السيناريو هو أقرب إلى الخطة المستقبلية أو النبوءة والتوقعات، فيما

[١] خلال ما يسمى بالحرب السادسة (أغسطس ٢٠٠٩ – فبراير ٢٠١٠) دخلت السعودية في مواجهات مع الحركة الحوثية أدت إلى مقتل ١١٣ جندياً سعودياً، بحسب المصادر الرسمية السعودية، انظر:
http://www.anbacom.com/news.php?action=show&id=4897

السيناريو هو أمر مختلف عن ذلك؛ حيث أن السيناريو هو أقرب ما يكون إلى صورة متخيلة للمستقبل، يتم عبرها وضع تصورات نظرية لحدث ما، ووضع محددات وشروط لتحقق هذا السيناريو من عدمه، ضمن واقع افتراضي. ولهذا فوضع السيناريوهات لا يعدو أن يكون جهداً فكرياً يساعدنا على تخيل أكثر من صورة للمستقبل انطلاقاً من ظروف راهنة.

وفيما يخص موضوعنا فإن السيناريوهات التي سنناقشها هي معظم التوقعات والتنبؤات الرائجة حالياً عن اليمن بعد تمدد الحركة الحوثية وهيمنتها على السلطة، والتي سنستعرضها في السيناريوهات التالية:

١. سيناريو استفراد الحوثيين بالسلطة

مضمون هذا السيناريو يقوم على أن الحركة الحوثية ستتمكن في المستقبل القريب من حكم اليمن. ومن المرجح أن يكون أسلوب حكم الحوثيين لليمن، في حال تحقق هذا السيناريو، شبيهاً بأسلوب الأنظمة الشمولية، ويرجع السبب في ذلك؛ إلى الطبيعة الشمولية للحركة، والتي نجدها في بنائها الفكري وتنظيمها السياسي، وتركيبتها العسكرية. فالحركة الحوثية هي حركة دينية لها مقولات جاهزة ونهائية تشمل جميع مناحي الحياة تقريباً، كما أن تنظيمها السياسي يتصف بالمركزية الشديدة، والتي تقوم على الخضوع المطلق للقيادة، الذي يقترب من حالة التقديس. إلى جانب ذلك؛ الحركة الحوثية هي أقرب ما تكون لمليشيا مسلحة، وجميع انجازاتها، تقريبا، تحققت عن طريق استخدام القوة المسلحة.

وبالنظر إلى ما ذكر؛ فإن النظام المتوقع من ذلك لن يكون سوى النظام الشمولي، حيث أنه من غير الممكن أن تقبل حركة بهذه الطبيعة أي شكل من أشكال المشاركة أو التعددية.

شروط تحقق هذا السيناريو:

١- إلغاء العملية السياسية، والإعلان عن نظام سياسي جديد، يشرع للحركة الاستفراد بالحكم.

٢- سحق جميع القوى المعارضة عسكرياً وسياسياً، وإجبارها على القبول بالنظام الشمولي الذي ستعلنه الحركة الحوثية، وفي حال سُـمح لبعض القوى بالعمل فإنه لن يتعدى الجانب الصوري.

٣- السيطرة الكاملة على جميع مناطق الدولة، أو المناطق التي لها قيمة إستراتيجية على الأقل، وفي هذا الشأن فإن النظام الشمولي الذي ينبغي تحققه في هذا السيناريو هو ذلك النظام الذي يسيطر على معظم محافظات الشمال والجنوب بما في ذلك المحافظات المنتجة للنفط والغاز، والموانى الإستراتيجية.

٤- توفر الموارد الضرورية لأجهزة الضبط والسيطرة، كالجيش والأمن، وأي قوات رديفة، ذات تركيبة عقائدية، وهي القوات التي تنشئها النظم الشمولية.

٥- دعم خارجي مؤثر يمنح النظام الحماية السياسية والعسكرية التي تمنع عنه التدخلات الخارجية، والتمرد الداخلي.

٦- دعم شعبي للنظام الحاكم من كل أو معظم المكونات الدينية والجغرافية والاجتماعية في الدولة.

العوامل المعيقة لهذا السيناريو:

١- ضعف التمثيل السكاني: فكما سبق وأشرنا فإن عدد السكان المعتنقين للمذهب الزيدي، والذين قد يشكلوا الحاضنة السكانية المؤيدة للحركة الحوثية، لا يتجاوز حالياً ١٥٪ من عدد سكان اليمن. كما أن هؤلاء ليسوا جميعا مؤيدبن للحركة الحوثية، وكل هذا يعني أن الحركة الحوثية ليس لها تأييد حقيقي إلا من قبل أقلية صغيرة من السكان تتركز في مناطق محدودة من

اليمن، وتنتمي للون مذهبي محدد. ومن الخبرة التاريخية فإن من شبه المستحيل تأسيس نظام شمولي من قبل أقلية بهذا الحجم والنوع.

٢- شح الموارد في اليمن: حيث أن اليمن مصنفة ضمن خانة الدول الأكثر فقراً في العالم، ففي آخر إحصائية لحالة الفقر الغذائي، كانت اليمن هي الأولى عربياً، والثانية عالمياً من حيث الفقر الغذائي[١]. وما يؤكد هذه الحالة أن موارد اليمن الرئيسية هي من الصغر إلى الحجم الذي يجعلها غير قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية للدولة، فعلى سبيل المثال بلغت حصة الحكومة من النفط في عام ٢٠١٤ ما معدله ٩٠ ألف برميل في اليوم[٢]. وهذا الرقم مرشح للهبوط نتيجة للتناقص الطبيعي في الإنتاج منذ عام ٢٠٠٢، والذي يتراوح ما بين ٥-١٠٪ سنوياً[٣]، وكذلك التراجع في الإنتاج المتوقع حدوثه بسبب الفوضى والعنف الذي يجتاح اليمن حالياً. إضافة إلى ذلك فإن المورد الآخر المتاح حالياً وهو الغاز لن يصل أقصى عوائده عن ٧٠٠ مليون دولار أمريكي في العام[٤].

وإلى جانب ذلك فإن اليمن تعاني من فقر مائي وصل في بعض المناطق الجبلية إلى الحدود الخطرة جداً، حيث تشير التوقعات إلى أن الكثير من

---

[١] انظر: الشرفة- منظمات دولية تحذر من حدوث فجوة غذائية في اليمن. http://al-shorfa.com/ar/articles/meii/features/main/2011/11/03/feature-02

[٢] صحيفة أخبار اليوم اليمنية بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤،
http://www.akhbaralyom.net/news_details.php?sid=84862

[٣] وصل إنتاج النفط في اليمن إلى ذروته عام ٢٠٠٢ حيث بلغ الإنتاج اليومي ٤٤٠ ألف برميل، ومنذ ذلك الحين والإنتاج يتناقص إلى أن أصبح في حدود ١٣٠ ألف برميل في عام ٢٠١٤، وهو ما يعني بأنه قد يتوقف الإنتاج بعد عدة سنوات، أنظر: http://www.yemen.gov.ye/portal/mom

[٤] تشير التقديرات إلى احتياطي اليمن من الغاز يبلغ ١٧ مليار قدم مكعب، ويتوقع أن تصل الإيرادات السنوية من مبيعات الغاز، ومن أرباح محطة تسييل الغاز، والتي تساهم اليمن فيها بما يساوي ٢١٪، ٧٠٠ مليون دولار في العام على أساس الأسعار العالية لهذه المادة. http://www.akhbaralyom.net/nprint.php?sid=82227

الأحواض الجوفية ستنضب خلال عدد من السنوات، نتيجة الاستنزاف الحاد لمياه هذه الأحواض[١].

وكل هذه الأوضاع تتم في دولة تشهد حالة من الانفجار السكاني؛ إذ تصل نسبة الزيادة السكانية إلى ٣٪ سنوياً[٢]، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تضاعف سكان اليمن كل ٢٠ عاماً، وهو ما يضع ضغطاً هائلاً على الحكومة، التي تقف في معظم الأحيان عاجزة عن تلبية المطلب الضرورية المتصاعدة في ظل الموارد الشحيحة والمتناقصة.

ومن المتوقع أن تزداد الأوضاع الاقتصادية لليمن سوءاً في المستقبل القريب نتيجة تمدد الحوثيين بسبب توقف الاستثمارات وتراجع أداء معظم القطاعات الاقتصادية، وتناقص إنتاج النفط والغاز في بعض المناطق بسبب التخريب المتعمد للمنشئات، أو مغادرة الشركات المنتجة.

إلى جانب ذلك، من المتوقع أن تتراجع المساعدات الخارجية لليمن بشكل كبير في حال سيطرت الحركة الحوثية على السلطة في اليمن، فالكثير من الدول المانحة علقت مساعداتها وهددت بإيقافها، بعد أن سيطر الحوثيون على صنعاء. ومن المحتمل أن تتوقف الكثير من المساعدات، في حال سيطرت الحركة الحوثية على السلطة، وتحديداً تلك المساعدات القادمة من الدول الخليجية، وهي الدول التي توفر أكثر من ٧٠٪ من المساعدات الخارجية لليمن.

وبالنظر إلى أن المساعدات الخارجية لليمن كانت تشكل أحد أهم مصادر التمويل للخزينة العامة ومشاريع البنية التحتية، فإن توقفها أو تراجعها

---

[١] تشير الكثير من الدراسات والبيانات الرسمية إلى أن الكثير من الأحواض الجوفية مهدد بالنضوب خلال السنوات القادم بما فيها حوض صنعاء الذي يتوقع أن ينضب في ٢٠٢٥: للمزيد أنظر http://www.akhbaralyom.net/nprint.php?sid=82227

[٢] بوابة الحكومة اليمنيةhttp://www.yemen.gov.ye/portal/Default.aspx?tabid=2619

سيخلق كارثة اقتصادية لليمن، ولن يكون بإمكان دول أخرى تعويضها. فإيران، والتي يتوقع أن تكون الطرف الرئيسي الداعم للحوثيين في حال سيطروا على الحكم، لا تستطيع أن تعوض العجز الذي سيتركه توقف المساعدات الأجنبية لليمن، فقدرات إيران لا تضاهي قدرات دول الخليج خاصة في ظل تراجع أسعار النفط.

ومن كل ما ذُكر يتضح بأن الحوثيين لن يتمكنوا من تأسيس نظام شمولي في اليمن.

٣- التضاريس الوعرة لليمن تجعل من الصعب على أي نظام شمولي فرض سلطته على الكثير من مناطق اليمن، فالجبال العالية والصحاري الواسعة توفر للمعارضين والمتمردين ملاجئ طبيعية، تقيهم من السلطات، وتجعل من كلفة القمع والسيطرة، عالية جداً، وتتطلب موارد ضخمة وقوات عالية التدريب.

وقد خلقت التضاريس الوعرة، سكان يشبهونها في وعورتها، فسكان اليمن، خاصة في المناطق الجبلية والصحاري يتصفون بالشدة والجلد، والنزعة الاستقلالية. وهم إلى جانب ذلك يعشقون السلاح الذي ينتشر بكثرة في اليمن، حيث تعد اليمن من بين أعلى الدول التي ينتشر السلاح بين سكانها[١]، وهذا الوضع يجعل من الصعب على أي حكومة أن تفرض سلطتها القمعية، كما تعمل النُظُم الشمولية. ولهذا فإن من شبه المستحيل في ظروف كهذه تخيل قيام نظام شمولي حقيقي في اليمن.

٤-غياب الحاضن الخارجي القادر على رعاية نظام الحوثي الشمولي في اليمن، فبالنظر إلى واقع العلاقات الدولية الحالي، فإن الحوثيين لن يجدوا السند

[١] تفيد تقارير كثيرة بأن اليمن ينتشر في السلاح بما يفوق عدد سكانه، وأكثر التقارير تحفظا تشير إلى أن هناك ما يزيد عن ١٠ مليون قطعة سلاح في أيدي المواطنين في اليمن بحسب تقرير للانتربول أنظر: http://ar.moroccoworldnews.com/?p=41831

الخارجي الذي يمكنهم من فرض نظامهم داخل اليمن، ومقاومة المحيط الخارجي المعادي لهم. فمن خلال الخبرة التاريخية لم تتمكن النظم الشمولية في الدول الصغيرة من البقاء إلا بفضل الدعم الخارجي. وبحكم أن الحركة الحوثية لن تجد الدعم لخارجي الكافي، فإنها لن تكون قادرة على تأسيس نظام حكم شمولي في اليمن.

وما يزيد من هذه الصعوبة وقوع اليمن تحت الرعاية، إن لم نقل الوصاية الخارجية منذ سقوط نظام صالح، وقد أصبحت هذه الرعاية مشرعة بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة باليمن، خاصة القرار رقم (٢١٤٠) والذي تم اعتماده وفق بنود الفصل السابع، والذي نص على معاقبة الجهات التي تعرقل التسوية السياسية في اليمن. وبحكم أن الحوثيين باستيلائهم على السلطة يكونوا بذلك قد خرقوا ذلك القرار، فإنهم بذلك قد يصبحون عرضة للعقوبات التي أوردها القرار، وقد يصل الأمر إلى حد عدم الاعتراف بهم، وهو الأمر الذي سيعزلهم بطريقة تشبه ما حل بنظام طالبان في أفغانستان. وفي حال حدث ذلك؛ فإن من غير الممكن تخيل استمرار حكم الحوثيين لليمن.

٥-صعوبة سحق المعارضة في اليمن: فكما هو معروف فإن النظام الشمولي يقوم على فكرة السيطرة الكاملة للسلطة الحاكمة على المجتمع والدولة، وهو ما يعني إلغاء كل أشكال التعدد والشراكة السياسية، وتجريم أي شكل من أشكال المعارضة، والذي لا تقتصر على الأحزاب السياسية فحسب، بل تشمل منظمات المجتمع المدني.

وطبيعة النظم الشمولية تعتبر الولاء للسلطة واجبا مقدسا، وهو ما يجعلها تجبر السكان على الإيمان بإيديولوجية السلطة الحاكمة، واعتبار عدم الولاء جريمة.

وبالنظر للواقع السياسي في اليمن فإنه من الصعب على الحوثيين تطبيق نظامهم الشمولي وفق هذه الكيفية، فهناك أحزاب سياسية عريقة، ولها امتدادات اجتماعية وجهوية وخارجية قوية، تساعدها في مقاومة إي عملية إقصاء.

٦- غياب التنظيم السياسي القوي؛ فالنظم الشمولية تحتاج إلى تنظيمات سياسية قوية في الغالب، من قبيل حزب شمولي صارم، كما هو حال الأحزاب الشيوعية، في النظم الشمولية الشيوعية، أو قوة مسلحة عقائدية تقوم بدور الحزب كما هو الحال بالنسبة للحرس الثوري في إيران.

وفي حالة الحركة الحوثية نجد أنها تفتقر لذلك التنظيم القوي والفعال، فجهاز الحركة في وضعة الحالي لا زال بدائياً، وهو أشبه بتنظيم للمليشيات أكثر من كونه تنظيم حزبي صارم، رغم أن الحركة قد تطورت في هذا الشأن خلال الفترة القليلة الماضية، نتيجة لجهود إيران كما يبدو في تنظيم الحركة الحوثية. إلا أن هذا التنظيم لا زال هشاً وضعيفاً قياساً بما يتطلبه النظام الشمولي من إمكانيات.

ولا يُتوقع للحركة الحوثية أن تؤسس تنظيماً سياسياً شبيهاً بالأحزاب الحاكمة في النظم الشمولية، وأكثر ما يمنع الحركة من تأسيس مثل هكذا تنظيم طبيعتها المذهبية، وقلة تمثيلها السكاني، فمن غير المتوقع أن يكون لأي تنظيم تقوم بتشكيله أي وجود حقيقي في المناطق ذات الأغلبية السنية.

ومن كل ما سبق يمكن الخروج بخلاصة مفادها أن شروط تحقق سيناريو النظام الشمولي للحوثيين غير متوافرة، ولا حتى في الحدود الدنيا، وهو ما يجعلنا نجزم بأن هذا السيناريو لا يمتلك فرص للتحقق إلا في حال حدوث معجزة غير متوقعة.

٢. سيناريو هيمنة الحوثيين على السلطة (نموذج حزب الله)

يقوم مضمون هذا السيناريو على أن الحركة الحوثية ستمارس السلطة في اليمن عبر هيمنتها عليها، بطريقة شبيهة بما يقوم به حزب الله في لبنان، حيث يقوم الحزب هناك

ومنذ عدة سنوات، بدور المهيمن على السلطة، وخاصة في القرارات الإستراتيجية، من قبيل اختيار رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة، والقضايا المتعلقة بالانتخابات؛ كتحديد النظام الانتخابي ومواعيد إجراء الانتخابات، وغيرها من القضايا التي جعلت حزب الله في لبنان يهيمن بشكل فعلي على السلطة، دون أن يلغي هياكلها الرسمية ويحل محلها.

وقد مارس حزب الله هذه الهيمنة استنادا إلى قواته العسكرية، والتي تضاهي الجيش اللبناني والقوات الأمنية، وقد تتفوق عليها في بعض الجوانب. فمن خلال تلك القوة؛ أصبحت القوى السياسية الأخرى إما تابعة للحزب أو تدور في فلكه، أو ضعيفة وغير قادرة على مقاومته، ولاسيما بعد أن برهن حزب الله لهذه القوى في ٧ أيار (مايو) ٢٠٠٧ على قدرته في فرض إرادته عليها بالقوة المسلحة[١]. ومن حينها وحزب الله يمتلك حق الفيتو على القرارات الإستراتيجية في الدولة اللبنانية، عبر الثلث المعطل وغيرها من الإجراءات التي أدت إلى تأخير تشكيل الحكومة الحالية لأكثر من ٧ أشهر، وتأجيل انتخاب مجلس النواب أكثر من مرة، وعدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشيل سليمان[٢].

ويبدو من سياق الأحداث أن الحوثيين يحاولون استنساخ نموذج حزب الله في الشكل والمضمون، ففي الجوانب الشكلية: تقوم الحركة الحوثية برفع شعارات شبيهة بما يرفعه حزب الله، ويظهر على زعيم الحركة عبدالملك الحوثي مظاهر التقليد لحسن نصر الله زعيم حزب الله، وغيرها.

---

[١] في مثل هذا اليوم قامت قوات من حزب الله بالسيطرة على كثير من المناطق السنية في بيروت، وجبل لبنان احتجاجا على قرارات اتخذها مجلس الوزراء اللبناني قبل ذلك، وقد أدت تلك العملية إلى تراجع الحكومة عن قراراتها، وإلى زيادة هيمنة حزب الله على السلطة في لبنان. للمزيد أنظر: http://ar.moroccoworldnews.com/?p=41831

[٢] بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشيل سليمان فشل مجلس النواب اللبناني أكثر من مرة في اختيار رئيس للجمهورية، ويرجع السبب إلى عدم اتفاق القوى السياسية اللبنانية على أسم المرشح، وقد لعب حزب الله الدور الرئيسي في حدوث ذلك للمزيد أنظر:http://www.aynelarab.com

ومنذ سيطرة الحوثيين على صنعاء، وحتى إعلان استقالة الرئيس هادي في ٢٢ يناير (كانون ثاني) ٢٠١٥، مارس الحوثيون أدوار شبيهة بأدوار حزب الله في اليمن، فهياكل الدولة الرسمية كانت تعمل في الظاهر، فكان هناك رئيس للجمهورية وحكومة، وغيرها من الأجهزة الرسمية، إلا أن من كان يسير هؤلاء أو يهيمن على قراراتهم الإستراتيجية هم الحوثيون عبر مليشياتهم العسكرية.

وكل ذلك كان يشير إلى أن سيناريو استنساخ حزب الله هو السيناريو التي كانت الحركة الحوثية تحاول استنساخه في اليمن، اوقد تحاول استنساخه في المستقبل.

العوامل المعيقة لهذا السيناريو:

١. انتفاء الطائفية عن النظام السياسي: قام النظام السياسي في لبنان على أساس طائفي، وتم وفقا لذلك تحديد حصة لكل طائفة في المناصب الحكومية، والسلطة التشريعية، والجيش وغيرها، وقد ساهم هذا النظام إلى حد كبير، في هيمنة حزب الله على الحياة السياسية في الفترة الأخيرة بعد أن أصبح الممثل الرئيس للطائفة الشيعية[١]. وقد تم له ذلك من خلال قدرته على تعطيل المؤسسات الرسمية للدولة كونها لا تقدر على العمل إلا وفق توافق الطوائف الرئيسية الثلاث (المسيحيين المارونيين، والمسلمين السنة، والمسلمين الشيعة) وكانت وسيلة حزب الله في الهيمنة تقوم بشكل أساسي على تعطيل عمل المؤسسات.

وبالنظر إلى الوضع الدستوري في اليمن، نجد أنه يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، والاحتكام إلى الأغلبية في تقرير السياسة العامة، وانتخاب الرئيس وأعضاء المجالس المنتخبة. ووفقا لذلك؛ فإن الوضع الدستوري لليمن يعيق الحركة الحوثية من استنساخ نموذج حزب الله. فالحركة الحوثية لا تستطيع وفقاً

[١] يتشارك حزب الله مع حركة أمل في التمثيل السياسي للشيعة، إلا أن دور حركة أمل تراجع كثيرا في السنوات الأخيرة لصالح حزب الله

للدستور تعطيل مؤسسات الدولة، بحجة تمثيلها لطائفة معينة يقر الدستور بضرورة موافقتها على القرارات الإستراتيجية في الدولة.

ومن غير المتوقع أن تتمكن الحركة الحوثية من تمرير دستور طائفي شبيه بلبنان في اليمن، فهذا الأمر سترفضه غالبية المكونات السياسية والغالبية العظمى من السكان.

٢. ضعف التمثيل السكاني: كما أشرنا سابقا فإن الحركة الحوثية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من سكان اليمن، وهي بذلك تختلف عن نسبة الشيعة في لبنان، والذين يقدر عددهم بنحو ثلث سكان لبنان[١]. وقلة التمثيل الشعبي للحركة الحوثية في اليمن، يجعلها غير قادرة على لعب دور حزب الله.

٣. غياب الحاضن الخارجي: نشأ حزب الله وترعرع في كنف الوجود السوري/ الإيراني في لبنان، والذي ساهم في وصول الحزب إلى القوة التي هو عليها الآن. وبالنظر إلى الحركة الحوثية فإنها لا تملك حليفاً خارجياً له نفس القوة والحضور الذي كان لسوريا وإيران في لبنان. وعلى العكس من ذلك؛ فإن الحركة الحوثية تعمل في بيئة جغرافية معادية لها إلى حد كبير. فاليمن تقع ضمن النفوذ السعودي، وبما أن الحركة الحوثية في حالة تضاد سياسي وإيديولوجي مع الدولة السعودية فإنها عملياً تفتقد للحاضن الإقليمي الذي يرعاها كما هو حاصل لحزب الله في لبنان.

٤. الصراع الوجودي مع الخصوم: تأسس حزب الله تحت مبرر مقاومة الوجود الإسرائيلي، والذي كان يحتل أجزاءً من لبنان، بعد غزوه عام ١٩٨٢، ومنذ تأسيس حزب الله وحتى انتهاء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ٢٠٠٠،

---

[١] كان أخر مرة أجري فيها تعداد سكاني في لبنان عام ١٩٣٢ غير أن التقديرات غير الرسمية تشير إلى أن السكان الشيعة يقدرون بحوالي ثلث السكان. للمزيد أنظر:

http://fanack.com/ar/countries/lebanon/population/ethnic-and-religious-/groups

كانت جميع القوى السياسية اللبنانية، تؤيد بشكل أو أخر امتلاك حزب الله للسلاح، أو أنها لم تكن تعارضه بشكل علني على الأقل. وقد أدى ذلك إلى شرعنة سلاح حزب الله، حتى انتهاء الاحتلال الإسرائيلي على الأقل.

وخلال تلك الفترة، وحتى الوقت الحالي، لم تحدث مصادمات عسكرية بين حزب الله وبقية القوى اللبنانية الأخرى، إلا في حالات محدودة (مصادمات حزب الله مع حركة أمل عامي ١٩٨٨، ١٩٨٩[١]، وأحداث ٧ أيار ٢٠٠٧). كما أن نفوذ حزب الله ووجوده العسكري والسياسي يقتصر على المناطق التي توجد فيها أغلبية شيعية.

وعلى العكس من ذلك؛ تأسست الحركة الحوثية بالصراع العنيف مع الحكومة اليمنية، والتي خاضت معها ٦ جولات من الحروب الدامية، وتمددت الحركة عِبر استخدام العنف أو التهديد به ضد من تصدى لها. ومن هذا المنطلق؛ فإن تاريخ نشوء الحركة الحوثية وتطورها يختلف بشكل كامل عن تاريخ نشوء حزب الله وتطوره، الأمر الذي يفقد الحركة إمكانية استنساخ نموذج حزب الله.

فالحركة الحوثية ومنذ تأسيسها وحتى الآن وهي في صراع شبه دائم مع الحكومة المركزية، وخصومها السياسيين، وهو صراع ذو طابع صفري ووجودي، ويتوقع أن يستمر هذا الصراع العنيف بين الحركة والقوى السياسية الأخرى، بسبب الطبيعة الشمولية والعنيفة للحركة الحوثية.

ومن المتوقع أن يحدث صراع مسلح بين القوات الحكومية والحركة الحوثية في المستقبل، فالوضع الطبيعي لأي دولة هو احتكار استخدام القوة من قبل السلطة الشرعية للدولة، وأي وجود لقوة أخرى فانه يقوض أهم أساس تقوم عليه

[١] وقعت مصادمات عسكرية بين حزب الله وحركة أمل خلال عامي ١٩٨٨،١٩٨٩، وقد ادت تلك المصادمات إلى بروز حزب الله وتراجع دور حركة أمل في تمثيل الشيعة في لبنان للمزيد أنظر: http://www.mafhoum.com/press/nahar.htm

الدولة، ويصبح الوضع شاذا، وغير طبيعي، كما وصفه مستشار رئيس الجمهورية السياسي المخضرم عبدالكريم الإرياني قبل فترة[١].

٥. الموارد الشحيحة لليمن: كما أشرنا سابقا فإن الوضع الاقتصادي لليمن قريب من حالة الانهيار، وهو في هذه الحالة مختلف عن لبنان، والذي يعتمد اقتصاده على السياحة وتحويلات المغتربين، والنظام البنكي، وبعض الصناعات، وهو الأمر الذي ساهم في عدم انهيار الاقتصاد اللبناني، رغم أزماته السياسية الكبيرة. في المقابل نجد أن الاقتصاد اليمني يعتمد بشكل رئيسي على الموارد النفطية والغازية، والمساعدات الخارجية، وهذه الموارد مهددة بالانخفاض أو التوقف في حال استمرت الأزمات في اليمن، والتي يتسبب فيها محاولات الحوثيين استنساخ نموذج حزب الله في اليمن. وحدوث ذلك قد يؤدي إلى انهيار الاقتصاد اليمني وتفاقم حالة تردي المعيشة وانتشار الفقر، وقد تصل الأمور حد المجاعة الظاهرة. وكل ذلك يعني بأن استمرار هيمنة الحوثيين على السلطة ستكون مكلفة اقتصادياً، مما يجعلنا نتنبأ بأنهم لن يكونوا قادرين على استنساخ نموذج حزب الله في اليمن.

---

[١] وصف الدكتور عبدالكريم الإرياني مستشار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لأكثر من مرة الوضع في اليمن بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء بالشاذ والغريب انظر:-http://yemen-press.com/news39261.html

٣. سيناريو استكمال العملية السياسية

يتلخص مضمون هذا السيناريو في أن اليمن سيستكمل العملية السياسية، والتي بدأت في نهاية ٢٠١١، حين تم التوقيع على المبادرة الخليجية في ٢٣ نوفمبر (تشرين ثاني) من ذلك العام. وقد تضمنت المبادرة، تشكيل حكومة مناصفة من حزب المؤتمر الشعبي العام، والذي كان الحزب الحاكم في اليمن، وأحزاب اللقاء المشترك والتي كانت تمثل الأحزاب المعارضة لحكم الرئيس السابق صالح. كما نصت المبادرة على تنازل الرئيس صالح، وانتخاب نائبه عبد ربه منصور هادي رئيساً للدولة، وإجراء حوار سياسي، يسفر عن تعديلات دستورية. ومن ثم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية. وكان من المفترض وفقا للمبادرة أن ينتهي العمل بتنفيذ المبادرة الخليجية، في فبراير (شباط) ٢٠١٤ –كما ذكرنا– إلا أن الأمور لم تسر وفق ذلك المخطط؛ حيث تبقى من العملية السياسية الجزء الأخير والمهم منها، المتمثل في إنجاز الدستور والاستفتاء عليه، وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

وحتى الآن فإن جميع الأطراف السياسية بما فيهم الحوثيون، يعلنون التزامهم باستكمال العملية السياسية؛ غير أن الواقع السياسي بعد سقوط صنعاء وتمدد الحوثيين، واستقالة الرئيس هادي؛ يثير الكثير من الشك حول استكمال مسار العملية السياسية. فالدستور، والذي تم الانتهاء من صياغته في منتصف شهر يناير (كانون ثاني) ٢٠١٥، بحاجة إلى مراجعه من الهيئة التي شكلها رئيس الجمهورية بموجب مخرجات مؤتمر الحوار، قبل طرحه للاستفتاء العام من الناخبين.

ويبدو أن هذا الدستور لن يرى النور قريباً، فقد ظهرت خلافات رئيسة حول بعض البنود التي يحتويها، ومن أهم هذه البنود، موضوع شكل الدولة. فبموجب الدستور المقترح فإن الدولة ستتحول من الدولة المركزية البسيطة، إلى الاتحادية المركبة، حيث تصبح الدولة مشكلة من ستة أقاليم، غير أن هذا العدد تعارضه الحركة الحوثية وبعض الجماعات المحسوبة على بعض فصائل الحراك الجنوبي والحزب الاشتراكي، فهذان الأخيران يريدان أن تكون عدد الأقاليم اثنين واحد في الشمال

وواحد في الجنوب، بينما الحركة الحوثية تعارض الستة الأقاليم دون أن تعلن عن عدد الأقاليم الذي تريدها.

يُضاف إلى ذلك، فإن من المتوقع أن تظهر خلافات كثيرة حول بنود أخرى كثيرة، ومن غير المحتمل، وفق الظروف الحالية، أن يتم التوافق على صيغ مقبولة من جميع الأطراف قبل طرح الدستور للاستفتاء. وعلى افتراض أنه تم الاتفاق على جميع النقاط، فإن هناك عقبات كثيرة تحول دون إجراء عملية الاستفتاء، وأهمها توافر المناخ الأمني المناسب لإجراء عملية الاستفتاء، وما يسبقها من خطوات، كتصحيح جداول الناخبين وتحديثها.

وفي ظل الوضع الأمني والسياسي الحالي؛ فإن هناك مناطق كثيرة داخل الدولة يصعب تأمينها لإجراء تلك العمليات، ونشير هنا إلى المحافظات الجنوبية، والتي هدد الحراك الجنوبي المطالب بالانفصال، بانه لن يسمح للجان الانتخابية من العمل في مناطق الجنوب. وفي حال استطاع الحراك تنفيذ تهديداته، فإن عملية الاستفتاء ستتأجل، أو تلغى، إذ لا يمكن إجراء الاستفتاء دون مشاركة المواطنين في المحافظات الجنوبية.

وإلى جانب ذلك؛ فإن اندلاع العنف والفوضى في أكثر من منطقة، كما يحدث حاليا في محافظتي البيضاء ومأرب، قد تؤدي إلى تأخر عمليات الاستفتاء.

وعدم إقرار الدستور خلال المرحلة القريبة القادمة، يعني أن العملية السياسية لن تستكمل كما هو مخطط لها. وما يؤكد ذلك؛ الواقع الجديد الذي فرضه الحوثيون، حيث أنهم بهيمنتهم على السلطة بواسطة العنف، يكونوا قد ألغوا العملية السياسية من الأساس. فمنطق العملية السياسية يقوم على تأسيس نظام سياسي جديد يقوم على التعددية والديمقراطية التي تعني التفويض الشعبي الحر، وفق قواعد لعبة متفق عليها من جميع الأطراف السياسية. فيما السيطرة الحوثية على ذلك النحو، تعد خروجا واضحا عن هذا المنطق. فالوصول للسلطة بواسطة العنف سيقابله عنف مضاد، الأمر الذي يعني تجميد أو إلغاء العملية السياسية.

ووفقا لذلك فإن سيناريو استكمال العملية السياسية يصعب تخيله على الأقل في المستقبل القريب، ووفق المعطيات الحالية.

٤. سيناريو الانفصال

مضمون هذا السيناريو يقوم على أن تمدد الحوثيين سيعيد تقسيم اليمن إلى دولتين شمالية وجنوبية كما كان قبل الوحدة عام ١٩٩٠. ويستند هذا السيناريو إلى المعطيات التالية:

١- وجود حركة انفصالية نشطة لديها حضور متصاعد منذ انطلاقها في عام ٢٠٠٧ فيما عرف بالحراك الجنوبي[١]. وقد نمت هذه الحركة بشكل كبير بعد خروج الرئيس صالح، ووصول الرئيس هادي والذي ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في رفع النزعة الانفصالية[٢].

وترجع أسباب النزعة الانفصالية إلى حداثة الدولة وضعف الهوية السياسية[٣]، وحرب ١٩٩٤، والتي أقصت الحزب الاشتراكي من السلطة والذي كان يحكم الجنوب، وسوء إدارة الدولة بعدها، الذي اتسم بالفساد والاستبداد، والإقصاء،

---

[١] حركة شعبية انطلقت في عام ٢٠٠٧ في جنوب اليمن، ليس للحركة تنظيم سياسي واحد أو هدف مشترك، غير أن أكثرها ينادي بانفصال جنوب اليمن عن شماله.

[٢] يعتقد بأن الرئيس هادي قد ساهم في رفع النزعة الانفصالية في الجنوب، وقد أتى ذلك عبر تخفيف القيود على نشاطات الحركة الانفصالية بعد وصوله للسلطة، وتبنيه لبعض قوى الحراك، والتي أشركها في مؤتمر الحوار الوطني. ويرى هؤلاء أن هادي قد استخدم موضوع الانفصال لتعزيز سلطته والضغط على القوى السياسية الشمالية للقبول بالفيدرالية، ومنح الجنوبيين امتيازات خاصة.

[٣] تختلف الهوية السياسية عن الهوية الثقافية، حيث أن الهوية الثقافية قد تعني الانتماء لمكون ثقافي معين (جهوي، ديني، قبلي) فيما الهوية السياسية فنقصد بها الإحساس بالانتماء سياسيا لدولة أو نظام سياسي، وفي اليمن تعتبر الهوية الثقافية التي يتم التعبير عنها بالهوية اليمنية، أعلى من الهوية السياسية التي تشهد خلاف حولها بين أكثر من طرف.

وغيرها من الأمور التي جعلت البعض في الجنوب يطالبون بالعودة عن الوحدة، وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبلها.

ومنذ سيطرة الحوثيين على صنعاء تصاعدت النزعة الانفصالية بشكل واضح، وتم تسيير مظاهرات كبيرة في الجنوب، وإقامة اعتصامات دائمة في عدن، والدعوات إلى خطوات عملية لخلق واقع انفصالي على الأرض.

٢- الاختلاف المذهبي للجنوبيين عن الحوثيين، فالجنوبيين يعتنقون بشكل كامل تقريبا المذهب السني، وهو الأمر الذي يجعلهم يرفضون الخضوع لهيمنة الحوثيين. ويعزز من هذا الرفض أن المناطق الجنوبية لم تخضع لحكم الأئمة الزيديين، والذين كان يتركز حكمهم في المناطق الشمالية، ولم يشمل المناطق الجنوبية إلا في فترات استثنائية[١]. ووجود الحوثيين في السلطة بشكل أو أخر، يعزز إدعاءات الانفصاليين، والتي ترى بأن هناك هوية جنوبية مختلفة عن الهوية الشمالية.

٣- التوقف العملي للمسار السياسي، والذي كان يحمل في طياته وعودا بإقامة نظام جديد قائم على الفدرالية والشراكة في السلطة والثروة بين الشماليين والجنوبيين[٢]. فبعد تمدد الحوثيين تراجعت الأصوات الجنوبية التي كانت تؤيد

---

[١] خلال حكم الأئمة لبعض مناطق اليمن، لم يكن حكمهم يشمل المناطق الجنوبية إلا في فترة قصيرة لم تتجاوز المائة عام، وكان ذلك في القرن السابع عشر حين استطاع الأمام المتوكل اسماعيل من بسط سيطرته على مناطق واسعة من ما يعرف حاليا بالجمهورية اليمنية، وأمتد شرقا إلى ظفار التي تقع حاليا في سلطنة عمان. غير أن تلك السيطرة لم تكن كاملة، كما أنها لم تستمر طويلا، للمزيد أنظر:
http://salghalbi.kau.edu.sa/content.aspx?Site_ID=0002604&lng=AR&cid=13890

[٢] بموجب مخرجات الحوار فإن الجنوبيين سيحصلون على نصف مقاعد مجلس النواب، ونصف أعضاء الحكومة وجميع المناصب المدنية والعسكرية خلال الدورة التالية لأول دورة انتخابية بعد إقرار الدستور، كما أن تلك المخرجات قد منحت الجنوبيين الكثير من الصلاحيات في إدارة شئونهم، وثرواتهم الطبيعية: للمزيد أنظر

البقاء في الوحدة ضمن النظام الفدرالي، وأصبح الصوت العالي في الجنوب للمطالبين بالانفصال، الذي أمدهم التمدد الحوثي بالكثير من المبررات التي تؤيد وجهة نظرهم، ومن هذه المبررات رفض الحوثيين لفكرة الأقاليم، التي نُص عليها في مخرجات مؤتمر الحوار، وتم تضمينها في الدستور المقترح. وهذا الموقف عزز من شكوك الجنوبيين ومخاوفهم من أن الحوثيين لن يقبلوا بأي شراكة حقيقية للجنوبيين في السلطة والثروة. وكل ذلك؛ عزز من الفكرة الجوهرية للانفصاليين والتي ترى بأن الشماليين غير جاهزين ولا راغبين في إقامة دولة ديمقراطية حديثة.

وعلى الرغم مما ذكر والذي يشير إلى إمكانية تحقيق سيناريو الانفصال؛ إلا أن هناك الكثير من العقبات الحقيقية، والتي تحول دون تحققه، فإعادة وضع اليمن إلى ما كان عليه قبل الوحدة أمر في غاية الصعوبة للأسباب التالية:

١-يعاني الجنوب من فراغ سياسي حقيقي، فالحركة الانفصالية تفتقد للتنظيم والقيادة؛ فلا وجود لجسم سياسي حقيقي لمكونات الحراك الكثيرة، كما أن هناك صراعا شديدا على الزعامة فيما بينها. وعلى ما يبدو فإن هذا الوضع سيبقى على حاله في المستقبل. ويرجع السبب الرئيسي إلى ضعف الهوية السياسية الجامعة للجنوبيين، والتي ترجع في جزء منها إلى حداثة الدولة المركزية في الجنوب. فالمناطق الجنوبية خلال التاريخ لم تعرف الحكم المركزي إلا منذ عام ١٩٦٧، والذي استمر حتى قيام الوحدة، وقبل هذا التاريخ كانت هذه المناطق مقسمة سياسيا بين عدد كبير من الكيانات، والتي وصل عددها، قبل الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٦٧، إلى ٢٣ كياناً. ونتيجة لذلك فإن هناك نزعة ولاء مناطقي قوية لدى الجنوبيين، يساهم في عدم الاتفاق

على تشكيل جسم سياسي واحد، أو قيادة واحدة قادرة على السيطرة على الجنوب وملء الفراغ السياسي، وإدارة الدولة في الجنوب.

وغياب هذا الجسم يجعل الجنوب عرضة للانقسام والتشظي إلى كيانات صغيرة متنازعة، فيما بينها البين ومع أي سلطة في صنعاء.

٢- غياب السند القانوني للانفصال، فبموجب القانون الدولي لا يستطيع الجنوبيون إعلان الانفصال من جانب واحد، كون هذا العمل يخل بأهم مبدأ يقوم عليه القانون الدولي، وهو مبدأ السيادة ووحدة أراضي الدول. ومنذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن لم تحدث إي عملية انفصال دون سند قانوني إلا في حالة كوسفو، فيما معظم المطالب الانفصالية لم تحظى بالاعتراف والشرعية، حتى في حال فرضها كأمر واقع[١]. ولا يبدو بأن المجتمع الدولي ومعظم دول الإقليم سيقبلون بانفصال جنوب اليمن، على الأقل في المستقبل القريب، لخطورة هذا الأمر، ولما قد يؤدي إليه من فتح الباب أمام مطالب انفصالية في مناطق أخرى في المنطقة.

٣- غياب التأييد الخارجي للانفصال، فجميع الدول في الإقليم والعالم ليس لها مصلحة في انفصال الجنوب، ونخص بالذكر هنا الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، وهما الدولتان اللتان لهما النفوذ الفعلي في اليمن، واللتان تدركان بأن التحرك باتجاه الانفصال سيؤدي إلى المزيد من الفوضى والعنف في اليمن، وأن من سيستفيد من ذلك هو تنظيم القاعدة، ولهذا فإن من غير المتوقع أن تدعما الانفصال في الجنوب، على الرغم من أن هناك أصوات بدأت في الظهور في السعودية ترى بأن من مصلحة السعودية دعم انفصال الجنوب بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء للمحافظة على ما

[١] عبد الناصر المودع، هل هناك سند قانوني لفك ارتباط جنوب اليمن، وتقرير المصير:
http://almasdaronline.com/article/32828

تبقى من اليمن، ومنعه من السقوط في يد إيران، إلا أن من غير المحتمل أن يكون هذا الدعم لغرض الانفصال، حيث يبدو أنه بغرض الضغط على الحوثيين، والإبقاء على النفوذ السعودي في أوساط القوى الجنوبية. فالسعودية يهمها من اليمن المناطق الشمالية والتي بها أكثر من ٨٠٪ من سكان اليمن، وترتبط معها بحدود جبلية كثيفة السكان يصعب السيطرة عليها، فيما حدودها مع المناطق الجنوبية صحراوية وخالية من السكان تقريباً. ولهذا كله فإن من مصلحة السعودية الإبقاء على اليمن موحداً ومستقراً.

٤- قامت الحكومة المركزية في أثناء حرب ١٩٩٤ وبعدها وبشكل منهجي بتدمير البنية المؤسسية لدولة الجنوب السابقة، وأهم هذه المؤسسات مؤسستا الأمن والجيش. فالجنوب حالياً لا توجد به قوات أمنية وعسكرية جنوبية، والقوات الموجودة هناك معظم أفرادها ينتمون للمحافظات الشمالية. وبدون وجود قوات كافية لضبط الأوضاع في الجنوب فإن إي عملية انفصالية حقيقية ستؤدي إلى إحداث فراغ أمني وعسكري قد يتم تعبئته من قبل التنظيمات المتطرفة، والقوى القبلية والمناطقية.

٥- يحول التداخل السكاني والثقافي بين الشماليين والجنوبيين دون حدوث الانفصال فهناك ما يقرب من ربع سكان الجنوب ترجع أصولهم إلى محافظات شمالية، وهناك أعداد كبيرة من سكان الشمال ترجع أصولهم للمحافظات الجنوبية، وأي عملية فصل ستؤدي إلى مشاكل واضطرابات وضحايا من الطرفين.

٦- غياب الهوية المنفصلة بين الجنوبيين والشماليين، على الرغم من محاولات بعض القوى الانفصالية في الجنوب، الإدعاء بأن الجنوبيين لديهم هوية منفصلة عن الشماليين، ويصل لدى البعض منهم حد القول بأنهم لا ينتموا للهوية اليمنية. ومع ذلك فإن الشواهد على الأرض تؤكد على أنه لا توجد

اختلافات ثقافية بين الجنوبيين والشماليين، وأن هناك تجانس ثقافي واضح خاصة بين سكان المناطق التي كانت تقع على حدود ما كان يعرف باليمن الشمالي والجنوبي. ويساهم التجانس الثقافي في منع حدوث الانفصال.

٧- الترابط الاقتصادي: فخلال الوحدة حدثت حالة من الاعتمادية الاقتصادية بين الجنوب والشمال، وأصبح الاقتصاد يقوم على موارد المنطقتين، فعلى سبيل المثال تقع محطة تسييل الغاز، والتي تعد أكبر مشروع استثماري في اليمن[١]، في منطقة بلحاف التابعة لمحافظة شبوة الجنوبية فيما الغاز يأتي من محافظة مارب الشمالية، وفي حال الانفصال فإن مثل هذه المشاريع ستتأثر وقد تتوقف نتيجة الخلافات والفوضى التي ستعقب عملية الانفصال.

٨- رغم أن تنظيم القاعدة له وجود ونشاط في مناطق كثيرة من اليمن إلا أن وجوده الأقوى في المناطق الجنوبية، حيث يسيطر على بعض المناطق في محافظات حضرموت وشبوة، وأبين، ومن المتوقع في حال ضعفت السيطرة من قبل الحكومة المركزية أن يسيطر التنظيم على الكثير من المناطق في الجنوب، وهو ما يهدد المشروع الانفصالي، ويدفع العالم الخارجي إلى الإحجام عن دعم الحركة الانفصالية.

ويتضح مما سبق أن احتمالية تحقق هذا السيناريو تبدو ضعيفة وفق المعطيات الراهنة على الرغم من تصاعد الحركة الانفصالية، وضجيجها العالي ولاسيما بعد أن أعلن الرئيس هادي استقالته في ٢٢ يناير ٢٠١٥، والذي أدى إلى إعلان بعض المحافظات الجنوبية عن خطوات انفصالية عن صنعاء. ومع ذلك، فإن من المبكر الحكم على نتائج هذه الخطوات كونها تمت كردود فعل من بعض القوى المعارضة للحوثيين، وضمن لعبة الصراع على السلطة

---

[١] كلف مشروع تسييل الغاز الطبيعي في اليمن ٥ مليار دولار وهو بذلك أكبر مشروع استثماري في اليمن للمزيد أنظر: http://www.yemenlng.com/ws/ar/home.aspx

في الجنوب. وقد كشفت هذه الخطوات عن المشاكل التي تعاني منها الحركة الانفصالية، من قبيل التنازع على القيادة، وغياب الجسم السياسي، والمؤسسات القادرة على السيطرة، وبروز حركات انفصالية فرعية داخل الجنوب تنادي بفصل حضرموت وغيرها من المناطق. وكل ذلك يشير إلى أن الوضع يسير نحو الفوضى وليس نحو الانفصال.

٥. سيناريو القضاء على الحركة الحوثية

يقوم مضمون هذا السيناريو على أن الحركة الحوثية ستُهزم وسيتم القضاء عليها أو تحجيمها إلى الحد الذي يجعلها غير قادرة على التأثير في مجريات الأحداث في اليمن.

شروط تحقق هذا السيناريو:

أولا: ضعف التمثيل الشعبي والسياسي للحركة الحوثية –وهو ما أشرنا إليه سابقاً– والذي يجعل من الحركة غير قادرة على حكم الأغلبية، وفي الوقت نفسه غير قادرة على مواجهة أي عمل سياسي/ عسكري قد تقوم به هذه الأغلبية ضد الحركة الحوثية. فمن خلال قراءة الخارطة السكانية/ السياسية في اليمن يتضح أن الحركة الحوثية هي أضعف بكثير مما ظهرت عليه، وهذه الحقيقية تؤكد ما أشرنا إليه سابقا من أن صعودها تم لأسباب خارجة عن تحكمها. فالقوى السياسية الأخرى إما أنها تحالفت مع الحركة من قبيل الرئيس السابق صالح، أو أنها فضلت الانسحاب وعدم المواجهة كما هو الحال مع حزب الإصلاح، فيما كانت القوات الحكومية في حالة إرباك وسلبية. ولهذه الأسباب كلها صعدت الحركة بشكل سريع جداً، وهو صعود يحمل الكثير من المخاطر، حيث أنه لم يتم بعد هزيمة ساحقة لخصومها، والقوى السياسية الأخرى، وهو ما يعني بأن خصوم الحركة والقوى السياسية الأخرى وجزء من القوات الحكومية لا زال لديها الكثير من القوة، وأنها قد تتمكن من هزيمة الحوثيين في حال حدثت مواجهة شاملة معهم.

ثانيا: الطبيعة الشمولية للحركة تجعلها في صدام متصاعد مع جميع المكونات السياسية والاجتماعية والفكرية. وبالنظر إلى واقع اليمن الذي يرفض الشمولية فإن من

المتوقع أن تجد الحركة مقاومة كبيرة من أطراف كثيرة، وهذه المقاومة ستأخذ الطابع السياسي/ السلمي وكذلك الأعمال العسكرية النوعية، أو المواجهات الشاملة. ومن المحتمل أن الحركة الحوثية لن تصمد كثيرا أمام وضع من هذا النوع لمدة طويلة. وفي حال انهزامها فإنها قد تتراجع بنفس سرعة صعودها. لقد صعدت الحركة الحوثية في ظل إهمال إقليمي ودولي لليمن، ومن المحتمل أن هذا الإهمال لن يستمر طويلاً في المستقبل، حيث أن الدول المجاورة لليمن وتحديداً المملكة السعودية لا بد وأن تتدخل لإضعاف الحركة الحوثية، وربما هزيمتها. وفي حال حدوث ذلك فإن الحركة الحوثية ستجد نفسها في موقف صعب، خاصة وأن التحرك السعودي سيستند ويتحالف مع أغلبية كبيرة في اليمن، الأمر الذي يجعل من إمكانية هزيمة الحوثيين محتملة جداً. وإلى جانب الدور السعودي المعارض للحوثيين من المحتمل أن تتخذ معظم دول الخليج موقفاً مشابها للموقف السعودي، كما أن الولايات المتحدة والدول الغربية، ستتخذ مواقف معادية للحركة الحوثية، بعد أن أثبتت أنها حركة خطرة على السلم والأمن في اليمن، وبأن سياساتها تعمل على تقوية تنظيم القاعدة. وكل ذلك من شأنه أن يعزل الحركة الحوثية ويساهم في هزيمتها.

ثالثا: تراجع النزعة التوسعية لإيران، وقد يأتي هذا التراجع لعدة أسباب منها: زيادة أعباء هذه النزعة، في ظل زيادة المشاكل الاقتصادية المتوقع حدوثها في إيران بسبب انخفاض أسعار النفط، وهو الانخفاض الذي يرجعه الكثيرون إلى أنه قد تم وفق خطة تتزعمها المملكة السعودية لإضعاف إيران. وتراجع النزعة التوسعية لإيران، يشكل تهديداً خطيراً للحركة الحوثية، والتي اعتمدت على الدعم السياسي والمادي الإيراني، في الفترة الماضية، وستكون في أمس الحاجة له في المستقبل بعد أن تزداد أعباؤها، ولاسيما في حال دخولها في مواجهات عسكرية مع خصومها، وهي المواجهات التي تحتاج إلى موارد اقتصادية ضخمة. وفي حال تمت هذه المواجهات في ظل تراجع الدور الإيراني لسبب أو

لآخر فإن الحركة الحوثية معرضة لهزيمة ساحقة من خصومها، والذي من المحتمل أن يتم دعمهم من المملكة السعودية ودول الخليج.

لقد تم صعود الحركة الحوثية في ظل وجود رئيس ضعيف، وربما متواطئ معها في بعض الأحيان، وفي حال وصول شخص أخر لمنصب الرئاسة فإن من المحتمل أن تستعيد الدولة وأجهزتها قوتها وتقوم بمواجهة النفوذ الحوثي. وأي عمل من هذا القبيل من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف الحوثيين وهزيمتهم.

معوقات تحقق هذا السيناريو:

١- استمرار الانقسام داخل الطبقة السياسية، واستغلال الحوثيين لذلك، إما بالتحالف مع بعض الأطراف لضرب الأخرى، والاستفراد بضرب خصومهم حتى إنهاكهم جميعاً الأمر الذي قد يمنح الحوثيين فرصة للبقاء والاستمرارية، على الأقل في المستقبل القريب.

٢- حدوث تفاهمات بين الحوثيين والسعوديين، تجعل السعودية تقبل بالعمل معهم، ومن ثم تحييد الدور السعودي، وإفقاد خصوم الحوثيين الحليف الضروري لهزيمتهم.

٣- استثمار إيراني أوسع في اليمن لتثبيت سيطرة الحوثيين، ولمحاصرة السعودية والضغط عليها لتتراجع عن سياستها القاضية بتخفيض أسعار النفط، ومن المحتمل أن تدعم روسيا مثل هذا الفعل كونه يصب في نفس الهدف.

٤- قبول الولايات المتحدة للحوثيين والتعامل معهم كشركاء في محاربة تنظيم القاعدة، والركون إليهم في تثبيت الأمن والاستقرار في اليمن.

٥- حدوث مرونة في سلوك الحوثيين وتعاملهم مع القوى السياسية الأخرى، وهو ما يخفف من المعارضة لهم، ويمنحهم فرصة للبقاء والاستمرار كطرف رئيس في العملية السياسية في اليمن.

٦. سيناريو الفوضى والعنف

يقوم مضمون هذا السيناريو على أن تمدد الحوثيين سيؤدي إلى المزيد من العنف والفوضى في اليمن في المستقبل المنظور.

شروط تحقق هذا السيناريو:

١-عدم تمكن الحوثيين من الحكم، وعدم قدرة خصومهم على هزيمتهم، وفي هذه الحالة ستبقى الفوضى والعنف هي السمة المهيمنة لمثل هذا الوضع. وهناك الكثير من المؤشرات على صحة هذه المعادلة، فالحوثيون لا يمتلكون من القوة العسكرية والسياسية، ولا الدعم الشعبي، ما يمكنهم من هزيمة خصومهم والاستفراد بالحكم، أو حتى الهيمنة، فيما خصومهم مبعثرون، وغير قادرين على إلحاق هزيمة كاملة بالحوثيين، إلا أنهم قادرون على منع الحوثيين من الحكم. ونتيجة هذه المعادلة؛ الاستمرار في حالة الفوضى وانتشار العنف في اليمن.

٢-ضعف الدولة، وتفكك مؤسساتها وتقاسمها بين أطراف عديدة كالحوثيين، والانفصاليين، وتنظيم القاعدة، وحزب الإصلاح، وأمراء الحرب والقبائل. وهذا الوضع سيؤدي إلى تراجع دور السلطة المركزية، وتقوية القوى التي تنازعها السلطة والنفوذ، وهو الأمر الذي سيساهم في خلق حالة من العنف والفوضى.

٣-التدهور الحاد في الأوضاع الاقتصادية، وهو ما سيفقد السلطة المركزية الموارد الضرورية للإنفاق على مؤسسات السيطرة والعدالة (الجيش، الأمن، القضاء) وكل ذلك يعني انتشار العنف والفوضى.

٤-زيادة التدخلات الخارجية في اليمن، وتحوله إلى ساحة لتصفية الحسابات بين قوى إقليمية ودولية. ومن المحتمل في هذا الشأن أن تكون اليمن ساحة للصراع السعودي/ الخليجي مع إيران، وربما تدخل روسيا وأطراف أخرى على خط الصراع. إضافة إلى الولايات المتحدة والتي تقوم منذ فترة طويلة بعمليات

نوعية ضد تنظيم القاعدة. وفي حال استمر وضع اليمن في التدهور فإن من المحتمل أن توسع الولايات المتحدة من نشاطاتها العسكرية في اليمن، وقد يصل الأمر حد التدخل العسكري الواسع في حال حدوث عمليات إرهابية نوعية في الولايات المتحدة أو إحدى الدول الغربية، شبيهة بعمليات ١١ سبتمبر، من قبل تنظيم القاعدة في اليمن.

٥-بروز حركات انفصالية في الجنوب والشمال رداً على تغلغل الحوثيين وتمددهم، وكل ذلك سيؤدي إلى المزيد من العنف والفوضى وضعف الحكومة المركزية.

٦-توقف العملية السياسية، وحدوث مواجهات واسعة بين الحوثيين وتنظيم القاعدة وغيره من القوى الشبيهة به. وفي هذا الشأن يُخشى أن تعمل الحركة الحوثية على إشعال صراع طائفي ومناطقي في أكثر من جهة.

موانع تحقيق هذا السيناريو:

١- غريزة البقاء والبحث عن السلم الذي تجعل المجتمع اليمني والعالم الخارجي يحاصرون أسباب العنف والفوضى، وما يعزز من هذا الأمر تدني الخسائر البشرية والمادية في الصراع الذي تم بين الحوثيين وخصومهم، قياساً بحجم الانتصارات التي حققها الحوثيون. وتفسير هذه الحالة يمكن إرجاعه إلى عوامل ثقافية ترفض إراقة الدماء. ويرجع مصدر هذه الثقافة إلى الطابع القبلي للمجتمع اليمني. فالنظام القبلي في اليمن، وعلى عكس التصورات النمطية، يرفض إراقة الدماء، ويضع شروط صارمة على استخدام السلاح. فالعرف الحربي القبلي يقوم على مبدأ أساسي يتمثل في عدم منح الطرف المتغلب في الحرب إي مكاسب، وتحميله تبعات الخسائر البشرية والمادية التي ألحقت بالخصم. فوفقاً لهذا العرف فإن قتلى الطرف الأخر يصبحون ديون لا تسقط إلا بقتل عدد مساو لهم من الطرف الذي قتلهم، فحين تحدث مواجهات بين

قبيلتين فإن القبيلة التي قتلت عدد أكبر من الأشخاص، يصبح عليها دين للقبيلة الأخرى لا يسقط بالتعويض المادي، كما أن أي أضرار مادية تلحق بالطرف الأخر يتوجب عليها تعويضه.

إضافة إلى ذلك؛ لا تجيز الأعراف الحربية الاستيلاء على أراضي القبائل وتغيير الحدود الجغرافية لمناطق القبائل. وكل تلك القيود تحد عمليا من إراقة الدماء، كما أنه يجعل الحروب القبلية عبارة عن حروب استعراضية ورمزية، هدفها تحريك موقف واستدعاء وسطاء لحل نزاع عالق وعقد تسوية ما. وعقد التسويات هي حالة نمطية في الثقافة القبلية، فالتعايش القبلي يقوم على حالة من التسويات المستمرة.

وبالنظر إلى التاريخ السياسي لليمن نجد أن هناك تأثيرا واضحا للثقافة القبلية وتحديدا في الشق المتعلق بالتسويات، حيث نجد أن الكثير من المشاكل السياسية قد تم حلها عبر تسويات، مثلما حدث في عام ٢٠١١، والتي حلت المشكلة عبر التسوية التي صيغت فيما سمي بالمبادرة الخليجية. وعلى الرغم من أن نظام التسويات لا يؤدي إلى تحقيق السلم، وأكثر ما يعمله هو منع الحروب، وخلق هدن بعد جولات الصراع. إلا انه يمنع الحروب الكبيرة ويحقن الكثير من الدماء، وهو الأمر الذي قد يساهم في انبلاج مرحلة من الاستقرار.

غياب خطوط تماس واضحة بين المتصارعين: يتصف الوضع في اليمن بأنه لا وجود لخطوط تماس واضحة ونهائية بين الأطراف المتصارعة، وخطوط التماس التي نقصدها هنا لا تقتصر على الجغرافيا فقط؛ بل تشمل خطوط التماس السياسية والاجتماعية أيضا. فعلى الصعيد الجغرافي فإن الأطراف المتصارعة تعيش في نفس المناطق، فلا وجود لمناطق خالصة لهذا الطرف أو ذاك. فعلى سبيل المثال جميع المناطق الزيدية بما فيها محافظة صعدة - الموطن الأصلي للزيدية- يوجد بها الكثير من السنة والسلفيين. وعلى الصعيد

السياسي نجد أنه لا وجود لخطوط تماس كاملة ونهائية بين القوى السياسية، فالتحالفات السياسية مطاطة، ومتحركة بشكل كبير وسريع، وهذا الوضع يحد من تفجر العنف الواسع كون كل طرف لا يمتلك الأرضية الصلبة التي تجعله يبادر إلى مهاجمة خصومه ومحوهم، حيث أن خطوة من هذا القبيل تؤلب عليه أطراف حليفة أو محايدة، تخشى من تفرده بالأمر. فعلى سبيل المثال في حال قرر الحوثيون شن حرب واسعة وشاملة ضد حزب الإصلاح وحلفائه القبليين، فإنه قد يستثير عداوة أطراف أخرى مثل الرئيس السابق صالح، والذي دخل في تحالف مع الحوثيين، وبعض الأحزاب اليسارية، والتي سكتت عن تمدد الحوثيين، فهؤلاء لن يقبلوا بهزيمة كاملة لحزب الإصلاح، لأن هذا الوضع سيمنح الحوثيين القوة القادرة على سحقهم. ولهذا فإن عملا من هذا القبيل قد يؤدي إلى تفكك التحالف القائم بين الرئيس السابق صالح وبين الحوثيين، وربما قيام تحالف جديد بين صالح والإصلاح في مواجهة الحوثيين. أما التحالفات المطاطة فتعمل على الحد من الحروب الواسعة، وتجعل الجميع في حالة عدم يقين من النصر، وهو ما يجعلهم يفكرون كثيرا قبل المجازفة بشن حروب استئصاليه لخصومهم. وفيما يتعلق بغياب خطوط التماس على المستوى الاجتماعي فإننا نجد أن الانتماءات السياسية متعددة داخل المكونات الاجتماعية بدءا بالأسرة وانتهاءً بالقبيلة والمنطقة. حيث نجد أن الكثير من الأسر اليمنية تتوزع في ولائها بين أكثر من طرف سياسي، فليس غريبا في اليمن أن تجد أحد أفراد الأسرة ينتمي لحزب المؤتمر الشعبي بينما فرد أخر من نفس الأسرة ينتمي لحزب الإصلاح، وثالث للحوثيين، وهكذا. وما ينطبق على الأسرة ينطبق على القبيلة فجميع القبائل تقريباً لديها ولاءات متعددة بتعدد القوى السياسية، وكذلك الحال فيما يتعلق بالمناطق حيث لا وجود لمنطقة محسوبة بشكل كامل لهذا الطرف أو ذاك. ويعمل هذا التداخل على منع تفجر الحروب الواسعة والاستئصالية، كما أنه يبقي على خطوط التواصل حية

بين الأطراف المتصارعة الأمر الذي يساعد على عقد التسويات، والتوصل إلى حلول، وإن مؤقتة للصراعات، وكل ذلك يؤدي إلى توفر الشروط المعيقة لتحقق سيناريو الفوضى والعنف.

٢- تدخل العالم الخارجي: تمثل اليمن أهمية إستراتيجية لدول الإقليم والعالم، ولهذا فإن العالم الخارجي لن يسمح باندلاع حروب واسعة وانتشار للعنف والفوضى في اليمن، كون هذه الأوضاع تهدد مصالح هذه الدول. وقيام العالم الخارجي بهذا الدور لا يساعد على تحقيق سيناريو الفوضى، وخاصة الفوضى الشاملة والطويلة.

٣- العودة للمسار السياسي: من المتوقع أن لا تستمر حالة الجمود السياسي طويلا في اليمن، فالأطراف السياسية بمن فيهم الحوثيون يشددون على الرغبة في الاستمرار في العملية السياسية، ومن المحتمل أن يزداد الاحتياج للعمل السياسي مع تزايد الإخفاقات التي تتعرض لها الأطراف التي تحاول أن تفرض أجندتها بالعنف، مثل الحركة الحوثية. وما يجعل هذا الأمر ممكنا صعوبة تمرير أي صيغة للحكم خارج إطار التسويات، والتفاهمات السياسية. فالواقع الموضوعي لليمن، والذي يشمل العالم الخارجي أيضاً، لا يسمح باستفراد جماعة معينة بالحكم وإقصاء الآخرين.

النتائج

قد يشعر القارئ بالتشوش من السيناريوهات المتناقضة التي تم استعراضها، حيث يبدو أن جميعها يحمل درجة ما من التحقق، وهو ما يعني منطقيا أن جميعها لا يحمل درجة من التحقق أيضاً. والحقيقة أن هذه النتيجة متوقعة وطبيعية، ففكرة السيناريوهات عادة لا يتم استخدامها إلا في حال وجود درجة عالية من اللايقين، أما في حال توفر درجة عالية من اليقين فإن الحاجة تنتفي لوضع سيناريوهات. فعلى سبيل المثال؛ في الدول التي

تجرى فيها الانتخابات في مواعيدها وبشكل سلس وهادئ، تنتفي الحاجة لوضع سيناريوهات لعملية نقل السلطة في هذه الدول.

وفي كل الأحوال فإن التجربة التاريخية تؤكد بأن المستقبل السياسي للدول، يصعب إن لم يكن يستحيل تصوره بشكل كامل، فلو قدر لنا أن نرجع إلى الدراسات المستقبلية، التي تمت في الماضي، والتي قام بها أكبر مراكز الأبحاث، لوجدنا أن كثيراً منها لم تصدق تنبؤاتها وتوقعاتها للمستقبل. ومع كل ما سبق ذكره؛ فإن وضع السيناريوهات للمستقبل ليس عديم القيمة، وأكثر فائدة نجنيها منها، تتمثل في قدرتها على خلق تصورات ذهنية وافتراضية للمستقبل. وهذه التصورات تفيدنا في أكثر من جانب، فعلى سبيل المثال، تعمل السيناريوهات على جعلنا مستعدين للمستقبل بشكل أفضل، وهذا الاستعداد يعني من ضمن ما يعني، منع السيناريوهات غير المرغوبة من التحقق، أو تأجيلها، أو تعديلها، عبر خلق الظروف التي تعمل على ذلك. وبالمثل فإن وضع السيناريوهات يفيدنا في استدعاء الظروف التي تساعد وتعجل في تحقيق السيناريوهات التي نرغب في تحقيقها.

أكدت الدراسة أن الأوضاع في اليمن تتصف بالهشاشة والحركة المستمرة، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب تخيل الطريق الذي ستسير عليه الأمور في هذا البلد. وناقشت الدراسة أيضا تعقيد المشهد السياسي في اليمن، وتحركه إلى مناطق غير متوقعة، مؤكدة خطورته على المنطقة والعالم، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بشكل أكبر بشئون اليمن، ولاسيما من الدول المحيطة باليمن. وبينت الدراسة أخيرا أن حجم الحركة الحوثية وقوتها هما أقل مما تبدوان عليه، وأن تمددهم له سقف جغرافي، وسياسي، وربما زمني، لن يستطيعوا تجاوزه؛ ذلك أن صعودهم السهل، وتمددهم السريع، يحمل الكثير من المخاطر على الحركة الحوثية نفسها، إذ أنه قد يكون أشبه بحالة الفقاعة التي تنتظر اللحظة المناسبة لتنفجر وتتبخر.

تحولات الرأي العام الغربي تجاه القضية الفلسطينية:

الحرب على غزة ٢٠١٤

عبد الله محمود عدوي*

مدخل

أسهمت ثورة الاتصالات والإعلام الجديد في إحداث تغيرات مهمة على صعيد معرفة الشعوب المختلفة بما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة والصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، فبات للصوت الفلسطيني أثره وصداه وسط المجتمعات الأخرى، وقدم الإعلام دوراً مهماً في القضية الفلسطينية التي تعتبر من أهم قضايا المنطقة العربية والعالم، فأثر ذلك في الرأي العام العالمي الذي كان يعتبر خصماً للفلسطينيين وحليفاً للإسرائيليين، الأمر الذي أدى إلى حلحلة المواقف السياسية لدول غربية، وتغيير مواقف بعضها، واختلاف خطاب أخرى تجاه الفلسطينيين. ومع اندلاع حرب غزة عام ٢٠١٤، شهدت المواقف الشعبية والرسمية بعض التحولات التي عكست انعطافة في الرأي العام الغربي ومحاولاته فهم القضية بصورتها الحقيقة، والتي كان للإعلام دور مهم بلورتها. يهدف هذا البحث إلى مناقشة مظاهر التحولات في الرأي العام الغربي تجاه القضية الفلسطينية أثناء الحرب على غزة، من خلال تحليل بعض الاستطلاعات المسحية التي نفذتها جهات إعلامية أو مراكز بحثية غربية، ودور الإعلام في هذه التحولات.

القضية الفلسطينية

تعد القضية الفلسطينية من أهم قضايا العرب والمسلمين، بل والعالم المعاصر أجمع، إذ إن الصراع العربي الإسرائيلي ما زال يستجمع القوى السياسية في العالم للبحث عن حلول لم تؤت أكلها حتى اليوم. وتعتبر القضية الفلسطينية ذات أبعاد متشابكة

* جامعة USIM الماليزية- دكتوراه إعلام.

ومتعددة، فهي تحمل بعداً سياسياً، وأبعاداً أخرى دينية واقتصادية. ومع هذه التعقيدات فإن أكثر من ستين عاماً على الاحتلال الإسرائيلي لهذه الأرض كانت مليئة بالأحداث، وخصبة بمجريات يومية شهدتها الأراضي الفلسطينية، ومليئة بالمنعطفات التاريخية التي تستوقف الباحث، فلم يخل عام منذ عام ١٩٤٨، من وقفات سجلتها سجلات التاريخ الفلسطيني.

حرب غزة ٢٠١٤

شنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حرباً على قطاع غزة، حيث بدأ العدوان يوم ٨ يوليو ٢٠١٤ واستمر طيلة ٥٠ يوماً، وبلغ عدد الشهداء الفلسطينيين ٢١٤٧ من بينهم ٥٣٠ طفلًا ٣٠٢ امرأة، فيما بلغ عدد الجرحى ١٠٨٧٠ جريحاً؛ منهم ٣٣٠٣ طفلًا و٢١٠١ امرأة، إضافة إلى نزوح ٣٥٠ ألف مواطن لجأ ٢٣٦ ألفًا منهم إلى مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أونروا، وتدمير ١٧١٣٢ منزلًا و١٧١ مسجدًا وكنيسة واحدة و ١١ مقبرة إسلامية ومسيحية بشكل كلي وجزئي،[١] كما دمرت نحو ٨١٥ منشأة اقتصادية تشكل ٦٠٪ من الطاقة الانتاجية لقطاع غزة[٢].

الرأي العام الغربي

الرأي العام هو الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة نحو قضية معينة أو أكثر يحتدم حولها الجدل والنقاش، وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية مساً مباشراً.[٣]ويعرف أيضاً بأنه معتقدات وآراء الناس أو الرأي الغالب أو الاعتقاد السائد لدى غالبية من الناس، تجاه أمر ما أو ظاهرة أو موضوع أو قضية من القضايا الجدلية الخلافية قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو أية قضية

[١] إحصائية أصدرها المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، الهجوم الإسرائيلي على غزة بالأرقام، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٤. http://euromid.org/ar

[٢] المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان ، المرجع السابق، وكالة صفا الإخبارية. http://safa.ps/

[٣] مختار التهامي، الرأي العام والدعاية، (القاهرة: دار الهاني للطباعة والنشر، ١٩٨٩)، ص ١٦.

أخرى، قد تكون ذات طابع محلي أو وطني أو إقليمي أو دولي، وتكون ذات أهمية لـدى معظم أفراد المجتمع ويدور حولها الجدل، ويكون لهذا الإجماع قوة وتأثير.[١]

ومن ذلك فإن الحديث عـن الـرأي العـام الغربـي تجـاه القضـية الفلسـطينية، يعـني توجهات وآراء المجتمعات الغربية وما يسود لدى غالبيتها تجاه القضية الفلسـطينية والحـق الفلسطيني في خضم الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، بحيث تحرك قوى معينة هذا الـرأي العام أو تصنعه لمناصرة القضية، ويشكل هذا الـرأي العـام حراكـاً يـنعكس علـى طبيعـة التعاطي مع القضية في المجتمع والضغط على القرار السياسي الغربي لإنصـافها والضـغط على إسرائيل.

الغرب وإسرائيل

عرفت القضية الفلسطينية المواقف الغربية منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين عام ١٩١٧، وفترة الانتداب التي بدأت عام ١٩٢٢، وما قامت به بريطانيا من استصدار وعد بلفور الذي أعطى اليهود الحق في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، في دلالة على أن الغرب هو المسؤول الأول عن معاناة الفلسطينيين. وفي ظل الانتداب البريطاني على فلسطين زادت وتيرة الهجرة اليهودية وصولاً لما آلت إليه الأمور عام ١٩٤٨ بإعلان دولة "إسرائيل"، حيث كانت الموقف الغربية متساوقة مع الموقف البريطاني، فسارعت الدول للاعتراف بالدولة المصطنعة كأمريكيا وروسيا وغيرها من الدول، وأقرت الأمم المتحدة ضمها إليها عام ١٩٤٩.

وقد اتخذت بعض دول العالم موقف الحياد تجاه القضية الفلسطينية منذ احتلال إسرائيل، إلا أن تطورات وتغيرات حدثت في اتجاهات الرأي العام العالمي منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٦٧، وهو ما أدى إلى اختلاف هذه الاتجاهات من مرحلة إلى أخرى

[١] سمير حسين، الرأي العام الأسس النظرية والجوانب المنهجية، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧)، ص٢٩.

من مراحل المشكلة، بل لقد اختلفت مواقف بعض الدول ذاتها خلال هذه المراحل[١]. وما زالت الأيام حبلى بكل جديد، فكل يوم نسمع موقفاً جديداً من دولة أو شعب يعبر عن تغيرات في الرأي العام العالمي تجاه إسرائيل، رغم الثقل العالمي الداعم لها والموقف المؤيدة بشدة لسياستها والمبررة لأفعالها.

الإعلام الغربي والقضية الفلسطينية

اهتمت وسائل الإعلام الغربية بالصراع العربي الإسرائيلي وتناولت وسائل الإعلام الغربية القضية الفلسطينية، وكانت طبيعة المعالجة الإعلامية تأييد مواقف الحكومات الغربية التي عرفت بتأييدها لإسرائيل.

وباعتبار القضية الفلسطينية إحدى قضايا الأمة التي اكتوت بسياط الاستعمار الغربي، فقد أمعن الإعلام الغربي بشكل عام في هضم الحق الفلسطيني نتيجة سيطرة الرواية الإسرائيلية في الإعلام الغربي، وقوة الخطاب الصهيوني المقنع هناك. "فالملاحظة الأساسية حول الإعلام الغربي بشكل عام، تكمن في تبنيه المطلق لسياسات إسرائيل، فتعاطيه مع الانتفاضة يقوم على كونها دورة عنف، وما فرضته صورة محمد الدرة يعتبر تمردا جزئيا على القاعدة الإعلامية المتبعة"[٢]. لذا فإن مهمة الإعلام الغربي والصهيوني هو خلق الإحساس لدى الرأي العام العالمي بأن سلام العالم وأمنه ورخائه يرتبط إلى حد كبير ببقاء إسرائيل والمحافظة عليها، لهذا ركز هذا الإعلام في خطته على رسم صورة لإسرائيل مكتملة العناصر، وعمل خلال سنوات عديدة بصبر وبحزم على أن تنساب في الوعي الاجتماعي في المجتمعات الغربية.[٣]

---

[١] محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ١٩٤٥-١٩٦٧، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩) ، ص٨.

[٢] فهيمة خليل العيد: الدور الاستراتيجي للإعلام الإسلامي والعربي في المواجهة، ص١٥.

[٣] انظر المرجع السابق (بتصرف).

وواصل الإعلام الغربي نقل وجهة النظر الإسرائيلية في الصراع والدفاع عنها، مقابل إهمال الرواية الفلسطينية، ما جعل من الإعلام الغربي بمجمله معبراً عن الرؤية الإسرائيلية، ولا يمتاز بالنزاهة تجاه الفلسطينيين. لكن الحراك الشعبي الذي يقوم به مواطنون وبعض المسؤولين السابقين في الغرب للأراضي الفلسطينية ومشاركتهم في مسيرات فلسطينية وتفاعلهم مع الأحداث الفلسطينية عن قرب، إضافة إلى جرائم الاحتلال المتواصلة، أثر في تغير المعادلة، حيث طرحت الرواية الفلسطينية في الغرب عبر سفراء عاديين نقلوا جوانب من الصورة الحقيقية على أرض الواقع، الأمر الذي ساهم في إحداث بعض التغييرات في توجهات بعض الحكومات والأحزاب في الغرب نحو مناصرة القضية الفلسطينية أكثر من ذي قبل.

الإعلام العربي والدور العالمي

وبالرغم من نقل وسائل الإعلام العربية الأحداث الدائرة على الساحة الفلسطينية للجماهير العربية من خلال وسائلها المختلفة، إلا أن هناك إخفاقاً بيّناً في مخاطبة الشعوب الأخرى بلغاتها من خلال قنوات ووسائل إعلامية مخصصة بذلك، كنموذج الجزيرة الإنجليزية، حيث ظل الاحتلال الإسرائيلي أكثر تأثيراً في تعبئة الرأي العام العالمي من خلال إقناعهم بالرواية الإسرائيلية للإحداث. ولاشك أن للإعلام دورا مهما في تحريك القناعات بل وصناعة التوجهات وترسيخ ما يروج له، وطمس أخرى بقصد إخفائها، فالإعلام يشكل قوة حقيقية في لعب دور مهم في العلاقات الدولية وفهم الآخر، فهو حلقة الوصل بين المجتمعات، والأقرب إلى جمهوره في نقل الصورة التي لم يروها ولم يكن لهم احتكاك مباشر معها، لذا فإن القوة التي يملكها في صناعة الحدث لا يضاهيها قوة.

والإعلام العربي كما هو الحال مع أي إعلام لأي دولة في العالم، يملك هذه القوة في تحديد توجهات عامة لجمهوره، وبإمكانه لعب دور مهم في خضم الحديث عن العلاقة المتبادلة مع الغرب، فلو استطاع الخطاب العربي أن ينقل صورة القضية الفلسطينية إلى

مناطق مختلفة من العالم، فلا بد له من إيجاد أشخاص مؤمنين بهذه القضية، فالمتضامنون الأجانب يتركون بيوتهم وبلدانه ويأتون إلى الأراضي الفلسطينية للتضامن ونصرة أهلها وينفقون في سبيل ذلك الأموال ويتعرضون للمضايقات والاعتداءات وحتى القتل.

ويمكن للاعلام العربي الذي يحمل القضية الفلسطينية إلى العالم الاستفادة من الأطر المهنية الدولية والإقليمية لتعزيز التعاون البيني، والتواصل مع الآخر الغربي لمناقشة القضايا الخلافية معه، ومحاولة الحد من نفوذ اللوبي الصهيوني داخل هذه المؤسسات، خصوصاً التي تتخذ موقفاً محايداً، الأمر الذي يمكن تعزيزه وتوظيفه لصالح الدفاع عن الحقوق العربية والإسلامية. وهذا يستدعي اهتماماً عملياً من القائمين على الوسائل الإعلامية للتواصل مع هؤلاء أينما وجدوا. كما يمكن توظيف الاستثمارات العربية والإسلامية في الوسائل الإعلامية الغربية لخدمة القضية الفلسطينية، باعتبار أن الاستثمار مجد اقتصادياً، بالإضافة إلى تعزيز البث باللغات الأجنبية خصوصاً الإنجليزية، وتوجيه خطاب مدروس للرأي العام الغربي، مع الاستفادة من صفحات الإعلام الإلكتروني بالإعلام المرئي .[١]

ويبرز دور الإعلام العربي في توضيح حقيقة المقاومة الفلسطينية، وبيان أنها ليست مقاومة عنيفة وإرهابية كما يحاول بعض الإعلام الغربي تصويرها أو وصمها، ولذلك ينبغي أن يتنبه الإعلام إلى أهمية تصحيح الحقائق، وأن يكون للفضائيات حضور دائم لدعم القضية الفلسطينية، والتأكيد على أن ما يمارسه الشعب الأعزل هناك هو مقاومة مشروعة للدفاع عن النفس والأرض.[٢]

والإعلام كجزء أساس من خطاب أمتنا، له دور مهم وحيوي في المواجهة وفي كل حدث يخص القضية الفلسطينية، إذ إن الإعلام بات سلاحاً قوياً يمكن به تحصيل ما لا

---

[١] المؤتمر الدولي للإعلام العربي والإسلامي لدعم الشعب الفلسطيني: الإعلام سلاح في مواجهة العدو وقضية فلسطين في رأس أولوياته، دورته الثانية، جريدة الانتقاد.

[٢] انظر الإنترنت: طارق طه، المقاومة وأولويات الإعلام العربي والإسلامي.

يمكن بالقتال والدماء، حيث أن الرأي العام العالمي بات مهماً في لعب دور مؤثر إزاء القضية الفلسطينية، وتحويل الدعم المعنوي والمساندة السياسية من وجهتها للاحتلال الإسرائيلي إلى دعم الشعب الفلسطيني وقضيته ومساندته، وما يدلل على هذا قوافل الإغاثة التي ينظمها غربيون متعاطفون مع أبناء فلسطين المحاصرين في قطاع غزة، ومسيرات التضامن التي هزت العالم إبان الحروب على غزة في السنوات الأخيرة، فضلاً عن المتضامنين الأجانب الذين يشاركون في المسيرات الأسبوعية ضد جدار الفصل العنصري بالضفة الغربية، بالإضافة إلى موقف الدول الغربية في لجنة حقوق الإنسان عندما صوتت وبشكل غير مسبوق على تقرير "غولدستون" الذي أقر ولأول مرة بالحق الفلسطيني وغطرسة الاحتلال أثناء الحرب على غزة عام ٢٠٠٩ .

وبالنظر إلى أهمية الرأي العام العالمي للقضية الفلسطينية، فإن ترك الساحة العالمية للدعاية الصهيونية، وتكريس واقع الإعلام العربي الموجه للجمهور العربي مع أهميته، وعدم إحداث اختراقات لمنظومة الإعلام العالمي والعمل على تشكيل لوبي إعلامي عربي قوي، يؤثر في التوجهات الغربية والتحولات الغربية تجاه القضية. ذلك أن الرأي العام العالمي بحاجة إلى حركة حثيثة لتكثيف الإنتاج الإعلامي الخاص بالقضية الفلسطينية من برامج وأفلام تسجيلية ودرامية ونشرها بمختلف اللغات، بحيث تصور الواقع الفلسطيني، وتكشف الصورة الحقيقية للاحتلال الإسرائيلي وممارساته وجرائمه، ونشر هذه البرامج في الغرب من خلال ما أتيح من وسائل إعلام، وشبكات تواصل، ومواقع اليكترونية، وعبر فضائيات بلغات أجنبية لا بد من العمل على إيجادها لتسهيل مخاطبتهم.

دور الإعلام العربي في الحرب

كشفت حرب ٢٠١٤ على غزة تحولاً واضحاً في الإعلام العربي تجاه القضية الفلسطينية، فقد سار الإعلام العربي في شأن الحرب على غزة في ثلاثة اتجاهات: الأول حافظ على مواقفه الداعمة لقضية فلسطين وشعبها الذي يعتدى عليه ويُحارب بأعتى الأسلحة ويُعمل فيه قتلاً وتشريداً، وهذا الموقف يمثله معظم الإعلام العربي الحر، الذي

ما زال يحتفظ بمهنيته وانتمائه لقضايا أمته. وهناك اتجاه آخر في الإعلام العربي وقف على النقيض من ذلك، فركز خطابه على مهاجمة غزة وأهلها ومقاومتها، بل وذهب أبعد من ذلك بكثير، فأصبح خطاً دفاعياً عن الاحتلال الإسرائيلي، يروج له ويلمع صورته ويجملها، وقد علت تلك الأصوات لاسيما في الإعلام المصري، التي حرض فيها إعلاميون بارزون إسرائيل على غزة[١]. وهناك اتجاه ثالث وقف على الحياد، وكأن فلسطين وقضيتها ليست ذات شأن بالنسبة إليه، فتناولت وسائل الإعلام أخبار الحرب كأخبار عادية ضمن نشراتها دون الاهتمام بها وإبرازها وإعطائها أولوية في التغطية، فضعفت التعبئة للرأي العام العربي بصورة كبيرة عما كانت عليه في السابق، مما انعكس على حجم التفاعل مع القضية والحرب، فالمسيرات والاحتجاجات شهدت انتكاسة واضحة وانخفاضاً كبيراً عما كانت عليه في السابق، الأمر الذي يعطي مؤشراً خطيراً على الدور الذي لعبه الإعلام العربي في توجيه الرأي العام وتعبئته، هذا فضلاً عما يمر في بعض الدول العربية الأخرى من صراعات داخلية أثرت هي الأخرى على التفاعل العربي، وتقاسمت في بعض الأحيان البث الإعلامي مع ما يجري في غزة، حتى إن بعض الفضائيات اهتمت بقضية داعش على حساب ما يجري في غزة، وحرفت بوصلتها لتبرر انشغاله بهذا الأمر عن حرب غزة.

وعلى الطرف المقابل ساهمت إنجازات المقاومة ومفاجآتها للجمهور العربي في الدفع الإيجابي للرأي العام العربي، وهذه الإنجازات رفعت من ثقة الجمهور بالمقاومة وفقاً لعدة استطلاعات رأي جرت سواء في الأراضي الفلسطينية أو العربية وحتى العالمية منها.[٢]

---

[١] انظر حديث الإعلامي المصري توفيق عكاشة على قناة الفراعين، حلقة ٢٢/ ٧/ ٢٠١٤.

[٢] استطلاع رأي قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ما بين ٢٦-٣٠ آب (أغسطس) ٢٠١٤، النتائج كشفت عن ارتفاع كبير في شعبية حماس وقادتها بما تمثله من تيار مقاومة، مقابل انخفاض كبير في شعبية حركة فتح والرئيس عباس التي تمثل نهج المفاوضات. ولو

كما أن المقاومة الفلسطينية لم تعد تعتمد على الإعلام العربي لمخاطبة الرأي العام العربي، إذ إنها دخلت معترك الإعلام الفضائي والاجتماعي، فأضحى من السهولة مخاطبة الشارع العربي من خلال هذه الوسائل وإن كانت بسيطة وذات مقومات محدودة من الناحية التقنية والكفاءات البشرية، إلا أنها شكلت اختراقاً مهماً ذا مصداقية حتى لدى الجمهور الإسرائيلي.

وفي خضم الضعف العربي في التفاعل مع الحدث الفلسطيني لا يمكن الاتكال عليه في لعب دور دولي لحشد الرأي العام العالميّ، إثر الأداء في الرأي العام المحلي، لذا فإن الرأي العام العالمي يعتمد على الجهود الذاتية الفلسطينية والمهنية التي تتعامل بها وسائل الإعلام الغربية، وعلى مساعدة الإعلام الحر العربي والعالمي، وعلى المتعاطفين مع القضية أياً كانوا.

الإعلام الغربي والحرب

كما السابق قام الإعلام الغربي بصورة عامة بدور منحاز لإسرائيل، فقد اعتاد هذا الإعلام على ترديد ما يقوله الإعلام الإسرائيلي، والدفاع عن الاحتلال، وتلميع صورته في الغرب، حيث نعلم ما لليهود من استثمارات في الإعلام الغربي، فضلاً عن عزف بعض وسائل الإعلام سمفونية حكوماتها المؤيدة لإسرائيل.

وفي حرب ٢٠١٤ على غزة عملت بعض وسائل الإعلام الغربية على نقل الصورة المغلوطة عن الفلسطيني وتأليب الرأي العام على مقاومته، وقد سجلت أخطاء مهنية مخلة لبعض وسائل الإعلام الغربية كان فيها تزييف للحقائق، فمنها بث معلومات خاطئة؛ كنسبة مشاهد من الدمار الذي لحق بالمواطنين العزل في غزة جراء القصف الإسرائيلي لبيوتهم وتقديمها للمشاهد على أنها لضحايا إسرائيليين طالتهم صواريخ المقاومة الفلسطينية، وبين المساواة بين الضحية والجلاد، من خلال تصوير ما يجري على أنه حرب

جرت انتخابات رئاسية وترشح فيها اثنان فقط هما محمود عباس وإسماعيل هنية، يحصل هنية على أغلبية كبيرة تبلغ ٦١٪ ويحصل عباس على ٣٢٪ فقط.

بين قوتين متكافئتين، في مجانبة واضحة للحقائق، وتصوير مغلوط لما يجري على الأرض[١]. ومن النماذج على التغطية المنحازة بث قناة "أي بي سي" الأمريكية خلال نشرة أخبار رئيسة معلومات مضللة، تمثلت في عرض مشاهد من الدمار الذي خلفه القصف الإسرائيلي على قطاع غزة، وتقديمه على أنه دمار في إسرائيل إثر صواريخ المقاومة الفلسطينية، كما علقت المذيعة بالقناة، "ديان ساوير" خلال بث حي لنشرة الأخبار على صور لعائلة فلسطينية، تحاول جمع بعض ممتلكاتها من بين حطام بيتها المهدم إثر غارة إسرائيلية قائلة: "إنها لأسرة إسرائيلية تحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه[٢]."

ولم يقف تضليل الرأي العام الغربي عند بث الأخبار المعكوسة، فقد عبرت وسائل إعلام من بينها قنوات تلفزيونية، وبعض الصحف العالمية عن وجود تكافؤ في القوى بين طرفي الصراع، فصحيفة "نيويورك تايمز" عنونت يوم ٨ يوليو صفحتها بـ "إسرائيل وحماس يتبادلان الهجمات في ظل تزايد التوتر"، و"إسرائيل وحماس تتبادلان إطلاق النار"، أما صحيفة "وول ستريت جورنال" فعناوينها كانت تبريرية لعمليات إسرائيل "صواريخ غزة تصل العمق الإسرائيلي"، و"الغارات الجوية تهدف إلى إضعاف ترسانة حماس".

وبالرغم من حجم المغالطات لدى الإعلام فإنها لم تمر على الشارع الغربي، حيث لعب الإعلام الاجتماعي دوراً مهماً في كشف افتراءات الإعلام المنحاز لإسرائيل، وقد أدى هذا الضغط إلى مراجعات وتصحيح بعض الأخبار المزيفة كما حدث بشأن خبر "أي بي سي" الأمريكية، فلم يعد اللعب في الرأي العام بالأمر السهل مع وفرة وسائل

---

[١] مركز الدوحة لحرية الإعلام، مركز الدوحة يندد بانحياز بعض وسائل الإعلام في تغطيتها للحرب على غزة، ١٤/ ٧/ ٢٠١٤. http://www.dc4mf.org/ar/home

[٢] مركز الدوحة لحرية الإعلام، مركز الدوحة يندد بانحياز بعض وسائل الإعلام في تغطيتها للحرب على غزة، ١٤/ ٧/ ٢٠١٤. http://www.dc4mf.org/ar/home

اتصال وتقنيات اشركت الفرد في صناعتها، فالمعادلة بعد الإعلام الجديد تغيرت قواعدها وبات للمقهورين فيها دور بارز ومؤثر.

وعلى الطرف المقابل فقد كشفت الحرب تحولاً في تغطية بعض وسائل الإعلام الغربية بصورة مهنية مع الحدث الفلسطيني، ويكفي نقل الأحداث كما هي لكشف جرائم الاحتلال، فصحيفة "ديلي تلجراف" البريطانية على سبيل المثال تعاطت بإيجابية وعنونت بخبر: " غزة ترزح تحت الجبروت الإسرائيلي ". وقد لوحظ نقلها لصور تعبر عن عدد الشهداء والمآسي التي خلفتها الحرب على الفلسطينيين من لجوء وهدم بيوت وقصف شبكة الكهرباء وغيرها، حتى إن الصحيفة حصرت أسماء الشهداء من الأطفال وأعمارهم وبعض المعلومات عنهم [١]، وهذا النقل الموضوعي من شأنه أن يعرف الرأي العام الغربي على حقيقة ما يجري على الأرض، وأمام حجم الإجرام الإسرائيلي الذي سيشاهده الجمهور الغربي ستكون عملية تغيير الرأي العام وتشكيل رأي عام جديد مناهض للسياسة الرسمية تجاه الفلسطينيين. ومثل ديلي تلجراف كانت تغطية صحيفة الجارديان البريطانية وغيرها من الصحف ووسائل الإعلام الغربية.

ومن التغيرات التي شهدتها الساحة الإعلامية التواجد الميداني لمراسلي الإعلام الغربي في تغطية هذه الحرب، وهو أمر لم يكن موجوداً من قبل، إذ كانت تكتفي وسائل الإعلام الغربية بما تنقله عن نظيراتها الإسرائيلية أو بالبث من الزاوية الإسرائيلية، والتي كانت تنطلق من ذات المنطلق الذي تقوم به الإسرائيلية ذاتها، فمن على الحدود بين غزة والأراضي المحتلة، وتحت حماية جيش الاحتلال لن يكون هناك نقل لواقع غزة المنكوبة ولا للجرائم التي يتسبب بها الاحتلال، بل على العكس من ذلك فإن الصورة ستكون إسرائيلية محضة، وسيتم نقل تقارير عما يجري في المستوطنات فحسب، وما هو مختلف في هذه الحرب هو وجود مراسلين لوسائل إعلام غربية في قلب الحدث في غزة، ينقلون بثاً مباشراً ما يحدث، فقنوات بريطانية كـ BBC والقناة الرابعة في التلفزيون البريطاني و

[١] انظر موقع صحيفة ديلي تلجراف باللغة الانجليزية http://www.telegraph.co.uk/

CNN وقناة الأمريكية "إن بي سي"، وغيرها من القنوات ووسائل الإعلام ساهم مراسلوها في نقل الحدث. وهذا الأمر له دلالاته وانعكاساته المهمة، فهو يدلل على كسر الاتجاه المعلوماتي الموجه من إسرائيل إلى المواطن الغربي مباشرة، فهناك عودة لاحترام عقل الغربي ووضعه أمام الصورة الحقيقية التي إن لم تكشفها له وسائل الإعلام، فإنه سيكتشفها بنفسه من خلال وسائل أخرى متاحة، وبالتالي فالخاسر الوحيد هو استثمارات هذه القنوات التي ستفقد جمهورها وثقتهم بها، لكن الاتجاه العام يشير إلى تنبه وسائل الإعلام وسعيها لإرضاء المزاج العام الغربي الذي ظهرت عليه علامات التغيير تجاه القضية الفلسطينية برمتها.

ومع تواجد مراسلي الفضائيات الغربية على أرض غزة فقد كانت معايشة الأحداث ومباشرة نقلها ذات وقع مهم في التحولات الإعلامية، فحدث قتل مدافع زورق حربي إسرائيلي أربعة أطفال يلعبون كرة القدم على شاطئ غزة على سبيل المثال، كان له تداعياته وآثاره؛ فالحادث وقع بالقرب من فندق الديرة الذي يقيم فيه أغلب المراسلين والصحافيين الوافدين والعاملين في مؤسسات إعلامية دولية، فكان لهذا الحادث تأثيره على الحس الصحفي والسبق الإعلامي الذي دفع بالإعلاميين لتغطيته، فقاموا بتصوير الحادث ونشره فوراً في الإعلام الاجتماعي وعلى بعض وسائل إعلامهم.

والإعلام الغربي الذي سلف وأن تحدثنا عن دوره في دعم إسرائيل، لم يعد على ذات الوتيرة، إذ إن تغيرات مهمة يلمسها المتابع للإعلام الغربي الذي واكب الحرب الأخيرة ٢٠١٤ على غزة، فقد تناولت على سبيل المثال أبرز الصحف البريطانية الحدث من جانب أن هذه الحرب ظالمة، مظهرة بطولة المقاومة الفلسطينية ومشددة على سمعة إسرائيل جراء الحرب. وقالت صحيفة ذي أوبزيرفر بافتتاحيتها إن إسرائيل لم تنتصر في حربها على غزة، وإن سمعتها في العالم قد تشوهت بشكل كبير [١].

[١] موقع الجزيرة نت. ١٠/٨/ ٢٠١٤. صحف بريطانية: حرب غزة ظالمة وأظهرت بطولة المقاومة

توجهات الرأي العام الغربي والحرب

أثناء الحرب خطت إسرائيل خطوات أثارت الرأي العام العالمي عليها، كاستهداف مقرات الأمم المتحدة التي كانت تؤوي النازحين الفلسطينيين، إضافة إلى قتلها المدنيين الفلسطينيين، ومن مظاهر التحولات المهمة في الرأي العام الغربي ما حدث في الدنمارك، والتي تنتهج حكومتها سياسة تجعلها من أشد الدول دعماً لإسرائيل، حيث خرجت المسيرات وبصورة يومية في الشوارع تضامناً مع غزة، وفي استطلاع للرأي الدنماركي نشرته صحيفة "اليولاند بوستن" وهي من أوسع الصحف الدنماركية انتشاراً، فإن ما يقارب ٧٠٪ من الدنماركيين ضد إسرائيل، ويعتبرونها تقتل الأطفال والمدنيين[١].

ويؤكد رئيس المنتدى الفلسطيني في الدنمارك زياد شحيبر أن صورة إسرائيل وسمعتها تدمرت وأصبحت في الحضيض بالدنمارك، مستدلاً على ذلك باتهام السفير الإسرائيلي في الدنمارك الإعلام المحلي بالتقصير وبعدم مساندة إسرائيل في حربها ضد غزة[٢].

وبين استطلاع للرأي العام قامت به صحيفة غارديان البريطانية أن ٥٢٪ من البريطانيين ينظرون نظرة سلبية لما قامت به إسرائيل تجاه غزة، حيث يرى ٤١٪ أن هذه الحرب أساءت إلى صورة إسرائيل بالنسبة لهم[٣].

وفي ألمانيا تنامت مشاعر الاستياء من إسرائيل خلال الفترة التي تلت الحرب على غزة، فشبه ٢٧٪ من الألمان في استطلاع للرأي معاملة إسرائيل للفلسطينيين باضطهاد النازيين لليهود أثناء الحرب العالمية الثانية[١].

---

[1] Israels image har fået et knæk, 14.08.2014, HTTP://JYLLANDS-POSTEN.DK/

[٢] قديح، عمار. ١٥/٨/٢٠١٤. حراك شعبي دنماركي يحرج الحكومة المتواطئة مع إسرائيل، مقابل مع وكالة صفا الإخبارية.

[٣] 52% of UK voters believe Israel acted disproportionately over Gaza – poll, 12 August 2014, http://www.theguardian.com/uk

وفي الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الراعي الأساسي لإسرائيل، أظهر استطلاع أجراه مركز بيو الأمريكي للأبحاث أن الشباب الأمريكي الذي يقل عمره عن ٣٠ عاماً يتجهون للوم إسرائيل أكثر من الكبار في السن، حيث كشفت نتيجة الاستطلاع أن ما نسبته ٢٩٪ من الشباب الذين تمتد أعمارهم ما بين الثامنة عشر والتاسعة والعشرين يلقون باللوم على إسرائيل في حربها مع غزة، مقابل ٢١٪ من ذات الفئة يحملون حركة حماس مسؤولية الحرب.[٢] وتعطي هذه النتائج مؤشرات على مستقبل التوجهات الأمريكية والرأي العام الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية، فالشباب هم المستقبل، وهذا التغيير في قناعة الشباب الأمريكي مهم في قراءتنا للتحولات في الرأي العام ومستقبلها.

ومع تصاعد العدوان، تصاعدت حملة المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية ضد إسرائيل في العالم، بسبب الجرائم التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني، وخلال حرب ٢٠١٤ أعلنت عدة مؤسسات أكاديمية واقتصادية في إيرلندا وجنوب أفريقيا، وألمانيا وبريطانيا وإسبانيا وحتى الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من دول العالم، إضافة إلى مؤسسات قاطعت من قبل. ويشير عضو الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية الثقافية حيدر عيد إلى التعويل على دور المجتمع المدني في مقاطعة إسرائيل بسبب جرائمها ضد الفلسطينيين، وأشار إلى تجربة جنوب أفريقيا حيث مورست ضغوط على نظام "أبرتايد" ودفعت به لإطلاق سراح الزعيم الراحل نيلسون مانديلا.[٣]

---

[١] استطلاع للرأي قامت به مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، سبتمبر ٢٠١٤،
http://**www**.**fesdc**.**org/** ، أو انظر وكالة رويتر، تنامي مشاعر معاداة السامية في ألمانيا بسبب حرب غزة، http://ara.reuters.com/

[2] Pew *Research* Center , Hamas Seen as More to Blame Than Israel for Current Violence, JUL 28, 2014 ، http://www.pewresearch.org /

[٣] علي الظفيري. ٢٠١٤/٨/١٨. برنامج في العمق. قناة الجزيرة الفضائية. حملة مقاطعة أكاديمية واقتصادية لإسرائيل.

ويصف البعض[١] وجود انقلاب في المزاج العام الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية بعد أن أظهر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة همجية وبشاعة الجرائم التي يرتكبها الاحتلال بحق الأطفال والمدنيين، فعلى الرغم من متانة العلاقة بين إسرائيل والغرب الأوروبي، إلا أن العدوان الأخير أحدث تغيراً في المواقف الشعبية، ساهمت بدورها في التأثير في مواقف الحكومات، والصورة النمطية السلبية تجاه إسرائيل في الشارع الأوروبي لا تتغير بصورة مفاجأة، ولكن بوتيرة تدريجية، حيث كانت الحروب والجرائم المتتابعة عاملا تراكميا في تشكيل هذه الصورة، وفي تشكيل رأي عام مناهض لإسرائيل وسياستها.

الحراك الشعبي ومنظمات المجتمع المدني

ومن الصعب فهم الرأي العام في أمة من الأمم، ما لم ندخل في اعتبارنا تلك القوى المادية والاجتماعية التي تشكل شخصية الأمة، وتسهم في تكوين الفرد لمعتقداته وتشكيل اتجاهاته.[٢] فهذه القوى لا بد لها من قضية تجمعها وتحركها، بحيث يكون انطلاقها مرتبطاً بها لتستجمع الطاقات والامكانات وتدفع بها في اتجاه تشكيل رأي جماعي، ولا بد من نقطة أو نقاط انطلاق لهذا الحراك، فالوضع الطبيعي لأي جماعة انشغال الأفراد بشؤونهم، حتى إذا برزت قضية أو حدث مهم بدأت عملية التحرك وحشد الأفراد لتكوين العمل الجماعي والرأي الجماعي تجاه تلك القضية أو الحدث.

وخلال الحرب على غزة شهدت الكثير من المدن الغربية حراكاً تضامنياً مع غزة، ومناصراً للشعب الفلسطيني، فخرجت المئات من المسيرات والوقفات لاسيما في أوروبا، وبرزت العديد من التجمعات والمنظمات التي تعنى بحشد الرأي العام الغربي للقضية الفلسطينية، فتم رصد أكثر من ألف وأربعمائة فعالية تضامنية مع قطاع غزة في تحرك في

---

[١] رئيس مؤتمر فلسطينيي أوروبا ماجد الزير، لبرنامج في العمق على قناة الجزيرة، ١/ ٩/ ٢٠١٤.

[٢] عبد الكريم الدبيسي، الرأي العام عوامل تكوينه وطرق قياسه، (عمان: دار المسيرة، ٢٠١١)، ص١٢٧

أكثر من مائتي عاصمة ومدينة في عموم القارة الأوروبية، حيث خرجت خلال ثلاثة أيام أكثر من ٢٥٠ فعالية في أوروبا. [١]

وفي ظل ضعف أداء الإعلام العربي والفلسطيني في حشد الرأي العام الغربي لصالح القضية، فإن عوامل نجاح الحراك الغربي اعتمد على حملات إعلامية لمؤسسات ومنظمات فلسطينية وعربية وإسلامية وإنسانية في أوروبا، استطاعت أن تؤثر في الرأي العام المناصر لإسرائيل، فضلاً عن مواقع التواصل الاجتماعي، ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين التي تربطها علاقات مع مؤسسات دولية واتصالها بالشعوب الغربية، وما المسيرات التي شاهدناها إلا خلاصة عملية تعبئة تمخضت عن خروج الآلاف في فرنسا وبريطانيا وحتى أمريكا منددين بالمجازر الإسرائيلية وبشاعتها.

والمتابع للأحداث ومسيرات التضامن في أنحاء العالم، يجد التحولات في الرأي العام العالمي لدى الشعوب تجاه فلسطين، فالمسيرات التي خرجت في جميع أنحاء العالم لاسيما في الدول الحليفة لإسرائيل كأمريكا وبريطانيا وأوروبا، كانت ترفع شعار أن إسرائيل دولة إرهابية وأن الفلسطينيين هم المظلومون، وتواصل المؤسسات والمنظمات الشعبية الأوروبية تضامنها مع الفلسطينيين، حيث تثير قضية معبر رفح وإغلاقه والحصار المفروض على غزة منذ ثمانية سنوات تعاطف المتضامنين وتجلب التعاطف الإنساني مع القضية الفلسطينية.

توجهات سياسية غربية

وعلى الصعيد العملي فقد أقر خبراء إسرائيليون بتغييرات كبيرة شهدتها الساحة الدولية والرأي العام العالمي تجاه إسرائيل، فيقول المحلل السياسي لصحيفة "هآرتس" العبرية براك رفيد بأن الحرب على غزة دهورت مكانة إسرائيل الدولية وساهمت في

---

[١] الجزيرة نت، ١٩/ ٨/ ٢٠١٤، الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة، فعالية بمائتي مدينة أوروبية دعما لغزة، **http://www.aljazeera.net** /. و

The Washington Institute, Gaza Demonstrations Around the World, July 24, 2014, http://www.washingtoninstitute.org/

عزلتها، محذراً من أنها قد تتجه إلى فرض حظر بيع أسلحة لها، مبيناً أن رسائل شديدة اللهجة أرسلتها الإدارة الأميركية للحكومة الإسرائيلية رغم العلاقة الوطيدة بينهما، إضافة إلى تشديد إجراءات الرقابة على نقل الأسلحة والذخيرة لإسرائيل، بحيث تصبح وتيرة تسليم الأسلحة بطيئة مما يسبب أضراراً سياسية لإسرائيل.[١]

وأشار إلى أن ألمانيا رفضت قبل عدة شهور إعطاء إسرائيل منحة مالية بقيمة مئات ملايين اليورو بهدف شراء سفن صواريخ متطورة، وأثناء الحرب أعلنت إسبانيا عن تجميد التصدير الأمني لإسرائيل احتجاجاً على استمرار المس بالمدنيين الفلسطينيين. وفي بريطانيا تسببت الحرب بموجة من العداء لإسرائيل، ومواجهات سياسية حادة داخل الائتلاف، وكانت النتيجة اتخاذ قرار بفحص سياسة بيع الأسلحة لها، وتجميد ١٢ ترخيصاً للتصدير الأمني، تشمل قطع لدبابات "مركفاه" وطائرات بدون طيار.[٢]

ويخلص الكاتب إلى أن "إسرائيل لا تزال بعيد عن فرض حظر بيع أسلحة لها، ولكن الاتجاه واضح وغير مشجع". ويشير إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على المستوطنات من قبل الاتحاد الأوروبي والتي تتصاعد في السنوات الأخيرة، أي أن الحرب على غزة، بالنتيجة، قد دهورت مكانية إسرائيل الدولية، وساهمت في عزلتها.[٣]

لم يكن الحراك مقصوراً على الشعوب وحدها، فالأمر تعدى إلى مواقف حكومات ورؤساء دول وقفوا ضد إسرائيل وقطعوا علاقات بلادهم معها، كما حدث مع دول أمريكا اللاتينية، كما قدمت وزيرة الدولة البريطانية سعيدة وارسي استقالتها من منصبها بسبب دعم حكومتها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة[٤].

---

[١] ترجمة وكالة صفا، ١٨ أغسطس ٢٠١٤. هآرتس: حرب غزة دهورت مكانة "إسرائيل" وساهمت بعزلتها.

[٢] المرجع السابق.

[٣] المرجع السابق.

[٤] موقع الجزيرة نت، ٥/ ٨/ ٢٠١٤. استقالة وزيرة بريطانية بسبب موقف الحكومة من غزة

وبعد الحرب تمت ترجمة بعض التحولات السياسية الغربية في أروقة السياسة، حيث دفع الرأي العام الغربي بعض الحكومات والبرلمانات إلى طرح قضية الدولة الفلسطينية ومناقشتها، فتمت مناقشتها في البرلمان الإسباني الذي اعترف رمزياً بالدولة الفلسطينية، وتبعه مجلس العموم البريطاني الذي أقر مذكرة غير ملزمة للحكومة تطالبها بالاعتراف بدولة فلسطين، وكان مجلس العموم الأيرلندي صوت لصالح الاعتراف بدولة فلسطين في الـ ٢٢ من تشرين أول أيضاً.

وناقشت الجمعية العامة للبرلمان الأوروبي إمكانية الاعتراف بدولة فلسطين، حيث اعتبرت الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، "فيديريكا موغريني"، أن هذا هو الوقت المناسب لمناقشة الشأن الفلسطيني بعد التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط[١]. وناقش النواب الفرنسيون في الجمعية الوطنية قراراً غير ملزم طرحه نواب من الغالبية الاشتراكية دعوا الحكومة الفرنسية إلى الاعتراف بدولة فلسطين، كما أعلنت السويد الاعتراف بدولة فلسطين وبذلك تكون أول دولة في الاتحاد الاوروبي تخطو هذه الخطوة، إضافة إلى سبع دول من دول الاتحاد الأوروبي اعترفت بفلسطين قبيل انضمامها للاتحاد هي؛ التشيك والمجر وبولندا وبلغاريا ورومانيا ومالطا وقبرص، وبذلك أقرت ١٣٤ دولة حول العالم الاعتراف بدولة فلسطين.

ويشير هذا الحراك السياسي في أروقة الحكم الغربي إلى أهمية الحراك الذي سبقه في الشارع، والذي بدت آثاره تترجم قرارات سياسية وإن بدأت بوتيرة بطيئة، إلا أنها تصب في اتجاه صحيح يعزز من صورة الحق الفلسطيني ويؤدي إلى تعاظم مناصرة فلسطين وفضح إسرائيل وتشويه صورتها وتعريتها.

الخطاب الفلسطيني والرأي العام

تفرض المتغيرات والتحولات التي شهدتها الساحة الدولية على مستوى الرأي العام والحراك السياسي الدولي واجباً على الخطاب الفلسطيني. فلا بد من إعادة النظر

[١] وكالة الأناضول للأنباء، http://www.aa.com.tr/ar

في الخطاب الإعلامي الذي اقتصر على الجمهور المحلي والعربي وباللغة العربية، والولوج أكثر في خطاب المجتمعات المختلفة وبلغاتها وبما يتناسب مع مستواها المعرفي والتقني، لتسهم هذه المعالجة في صالح القضية الفلسطينية، حيث إن الإعلام هو المحرك للأطراف المختلفة لدعم القضية المطروحة.

ويستدعي العمل على تشكيل رأي عام عالمي مناصر للقضية خطاباً متوازناً، تذوب فيه الحزبية والخطابات المحلية، والتحلي بخطاب مسؤول يقدم البعد الإنساني والعقلاني في طرح القضايا المختلفة، والاستفادة من التقنيات الحديثة وثورة الصورة في طرح خطاب مقنع ومؤثر.

وفي خضم الحرب على غزة تبين أن المقاومة الفلسطينية وعت أهمية الإعلام والعمل على تحويل الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية، وأهمية ذلك في خضم الصراع، فمن خلال تتبع عمليات المقاومة ضد إسرائيل نلحظ الفرق الشاسع في أعداد القتلى المدنيين والعسكريين في الجانبين، ففي حين شكلت نسبة الشهداء من المدنيين الفلسطينيين ٨١٪[١]، ممن قتلهم الاحتلال الإسرائيلي، فإن نسبة الإسرائيليين المدنيين المستهدفين هي ٤٪، فيما نسبة ٩٦٪ ممن استهدفتهم المقاومة هم من العسكريين الذين قدموا للحرب على أرض غزة، ودخلوا إلى المناطق الفلسطينية.[٢] وتشكل هذه النسب رافداً مهماً لتحول الرأي العام العالمي للقناعة بإرهابية إسرائيل وتشكيل الصورة السلبية عنها، وبالتالي نجاح المقاومة في تشويه صورتها، وتأليب الرأي العام العالمي عليها. لكن السؤال الذي يطرح نفسه، كيف استثمر المستوى السياسي والإعلام الإنجاز المميز للمقاومة في رسائله للرأي العام، وأين برز التركيز على هذه الجزئية في الأدوات

[١] الإحصائية كالآتي: ٨١٪ مدنيين، ٣٪ غير معروفين، ١٦ مقاومين.

[٢] د.م . ٢٠١٤/٨/٢٦. ٥٠ يوماً من العدوان الإسرائيلي على غزة بالأرقام. إنفوجرافيك. المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.

الإعلامية الموجهة للشعوب المختلفة، وكيف صيغت رسائل إعلامية لتقديم هذه الأرقام للمجتمعات الغربية والعالم بأسره؟!

الخاتمة

لا يخفى ما للرأي العام العالمي من أهمية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، فللرأي العام قوة وتأثير يفوق الكثير من الوسائل الأخرى في إحداث التضامن ومؤازرة القضية الفلسطينية، كما أن عناصر التأثير التي يملكها الإعلام أضحت ضرورة مجدية في مقاومة الاحتلال، لذا فإن استغلال هذه التقنيات المعاصرة لخدمة القضية الفلسطينية، أمر من شأنه أن يحقق الكثير على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي.

ويخلص الباحث إلى أن هناك تحولات في الرأي العام العالمي بصورة عامة تجاه القضية الفلسطينية والتعاطي معها، عبرت عنها الإحصائيات واستطلاعات الرأي الغربية والحراك الشعبي والخطاب الإعلامي، غير أن هناك قصوراً في مخاطبة شعوب العالم وتعريفهم بالقضية، وهذا يتطلب التوجه بشكل جدي للمجتمعات الأخرى وتخصيص فضائيات ووسائل إعلام تخاطبها بلغاتها المختلفة، لكسب ودها ومناصرتها، وعلى المنظمات المناصرة لفلسطين في الدول المختلفة تكثيف عملها الإعلامي من خلال وسائل الإعلام الاجتماعي التي لا تحتاج إلى ميزانيات كبيرة، وتوضيح مجريات الساحة الفلسطينية. ومن الأولويات الملحة على صعيد الإعلام إنشاء فضائية باللغة الإنجليزية تخصص برامجها ومادتها لفلسطين، تنقل الأحداث والبرامج التوثيقية والحوارية للمشاهد الغربي.

المراجع

المراجع العربية:

- التهامي، مختار، **الرأي العام والدعاية**، (القاهرة: دار الهاني للطباعة والنشر، ١٩٨٩).
- حسين، سمير، **الرأي العام الأسس النظرية والجوانب المنهجية**، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧).
- مهنا، محمد نصر ، **مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ١٩٤٥-**١٩٦٧، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩).
- الدبيسي، عبد الكريم، **الرأي العام عوامل تكوينه وطرق قياسه**، (عمان: دار المسيرة، ٢٠١١).
- العيد، فهيمة خليل، **الدور الاستراتيجي للإعلام الإسلامي والعربي في المواجهة**، مؤتمر القدس السنوي الثالث إدارة الصراع الحضاري مع الصهيونية، ٢٠٠٥.
- **المؤتمر الدولي للإعلام العربي والإسلامي لدعم الشعب الفلسطيني:** الإعلام سلاح في مواجهة العدو وقضية فلسطين في رأس أولوياته دورته الثانية، جريدة الانتقاد اللبنانية ، ٢٠١٠. **http://www.alwihdah.com/news/news/2010-04-26-361.htm**
- المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، http://euromid.org/ar
- مركز الدوحة لحرية الإعلام، **http://www.dc4mf.org/ar/home**
- وكالة صفا الإخبارية. http://safa.ps/
- قناة الفراعين الفضائية.
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.
- موقع الجزيرة نت.
- قناة الجزيرة الفضائية، برنامج في العمق.
- وكالة الاناضول للأنباء، http://www.aa.com.tr/ar
- وكالة رويتر، http://ara.reuters.com/

المراجع الأجنبية:

- **Israels image har fået et knæk**, 14.08.2014, HTTP://JYLLANDS-POSTEN.DK/
- 52% of UK voters believe Israel acted disproportionately over Gaza – poll, 12 August 2014, http://www.theguardian.com/uk
- Friedrich Ebert Stiftung, http://www.fesdc.org ،/

- Pew *Research* Center , **Hamas Seen as More to Blame Than Israel for Current Violence,** JUL 28, 2014 ، http://www.pewresearch.org/
- The Washington Institute, **Gaza Demonstrations Around the World**, July 24, 2014, **http://www.washingtoninstitute.org/**
- telegraph newspapers, http://www.telegraph.co.uk/

المقالات والتقارير

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في ضوء جمود المفاوضات واحتمالات المصالحة*

مقدمة

لا يمكن عزل النظام السياسي في أي وحدة جغرافية في العالم عن التاريخ السياسي لتلك الوحدات، ولاسيما أن الوحدات السياسية على الأرض في تفاعل مستمر، تفاعل يأخذ شكل التأثر والتأثير. إن شكل التأثر والتأثير وقوته وطبيعته واتجاهاته تعتمد إلى حد كبير على خصائص تلك الوحدات بشريا وطبيعيا واقتصاديا، وعلى ميزان القوى بين تلك الوحدات.

كانت فلسطين جزءا من الدولة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى عندما وقعت تحت الاحتلال البريطاني، فهبت الجماهير الفلسطينية للدفاع عن الأرض والوطن رمز عزتهم وكرامتهم ومصدر رزقهم وعيشهم، ولاسيما بعد أن أيقن الناس أن نوايا بريطانيا استعمارية، وأنها تقدم التسهيلات لهجرة اليهود إلى فلسطين، وتنقل الأراضي إليهم بجميع الأساليب.

وقد طغت النزعة الوطنية القُطْرية في هذه الفترة الممزوجة بروح جهادية إسلامية، ولاسيما أن معظم الوطن العربي كان يرزح تحت نير الاستعمار الاوروبي، ويقاوم من أجل الخلاص والتحرر. وقد استمر النضال الوطني بكافة أشكاله ضد بريطانيا في جهة، وضد الصهاينة الغاصبين في جهة أخرى حتى عام ١٩٤٨ (عام النكبة) عندما سيطر اليهود على ٧٨٪ من مساحة فلسطين الانتدابية.

وبعد عام ١٩٤٨ تشكلت العديد من الحركات السياسية الفلسطينية لمواصلة الكفاح ضد الحركة الصهيونية وتحرير فلسطين، وتبنت هذه الحركات ايديولوجيات تراوحت بين

---

* إعداد د. احمد رأفت غضية- رئيس قسم الجغرافيا- جامعة النجاح الوطنية، ورئيس الجمعية الجغرافية الفلسطينية.

الوطنية والقومية والاسلامية، وساد المد القومي المعادي للامبريالية والاستعمار في هذه الفترة (فترة الخمسينيات والستينيات وحتى أواسط السبعينيات) بزعامة مصر وسوريا.

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وانضوى تحت لوائها العديد من القوى والفصائل الفلسطينية بتوجهات فكرية متعددة، وقد هيمنت حركة فتح على المنظمة وفتحت أبوابها لكافة ابناء الشعب الفلسطيني والعربي وفق نظرة علمانية، ولاقت الحركة قبولا ودعما من معظم الدول العربية. وأخذت المنظمة على عاتقها حمل المسؤولية تجاه فلسطين والحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، وفي العام ١٩٧٤ تبنت المنظمة مشروع إقامة دولة ديمقراطية علمانية على ارض فلسطين الانتدابية، إلا أنها وبعد التطورات السياسية في المنطقة وخروج المنظمة من لبنان، تبنت مشروعا آخر عام ١٩٨٨ يقوم على أساس إقامة دولة فلسطينية على أراضي عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. في هذه الفترة ونتيجة لفشل المشروع القومي العربي، ظهر الاسلام السياسي بقوة على الساحة العربية ومنها الساحة الفلسطينية ولاسيما حركة الاخوان المسلمين.

وفي أواخر عام ١٩٨٧ اندلعت الانتفاضة الأولى (انتفاضة الحجارة)، وقادتها في البداية فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، إلا أنه وبعد مرور فترة وجيزة على الانتفاضة، شكلت حركة الاخوان المسلمين جناحاً مقاوماً في فلسطين باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وقد شاركت في الانتفاضة بشكل فاعل ومؤثر وأصبحت منافسة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

اتفاقية اوسلو وافرازاتها

وفي عام ١٩٩٣ وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل اتفاقاً مرحلياً لمدة خمسة أعوام عرف باتفاقية أوسلو، يقضي بإقامة سلطة فلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة وبصلاحيات محدودة، بحيث تبقى السيادة الحقيقية على الأرض للاحتلال الاسرائيلي، على أن يتم خلال هذه الأعوام الخمسة التفاوض على قضايا

الوصع النهائي. لم تنفذ اسرائيل بنود الاتفاقية في حين قامت السلطة الفلسطينية بتنفيذها بشكل كامل، وحاولت إسرائيل أن تجعل من الاتفاق اتفاقا امنيا فحسب، واستمرت في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم البيوت واقامة الحواجز والاعتقالات، ولم تفض المفاوضات إلى اتفاق نهائي.

وفي عام ١٩٩٦ جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ولم تشارك بها حركة حماس أو قوى اليسار واقتصرت على حركة فتح وبعض المستقلين، وفاز ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالانتخابات. ومع استمرار تعثر المسار التفاوضي، مال الشارع الفلسطيني إلى التشدد، وضعف إيمانه بامكانية تحقيق السلام مع اسرئيل عبر التفاوض الثنائي، وازدادت قوة حركة حماس ومؤيدوها في الشارع الفلسطيني.

وفي عام ٢٠٠٠ انهارت المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وزادت إسرائيل من استفزازاتها للفلسطينيين، وأقدم شارون على اقتحام المسجد الاقصى، مما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية التي عرفت بانتفاضة الأقصى، وقد أخذت اشكالا متعددة، أمعنت فيها اسرائيل بتقتيل الفلسطينيين ودمرت مقرات السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، مما أضطر الفلسطينيين استخدام السلاح للدفاع عن حياتهم، وحوصر الرئيس ياسر عرفات في مقره برام الله.

أصبح الرئيس ياسر عرفات غير مرغوب به أمريكيا وإسرائيليا، وموورست عليه شتى الضغوط، وفرض عليه عام ٢٠٠٣ تعديل القانون الأساسي واستحداث منصب رئيس للوزراء يكون مسؤولا أمام رئيس السلطة والمجلس التشريعي بهدف تقليص صلاحياته. وبعد وفاة الرئيس ياسر عرفات بتاريخ ١١ تشرين ثاني ٢٠٠٤، جرت الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ فاز بها محمود عباس أبو مازن خلفا للراحل ياسر عرفات.

وفي عام ٢٠٠٦ جرت الانتخابات التشريعية، وشاركت فيها حركة حماس ومختلف القوى الفلسطينية إلى جانب حركة فتح، وفازت حركة حماس بالانتخابات، وكلفت

بتشكيل الوزارة العاشرة، وأصبحت الحكومة والمجلس التشريعي بيد حركة حماس، في حين بقيت الرئاسة بيد حركة فتح.

وفي ظل عدم وجود برنامج سياسي موحد للحركتين تفاقمت العلاقة بين مؤسسة الرئاسة من جهة والحكومة والمجلس التشريعي من جهة أخرى، وتداخلت الصلاحيات، وبرزت الأزمة بين الحركتين بشكل واضح، وحوصرت حماس اقتصاديا وسياسيا نظرا لعدم انسجام توجهاتها السياسية مع محددات اتفاقية أوسلو ورؤى بعض القوى الإقليمية والمجتمع الدولي وأمريكا وأوروبا، على الرغم من ادراك حماس بأن السلطة برمتها هي نتاج تلك الاتفاقية. وتأجج الصراع على السلطة بين الطرفين، وانعكس ذلك سلبا على العلاقات الداخلية الفلسطينية والنسيج الاجتماعي، وشهد النظام السياسي الفلسطيني أزمة حقيقية. أما بالنسبة لقوى اليسار الفلسطيني فقد شهدت تراجعا واضحا ولم تتمكن من تشكيل تيار ثالث نظرا لصعود تيار الاسلام السياسي بشكل لافت والتيار الوطني ولكن بوتيرة أقل، وعدم قبول الايديولوجيات التي تتبناها تلك القوى، في ظل تراجع نموذج الدولة الاشتراكية والتحولات الاجتماعية العميقة التي يشهدها العالم نتيجة ثورة الاتصالات والمعلومات. أما المستقلون السياسيون فقد لعبوا دور الوسيط الضعيف، ولم يتمكنوا من طرح حل يرضي الحركتين.

وعلى الرغم من ظهور العديد من المبادرات لحل الازمة مثل وثيقة الوفاق الوطني واتفاق مكة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن التوتر طغى على العلاقة بين الحركتين.

وفي صيف ٢٠٠٧ قامت حركة حماس بالسيطرة بقوة السلاح على قطاع غزة مما أدى الى سقوط ضحايا، وسيطرت الحركة على جميع المؤسسات التابعة للسلطة، مما اعتبرته حركة فتح وقوى فلسطينية أخرى انقلابا، فقام الرئيس عباس فورا باقالة الحكومة وتشكيل حكومة إنقاذ برئاسة سلام فياض، فأصبح لدى الشعب الفلسطيني حكومتان، واحدة في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة.

وقد شكل هذا التطور الخطير انعطافا حادا في العلاقات الفلسطينية الداخلية، وأحدث انقساما حقيقيا بين أبناء الشعب الواحد، وعرض القضية الفلسطينية لخطر استراتيجي على المستوى الوطني والاقليمي والدولي، وحرف بوصلة الصراع عن اتجاهها الصحيح، وسمح بالتدخل الخارجي بالشأن الفلسطيني، وعرض القرار الفلسطيني المستقل للخطر.

ولقد استطاعت حركة حماس أن تصمد اقتصاديا وأمنيا بفضل دعم بعض القوى الاقليمية لها، ولاسيما قطر وايران وسوريا، بالاضافة الى استمرار السلطة الفلسطينية بدفع المخصصات المالية الخاصة بقطاع غزة.

وما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٤ جرت محاولات عديدة لانهاء حالة الانقسام الفلسطيني رعتها بعض العواصم العربية أهمها القاهرة والدوحة والرياض، إلا أن هذه المحاولات لم تنجح لاسباب داخلية وخارجية. وشنت اسرائيل خلالها ثلاثة حروب على قطاع غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٤)، وسقط خلال هذه الحروب الثلاثة آلاف الشهداء والجرحى ودمرت آلاف المنازل.

وقد شهد عدد من الدول العربية ثورات فيما عرف بالربيع العربي، ابتداء من تونس في أواخر عام ٢٠١٠ ثم تلتها مصر وليبيا واليمن وسوريا، إضافة الى الوضع غير المستقر في العراق، بعضها انتهى بتغيير الانظمة والبعض الاخر لا زال مستمرا.

وقد أعلنت السلطة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية موقف الحياد من الاحداث التي تشهدها البلدان العربية، مستفيدة من تجربتها ومواقفها من احتلال العراق للكويت عام ١٩٩١ والنتائج السلبية التي ترتبت على الشعب الفلسطيني.

وفتر توجه حماس نحو المصالحة بعد فوز حركة الاخوان المسلمين بالانتخابات المصرية، وأصبحت في موقع القوة من الناحية الجيوسياسية بحكم مجاورة قطاع غزة لمصر، وتوقعت حركة حماس أن يفك الحصار عن القطاع بسرعة، إلا أن الاعتبارات السياسية في المنطقة وعلى رأسها التدخل المباشر لامريكا أبقى الحصار على القطاع كما كان عليه في عهد الرئيس الاسبق حسني مبارك تقريبا.

لم يستمر حكم الاخوان المسلمون لمصر طويلا بزعامة محمد مرسي، وسيطر الجيش بقيادة عبد الفتاح السيسي على مقاليد الحكم في ٣٠ حزيران ٢٠١٣، وجرت الانتخابات الرئاسية في الفترة ١٥-١٩ ايار ٢٠١٤، فاز فيها السيسي.

ثم ساءت العلاقات بين النظام المصري الجديد بزعامة السيسي وحركة حماس نظرا لاعتبار حركة حماس حليفا عضويا لحركة الاخوان المسلمين، واتهام النظام المصري للحركة بالتدخل بالشؤون الداخلية لمصر، وقامت مصر بهدم عدد كبير من الانفاق بين قطاع غزة ومصر، والتي تستخدمها الحركة للتخفيف من أثر الحصار المفروض على القطاع.

وساءت العلاقات أيضا بين حركة حماس والنظام السوري، نظرا لاتهام النظام للحركة بالوقوف إلى جانب المعارضة المسلحة على الرغم من إعلانها الحياد. وفي مطلع عام ٢٠١٢ خرجت حماس سياسيا من سوريا، وهو ما أثر سلبا في علاقة حركة حماس مع إيران.

وتبلورت المحاور السياسية في المنطقة بصورة واضحة تماماً، فهناك حركة حماس وقطر وتركيا من جهة، وهناك السلطة الفلسطينية ممثلة بحركة فتح ومصر والاردن من جهة ثانية وهناك حزب الله وسوريا وايران من الجهة الثالثة.

وبدأ الحصار يشتد على حركة حماس، ولم تعد الحركة قادرة على دفع رواتب الموظفين في القطاع، فمالت الحركة الى المصالحة مع حركة فتح، وشكلت حكومة الوفاق برئاسة رامي الحمد الله في مطلع حزيران ٢٠١٤، ولم يمر سوى اقل من أسبوعين تقريبا حتى حدثت عملية خطف المستوطنين الثلاثة في منطقة الخليل، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن عملية الخطف، واتهمت اسرائيل حركة حماس بالعملية، وأدانت السلطة الفلسطينية العملية، وشعرت بالارتياح لعدم تبني حماس للعملية، من اجل المضي قدما في مشروع المصالحة وانهاء الانقسام الفلسطيني. لكن تبين لاحقا أن منفذي العملية هم من حركة حماس، مما أعطى اسرائيل الذرائع لشن حربها على قطاع غزة بتاريخ ٨ تموز حتى ٢٦ اب ٢٠١٤.

الحرب على غزة ٨ تموز الى ٢٦ اب ٢٠١٤

إن الحرب الأخيرة كانت مختلفة عن سابقتيها، من حيث العنف الشديد الذي مارسته اسرائيل واستهداف المدنيين من جهة، ومن حيث الصمود الاسطوري للشعب وقوى المقاومة من ناحية أخرى، بالاضافة إلى انعدام الامن تماما للاسرائيليين بفعل الصواريخ التي وضعت ملايين الاسرائيليين في دائرة الاستهداف، والتف الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات حول المقاومة، وارتفعت قوة حركات المقاومة بين الجماهير وخاصة حركة حماس. ويعد هذا التحول في أساليب المقاومة نقلة نوعية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يمكن أن يبنى عليه.

وقد وقعت اسرائيل مع القوى الفلسطينية مجتمعة اتفاقا لوقف اطلاق النار في القاهرة وفقا لمشروع تقدمت به مصر، على أن تستكمل الجلسات في القاهرة لاحقا لاستكمال تنفيذ باقي بنود الاتفاق، إلا أن اسرائيل تماطل حتى الان كعادتها للتهرب من التنفيذ. كما عقد مؤتمر دولي في القاهرة من أجل اعادة اعمار قطاع غزة رصد له ما يزيد على ٤ مليار دولار، إلا أنه حتى الان لم تتم خطوات جدية على طريق اعادة الاعمار، وهذا يعود الى خلافات في الية العمل والتنفيذ من جهة، وتلكؤ الجهات المانحة الوفاء بتعهداتها المالية.

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

استنفدت القيادة الفلسطينية جميع الوسائل لإنجاح المفاوضات مع اسرائيل، وعقد اتفاق يفضي إلى انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ واقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وحل باقي قضايا الوضع النهائي وخاصة قضية اللاجئين والمستوطنات والمياه. وسارت السلطة الفلسطينية بمرونة كبيرة واستجابت إلى الطلبات الامريكية بتمديد المفاوضات أكثر من مرة. إلا أن اسرائيل مضت في مخططاتها الاستيطانية الاستعمارية، وتقدمت بشروط وطلبات جديدة من السلطة الفلسطينية وعلى رأسها الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل.

وقد رفضت السلطة الفلسطينية الطلب الاسرائيلي نظرا لما يترتب عليه من اضرار جسيمة بالقضية الفلسطينية، ولاسيما ما يتعلق بمصير مليون ونصف المليون فلسطيني في أراضي عام ١٩٤٨، ورأت في الطلب ايضا غلوا في العنصرية القائمة على الدين.

وقد أدركت القيادة الفلسطينية أن لا جدوى من المفاوضات الثنائية مع إسرائيل، وأن الادارة الامريكية منحازة تماما إلى اسرائيل وأن لا امل في تغيير موقفها، ولا بد من تدخل دولي مباشر في حل الصراع، وبدأت تحشد سياسيا من أجل الاعتراف بفلسطين دولة مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها. وقد اعترف العديد من البرلمانات في العالم، وخاصة برلمانات دول غربية اوروبية بالدولة الفلسطينية، وتقدمت منظمة التحرير الفلسطينية والجامعة العربية بتاريخ ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٤ الى مجلس الأمن بمشروع قرار للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها، ووضع سقف زمني للمفاوضات لتحقيق ذلك، الا أن مشروع القرار قد فشل بضغط من واشنطن على الأعضاء، وحصل المشروع على ٨ أصوات من اصل ١٥.

اتبعت السلطة الفلسطينية هذه الخطوة بخطوة أخرى وهي الانضمام إلى المنظمات الدولية بما فيها محكمة الجنايات الدولية على طريق محاسبة اسرائيل على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، وتفكر السلطة الفلسطينية بإعادة طرح مشروع القرار مرة أخرى.

العوامل والظروف المؤثرة في مستقبل النظام السياسي الفلسطيني

مما سبق يمكن رصد الاستنتاجات التالية:

- **فيما يخص الجانب الاسرائيلي:**

١. لا يوجد في الاستراتيجية الإسرائيلية أي خطط للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

٢. لا يوجد في الاستراتيجية الإسرائيلية أي خطط للانسحاب من القدس الشرقية، بل تعمل على تعزيز تهويدها بكافة الوسائل.

٣. لا يوجد في الاستراتيجية الإسرائيلية أي خطط لوقف الاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية بما فيها القدس، بل تعمل على تعزيزه وخاصة في المناطق ذات الاهمية الجيوسياسية الخاصة مثل الاغوار.

٤. هناك خطط في الاستراتيجية الإسرائيلية تقضي بالتخلص من التجمعات السكانية الفلسطينية الكبيرة في فلسطين ١٩٤٨، وخاصة منطقة المثلث عن طريق تبادل الاراضي.

٥. هناك خطط للابقاء على حالة الانقسام الفلسطيني، من خلال الابقاء على حكم حماس لقطاع غزة وفتح للضفة الغربية.

٦. هناك خطط في الاستراتيجية الإسرائيلية (خيار اخير) للانفصال احاديا عن السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية مع ابقاء سيطرتها على معظم الاراضي، كما فعلت في قطاع غزة.

- **<u>فيما يخص الجانب الفلسطيني:</u>**

١. استطاع الجانب الفلسطيني أن يحقق انجازات سياسية على الصعيد العالمي عبر الاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو في الامم المتحدة في ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢، وبذلك يرقي القرار مرتبة فلسطين من *كيان* غير عضو إلى دولة غير عضو، مما اتاح الفرصة امام فلسطين للانضمام الى المنظمات الدولية.

٢. ادراك الجانب الفلسطيني على المستويين الشعبي والرسمي بأن اسرائيل على المستويين الشعبي والرسمي تزداد تطرفا، وأنها غير جادة في تحقيق السلام مع الفلسطينيين.

٣. إدراك الفلسطينيين على المستويين الشعبي والرسمي بأن الولايات المتحدة ليست وسيطا نزيها، وأنها منحازة إلى إسرائيل بشكل تام.

٤. هناك إشارات تدلل على وصول كل من حركة فتح وحركة وحماس الى قناعة بضرورة انهاء حالة الانقسام، والاتفاق على استراتيجية جديدة تحقق الوحدة وتحول دون بروز شبح الانقسام مرة أخرى.

٥. تغييب رأي الشارع الفلسطيني والقوى الاخرى والفصائل في القرارات المصيرية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

٦. لا زالت حالة الاستقطاب الاقليمية والدولية تؤثر سلبا على القرار الفلسطيني المستقل، وتحول دون التقدم في موضوع المصالحة.

- **فيما يخص الوضع العربي:**

١. تعيش دول كبيرة في الوطن العربي منذ عام ٢٠١٠ حالة من الفوضى والاقتتال الداخلي، بدأت بهدف تغيير الانظمة السياسية، وتطورت لتأخذ الطابع الطائفي والمذهبي في بعضها، أدى الى اضعاف قوة الجيوش العربية في هذه الدول.

٢. انشغال العرب بأوضاعهم الداخلية عن القضية الفلسطينية.

٣. ضعف أداء الجامعة العربية وتعرضها للتجاذبات الاقليمية والدولية.

٤. قيام بعض الدول العربية بدور الميسر لتنفيذ السياسات الاستعمارية في المنطقة.

- **فيما يخص الوضع الدولي:**

١. هناك تعاطف شعبي كبير مع القضية الفلسطينية، انعكس ايجابيا على موقف البرلمانات في بعض الدول الغربية الفاعلة على الساحة الدولية، واعترافها بفلسطين كدولة مستقلة على حدود ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها.

٢. لا زالت أمريكا اللاعب الرئيسي في المنطقة ومسيطرة على ملف الصراع العربي الاسرائيلي.

٣. ضعف الدور السياسي لأوروبا واقتصاره على الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية لضمان عدم انهيارها.

٤. بروز روسيا مرة أخرى كلاعب مهم في المنطقة، ولكن لم يرق الى ما كان عليه قبل انهيار الاتحاد السوفييتي السابق.

في ضوء ما تقدم، يمكن وضع اكثر من سيناريو لمستقبل النظام السياسي الفلسطيني:

أولا: نجاح جهود المصالحة واجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ولهذا السيناريو شروط موضوعية اهمها:

- ترميم العلاقة بين حركة حماس ومصر، وهذا يتطلب تغييرا في علاقة النظام المصري مع حركة الاخوان المسلمين، إما عبر تخلي الحركة عن نشاطاتها المناوئة للنظام والقبول بالوضع القائم، وعدم المطالبة بعودة الرئيس السابق محمد مرسي، أو بحدوث تغيرات سياسية دراماتيكية في نظام الحكم في مصر.
- ترميم العلاقة بين النظام المصري وكل من تركيا وقطر كداعمين رئيسيين لحركة الاخوان المسلمين وحماس.
- تمكين حكومة التوافق برئاسة رامي الحمد الله من أداء عملها كحكومة لجميع الفلسطينين، وخلق حالة من الثقة المتبادلة بين حركتي فتح وحماس.

- الاتفاق على استراتيجية عمل واضحة وتفصيلية بين جميع القوى الفلسطينية وخاصة حركتي حماس وفتح، في ظل عدم جدوى استراتيجية التفاوض بصورتها الحالية.

ثانيا: فشل جهود المصالحة وبقاء الوضع القائم وتفاقمه وتعزيز انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية:

- هذا ما تسعى إليه إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك بإيهام حركة حماس بأنها قادرة على تدبر أمرها دون شراكة مع القوى الفلسطينية الأخرى وخاصة حركة فتح، ويتم ذلك عن طريق الإيعاز لبعض الدول العربية ودول أخرى موالية للولايات المتحدة بدعم حركة حماس اقتصاديا بالحد الأدنى الذي يضمن استمرارهم في حكم قطاع غزة (الإبقاء على الحركة في غرفة الإنعاش وتزويدها بالجلوكوز اللازم لإبقائها على قيد الحياة).

والشيء نفسه ينطبق على السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث تقوم السياسة الغربية تجاهها على إبقائها أيضا في غرفة الإنعاش، وتأمين الرواتب في حالة انسجام سياسة السلطة مع السياسة الأمريكية القائمة على وجوب تأقلم السلطة مع الوضع القائم والتعايش في ظل الاحتلال، والاكتفاء بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وغض البصر عن الإجراءات الإسرائيلية الجيوسياسية، وتكريس الوظيفة الأمنية للسلطة الفلسطينية.

- بهذا تبقى غزة في حالة ضعف، وكلما حاولت بناء قدراتها تقوم إسرائيل بشن حرب تعيدها سنوات إلى الوراء، وتبقى أيضا الضفة الغربية ضعيفة، وعدم السماح بتحويل المقاومة من مقاومة شعبية سلمية ضعيفة إلى مقاومة مسلحة فاعلة.

ثالثا: حل السلطة الفلسطينية

- هذا ما تلوح به السلطة الفلسطينية باستمرار، كلما وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، كان آخرها تصريحات صائب عريقات الذي أكد فيها أن السلطة هي وسيلة لتحقيق الاستقلال والدولة للشعب الفلسطيني، وإذا لم تعط الفرصة لها للقيام بذلك فعلى الاحتلال أن يتحمل مسؤولياته في الأراضي المحتلة.
- من المرجح إذا ما نفذت السلطة الفلسطينية تهديداتها أن تعلن إسرائيل الانفصال عن الفلسطينيين في الضفة الغربية من جانب واحد والانسحاب من مناطق محدودة، على غرار ما فعلت في غزة عام ٢٠٠٥ دون التوقيع على أي اتفاق مع الفلسطينيين، هروبا من تحمل المسؤولية من جهة، وترك الباب مفتوحا أمامها لإعادة احتلالها وقت الضرورة.

خلاصة

إن السناريوهات السابق ذكرها كلها خطيرة على القضية الفلسطينية، بما فيها سيناريو تحقيق المصالحة وإجراء الانتخابات، حيث أن الانتخابات في ظل الاحتلال لا يمكن أن تكون ديمقراطية، وسوف ينتج عنها فوز أحد الفريقين فتح أو حماس. وهناك قضايا داخلية يستحيل التغلب عليها ولاسيما ملف الأجهزة الأمنية، وإستراتيجية العمل والمقاومة، والمحاور السياسية الإقليمية والدولية. وبالتالي من المرجح أن يعود الاقتتال الداخلي على السلطة ولكن بصورة ربما تكون أشد مما حدث عام ٢٠٠٧.

كما أن الإبقاء على حالة الانقسام الحالية يعطي إسرائيل فرصة الاستمرار في إجراءاتها الجيوسياسية الهادفة إلى رسم الصورة النهائية للأرض والسكان بالطريقة التي تريدها والتي تحول دون إمكانية إقامة دولة فلسطينية بالمعنى السياسي لمفهوم الدولة.

أما بالنسبة إلى سيناريو حل السلطة فهو أيضا خطير من حيث أنه يعطي الفرصة لإسرائيل لفك ارتباطها بالفلسطينيين كما فعلت في غزة، وبالتالي تقلل من الضغط السياسي الدولي عليها من خلال إيهام العالم بأنها انسحبت من الأراضي المحتلة ولم تعد

قوة احتلال. من ناحية أخرى فان هذا السيناريو سوف ينهي حالة الانقسام ويعيد توجيه البوصلة نحو الاحتلال الإسرائيلي.

ومن هنا يرى الكاتب أن السيناريو المتوازن الذي يمكن أن يوحد الفلسطينيين ويعيد للقرار الفلسطيني استقلاليته، ويصحح اتجاه البوصلة نحو مقاومة الاحتلال، ويعيد الحشد الشعبي الفلسطيني والعربي هو: تحقيق المصالحة وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها وانضواء كافة القوى الوطنية والإسلامية تحت لوائها وخاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وتشكيل قيادة موحدة للشعب الفلسطيني تعمل على إدارة الصراع مع إسرائيل وفق إستراتيجية توافقية مقبولة إقليميا ودوليا.

المراجع

١. مؤسسة مواطن (٢٠١٠)، طبيعة النظام السياسي الفلسطيني والتداول السلمي للسلطة، رام الله، فلسطين.

٢. عيسى، محمد عصام (٢٠١٢)، موقع النظام السياسي الفلسطيني من النظم النيابية في العالم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

٣. ابراش، ابراهيم (٢٠٠٣)، النظام السياسي الفلسطيني بين مرحلتين، ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية، http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=193

٤. هلال، جميل (١٩٩٨)، النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالاشتراك مع مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية.

٥. البرغوثي، مصطفى (٢٠٠٩)، مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والافاق السياسية الممكنة-مستقبل دمقرطة النظام السياسي الفلسطيني، المبادرة الوطنية الفلسطينية، http://www.almubadara.org/new/details.php?id=113

٦. الدجني، حسام (٢٠١٤)، معضلة النظام السياسي الفلسطيني، فلسطين اون لاين، http://felesteen.ps/details/news/

٧. ابو طه، علاء (٢٠٠٦)، ملامح النظام السياسي الفلسطيني بعد التسوية واشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، دنيا الوطن، http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/37718.html

٨. مبارك، زكي يوسف (٢٠١٤)، اعادة النظر في النظام السياسي الفلسطيني، الكوفية، http://kofiapress.net/main/article/40328

المشهد الانتخابي والحزبي الإسرائيلي عشية انتخابات الكنيست العشرين لعام ٢٠١٥*

مقدمة

تتبع إسرائيل طريقة الانتخابات النسبية، وتنطلق طريقة الانتخابات النسبية من اعتبار الدولة وحدة انتخابية واحدة، فيما يتم تحديد نسبة حسم معينة تؤهل القائمة للتمثيل النيابي إذا اجتازت هذه النسبة، وقد ارتفعت نسبة الحسم لانتخابات الكنيست العشرين-٢٠١٥ من ٢٪ الى ٣,١٥٪، مما يعني أن على كل حزب الحصول على أربعة مقاعد على الأقل لدخول الكنيست.

وتتعارض طريقة الانتخابات النسبية مع طريقة الانتخابات المناطقية، حيث تقسم الدولة في الانتحابات المناطقية إلى مناطق انتخابية عديدة، لتقوم كل منطقة بانتخاب مرشحيها للبرلمان. وجاء تبني طريقة الانتخابات النسبية في إسرائيل لتنسجم أولا مع التكوين السياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمع الإسرائيلي الذي يضم مجموعات ثقافية وإثنية وقومية كثيرة، ويعتبر في الأساس مجتمع مهاجرين، ولتضمن ثانيا تمثيلا برلمانيا لكل المجموعات داخل إسرائيل. وقد أدت الطريقة النسبية بحسب النقاد الاسرائيليين إلى نشوء ظواهر سلبية في السياسة الإسرائيلية، أثرت بدورها في استقرار نظام الحكم في إسرائيل، وأهمها:

(١) تعدد الأحزاب وكثرة القوائم الصغيرة.

(٢) صعوبة تشكيل الائتلاف الحكومي.

(٣) غياب الاستقرار الحكومي.

---

* إعداد د. مهند مصطفى محاضر في كلية العلوم السياسية- جامعة حيفا وباحث في مركز مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

وقد حُدِّدت طريقة الانتخابات النسبية في البند الرابع من قانون أساس الكنيست (١٩٥٨). أما قواعد الانتخابات فتم تفصيلها في قانون انتخابات الكنيست لعام (١٩٦٩)، وقد حددت مبادئ الانتخابات في القانون، وهي على النحو الآتي:

١. انتخابات عامة: يحق لجميع المواطنين فوق عمر ١٨ عاما المشاركة في الانتخابات.
٢. انتخابات قطرية: تم تحديد أن كل الدولة هي منطقة انتخابية واحدة.
٣. انتخابات مباشرة: يصوت الناخب بشكل مباشر للقائمة التي يود التصويت لها بدون جسم وسيط في ذلك.
٤. انتخابات متساوية: كل مواطن يملك صوتاً واحداً، ولكل صوت وزن متساو مع بقية الأصوات.
٥. انتخابات سرية: لا يسمح لأي شخص عدا الناخب معرفة من انتخب.
٦. لكن، على الرغم من سلبيات الطريقة النسبية، إلا أنها استطاعت أن تحفظ استقرار النظام بشكل نسبي، وإن لم يكن بشكل كامل، وذلك بفضل وجود حزبين كبيرين في الماضي. فعلى الرغم من تعدد الأحزاب الصغيرة الفائزة في الانتخابات إلا أن ذلك لم يضعف أو يقلل، بشكل عام، من قوة الحزبين الكبيرين اللذين تبادلا السلطة منذ العام ١٩٧٧، أي بعد الانقلاب السياسي في إسرائيل وقيادة الليكود للحكومة الإسرائيلية لأول مرة في تاريخ الدولة عام ١٩٧٧. إلا أن التحولات السياسية في العقدين الأخيرين، وخاصة اتباع قانون الانتخابات المباشرة لثلاث دورات (١٩٩٦-٢٠٠١)، أدت إلى إضعاف الأحزاب الكبيرة التي باتت تحتاج إلى زيادة عدد القوائم الصغيرة التي ازدادت عدداً وقوة في الائتلاف الحكومي لتشكيل الحكومة مما هدد استقرار الحكم والحوكمة في إسرائيل، فلم تكمل أي حكومة مدتها القانونية منذ العام ١٩٩٢.

قام نتنياهو بتفكيك حكومته الحالية بعد أن أقال وزير المالية لبيد ووزيرة القضاء تسيفي ليفني، على إثر خلافات حادة حول ميزانية الدولة، والتشريعات القانونية في

الكنيست ومنها قانون القومية اليهودية. والحقيقة أن نتنياهو لم يستطع أن يدير حكومته بسبب التناقضات التي جمعتها في ائتلاف واحد فتحول إلى رئيس حكومة ضعيف وتابع للكتل الائتلافية وغير قادر على تمرير سياساته الاقتصادية، والسياسية، والأيديولوجية. فحزب الليكود في الحكومة لم يعد الحزب الاكبر (١٧ مقعدا) بعد قيام ليبرمان بفك الاتحاد بينهما في صيف ٢٠١٤. ومع هذا فقد اعتقد نتنياهو أن شعبيته التي ارتفعت في أعقاب الحرب على غزة هي فرصة لإعادة انتخابه وحزبه بقوة أكبر عما كانا عليه في انتخابات ٢٠١٣.

مشهد الخارطة الحزبية عشية الانتخابات العشرين للكنيست

يتسم المشهد الحزبي الإسرائيلي لانتخابات الكنيست العشرين، بالانقسام والتحالفات، فقد شهدت الساحة الحزبية الإسرائيلية انقسامات وفض تحالفات انتخابية سابقة، وتشكيل تحالفات جديدة. فحزب العمل برئاسة حاييم هرتسوغ تحالف مع حزب "الحركة" (هتنوعاه) برئاسة تسيفي ليفني التي شغلت منصب وزيرة القضاء في حكومة نتياهو. كان الهدف من هذا التحالف بناء تكتل انتخابي يستطيع منافسة الليكود على رئاسة الحزب. وقد نص التحالف بين الحزبين على تحصين ثلاثة مقاعد لحزب الحركة ضمن المقاعد العشرين الأولى، والتناوب على رئاسة الحكومة بين هرتسوغ وليفني بحيث ينطلق التحالف المشترك برئاسة هرتسوغ الذي اتفق على ان يقود التحالف ويشكل الحكومة في الفترة الأولى في حالة تمكن من تشكيل الحكومة. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن هذا التحالف سيحصل على ٢٤ مقعداً، وهو أكبر حزب من حيث عدد المقاعد حتى الآن، بينما حصل الحزبان في الانتخابات السابقة على ٢١ مقعداً (١٥ لحزب العمل وستة مقاعد للحركة). ويسعى الحزبان إلى ضم حزب "كاديما" برئاسة شاؤول موفاز قائد هيئة الأركان السابق، والذي حصل في انتخابات ٢٠١٣ على مقعدين.

وعلى يسار حزب العمل، يتنافس حزب "ميرتس" اليساري بشكل مستقل، وهو حزب له قواعد اجتماعية ثابتة تقريباً من الطبقات الوسطى الإسرائيلية في مركز البلاد، وتتوقع له الاستطلاعات حصوله على سبعة مقاعد.

أما حزب الليكود، الذي أنهى الانتخابات التمهيدية، فسيخوض الانتخابات بشكل مستقل بعد أن قام ليبرمان بفك التحالف بينهما في صيف ٢٠١٤، بعد أن خاضا انتخابات ٢٠١٣ بقائمة مشتركة، وقد فاز نتنياهو في الانتخابات التمهيدية بغالبية كبيرة على منافسه داني دنون (٨٥٪)، تعطي غالبية الاستطلاعات ٢٣ مقعداً لحزب الليكود، إلا أن كل الاستطلاعات تشير إلى أن الجمهور يفضل نتنياهو رئيساً للحكومة. ورغم تراجع شعبيته، فقد واجه الليكود ولا يزال أزمات داخلية عديدة، فأحد قياداته البارزين، وهو موشيه كحلون، انشق عن الحزب وأسس حزباً جديداً يسمى "كلنا" (كولانو)، وهو يهودي شرقي ويحظى بشعبية كبيرة في أوساط القواعد الاجتماعية الفقيرة وخاصة الشرقيين، وتتنبأ له الاستطلاعات بحصوله على تسعة مقاعد. كما خسر الليكود شخصية بارزة اخرى هو وزير التعليم، غدعون ساعر، الذي انسحب مؤقتاً من الحياة السياسية، وكان قد حصل على المكان الأول في الانتخابات التمهيدية عام ٢٠١٣. كما تتسم قيادات الليكود الحالية في القائمة بمواقفها المتطرفة بعد أن تم اقصاء قيادتها الليبرالية من الجيل الثاني في الانتخابات عام ٢٠١٣، ولم تشارك في الانتخابات الحالية احتجاجا على انحراف الليكود عن مواقفه الليبرالية السياسية فيما يتعلق بالديمقراطية والقضاء والاقليات وغيرها. أما حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة ليبرمان فقد تلقى ضربة موجعة عشية الانتخابات الحالية حيث قامت الشرطة باعتقال العشرات من قيادات الحزب وأعضائه في تهم فساد مالي وسياسي، وطالت التهم نائبة وزير الداخلية عن الحزب، وهي ليست المرة الأولى التي يتورط فيها أعضاء من الحزب في قضايا فساد او قضايا جنائية، وتتوقع الاستطلاعات حصوله على سبعة مقاعد فقط، وهو العدد الأقل في تاريخه.

وفي داخل التيار الديني الأرثوذكسي، تتنافس حركتان في الانتخابات، حركة "يهدوت هتوراه"، وهي حركة دينية أرثوذكسية غير صهيونية تحظى بدعم من القواعد

الدينية الأرثوذكسية الأشكنازية، وتتميز قواعدها الاجتماعية بالثبات، مما ينعكس على استقرار نسبة تأييدها في الانتخابات، حيث تصوت هذه القواعد للحركة لاعتبارات دينية مجردة، وهي قواعد يزداد ثقلها الانتخابي بسبب الزيادة السكانية الطبيعية في صفوفها. وتتركز قواعد الحركة في التجمعات الدينية الأرثوذكسية ذات الطابع الأشكنازي، مثل مدينة القدس، وموديعين، وبيت شيمش، حيث تحصل الحركة فيها على أكبر نسبة تأييد نظراً للطابع الديني الأرثوذكسي لها. وقد مرت الحركة بعملية صهينة ضعيفة مقارنة مع حركة شاس الدينية الشرقية. وتتنبأ لها الاستطلاعات بحصولها على سبعة مقاعد.

وفي المقابل هنالك حركة "شاس" الأرثوذكسية التي تأسست في بداية الثمانينات، وهي حركة دينية يتزعمها رجال دين من أصول شرقية، وتقوم باستعمال مكثف لسياسات الهوية في صفوف اليهود الشرقيين، وتتوزع قواعدها بين القواعد الدينية الأرثوذكسية الشرقية، وبين القواعد الاجتماعية الضعيفة اقتصاديا من اليهود ذوي الأصول الشرقية. فعلى عكس حركة يهدوت هتوراه فإن قواعدها الاجتماعية غير ثابتة، فهي تنافس حزب الليكود على القواعد الاجتماعية الشرقية الضعيفة، وتحاول مواجهة الليكود عبر استعمال مكثف لسياسات الهوية أمام الليكود "الأشكنازي" القيادة.

وقد مرت الحركة بعملية صهينة كبيرة، فهي تصنف نفسها كحركة يمينية في القضايا السياسية والأمنية، ومن الصعوبة الادعاء أن هذه الحركة هي حركة دينية أرثوذكسية غير صهيونية. وتواجه الحركة في هذه الدورة أزمة كبيرة وذلك بعد وفاة زعيمها الروحي ومؤسسها الحاخام عوفاديا يوسف الذي حافظ على وحدة الحركة، وعشية الانتخابات انشق عن الحركة "إيلي يشاي" رئيس الحركة خلال الفترة ١٩٩٩ -٢٠١٣ بسبب خلافات داخلية مع رئيس الحركة الحالي "اريه درعي"، الذي قاد الحركة قبل يشاي ودخل السجن بسبب قضايا فساد مالية، وعند استلامه رئاسة الحركة عام ٢٠١٣ دبت خلافات بينه وبين يشاي، إلا ان وجود الحاخام يوسف حافظ على وحدة الحركة. لكن انشقاق يشاي وتأسيسه حزبا بعنوان "الشعب معنا" سيؤثر في نتائج الحركة التي تعطيها الاستطلاعات بين أربعة مقاعد وسبعة مقاعد فحسب، بعد أن حصلت في الدورة السابقة

على أحد عشرة مقعداً. بينما تشير الاستطلاعات إلى أن حزب يشاي سيحصل على أربعة مقاعد أو لن يتمكن من عبور نسبة الحسم.

وعن يمين الليكود، قامت أحزاب التيار الديني القومي واليمين الاستيطاني بالتحالف في إطار حزب "البيت اليهودي" (هبايت هيهودي) في انتخابات عام ٢٠١٣. وقد انتخب أعضاء الحزب الجديد "نفتالي بينيت"، رئيساً للحزب وهو الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في حكومة نتنياهو الأخيرة. وقد بدأ بينيت حياته السياسية مديراً لمكتب نتنياهو، ثم أصبح مديرأ عاما لهيئة مجالس المستوطنات. ويعتبر بينيت من الجيل الجديد في الصهيونية الدينية، فهو خريج فرقة النخبة العسكرية "متكال"، وهي إحدى الفرق القتالية التي أصبح أبناء الصهيونية الدينية أكثر حضوراً في صفوفها، فهؤلاء يمجدون القيم العسكرية والدولة إلى مستوى قداستهم للدين. يعتبر هذا الحزب حسب استطلاعات الرأي الحزب الثالث بعد العمل والليكود. وتشير الاستطلاعات إلى أنه سيحصل على ١٧ مقعداً، وبذلك سيعزز قوته بخمسة مقاعد إضافية مقارنة مع انتخابات عام ٢٠١٣. ويحاول بينيت أن يعزز في صفوف الحزب شخصيات يهودية غير متدينة بهدف تحويل الحزب إلى تيار يتواصل مع كل القطاعات الاجتماعية بعد أن كان حزبا للصهيونية الدينية حصرا. ويرى بينيت نفسه مستقبلاً، ليس في هذه الدورة على الاقل، رئيساً لحكومة اسرائيل، فهو يسعى إلى أن يطرح خطابا يتواصل بواسطته مع كل القطاعات في المجتمع اليهودي، وقد حقق نجاحاً كبيراً في هذا السياق، على الأقل حسب نتائج الاستطلاعات.

أما الحزب الأخير الذي سوف يتم التطرق إليه في هذا التقرير، فهو حزب "يش عتيد" (يوجد مستقبل)، أسس هذا الحزب الإعلامي يئير لبيد عشية الانتخابات ٢٠١٣، وهو ابن الصحفي يوسف طومي لبيد (١٩٣١-٢٠٠٨). وقد انضم أبوه من قبله إلى حزب "شينوي" (التغيير)، وهو حزب عرّف نفسه بوصفه حزب المركز، منطلقا من سياسات وخطابات معادية للمتدينين اليهود الأرثوذكسيين. وقد حقق الحزب نجاحات انتخابية كبيرة، لكن لم يكن حال حزب "شينوي" مختلفاً عن حال كل الأحزاب التي

أطلقت على نفسها أحزاب المركز، حيث ظهرت واختفت كلها من الحياة السياسية الإسرائيلية، بعد نجاحات مرحلية حققتها في الانتخابات.

جدول (١- ١)

نتائج الأحزاب المشاركة في الدورات الانتخابية الثلاث الأخيرة في إسرائيل

(النسب وأعداد المقاعد)

الحزب	٢٠٠٦		٢٠٠٩		٢٠١٣	
	٪	المقاعد	٪	المقاعد	٪	المقاعد
الليكود	٩	١٢	٢١,٦	٢٧	٢٣,٣	٣١
كاديما	٢٢	٢٩	٢٢,٥	٢٨	٢	٢
العمل	١٥,١	١٩	٩,٩	١٣	١١,٣	١٥
يش عتيد					١٤,٣	١٩
شاس	٩,٥	١٢	٨,٥	١١	٨,٧	١١
يهدوت هتوراه	٤,٧	٦	٤,٤	٥	٥,١	٧
يسرائيل بيتينو	٩	١١	١١,٧	١٥	تحالف مع الليكود	
ميرتس	٣,٨	٥	٣	٣	٤,٥	٦
المفدال- البيت اليهودي	٧,١	٩	٢,٩	٣	٩,١	١٢
الاتحاد الوطني			٣,٣	٤	تحالف في إطار البيت اليهودي	
حزب المتقاعدين	٥,٩	٧				
هتنوعاه (الحركة)					٤,٩	٦
التجمع الوطني الديمقراطي	٢,٣	٣	٢,٥	٣	٢,٥	٣
الجبهة الديمقراطية	٢,٧	٣	٣,٣	٤	٢,٩	٤
القائمة العربية الموحدة	٣	٤	٣,٤	٤	٣,٦	٤

المصدر: تقارير لجان الانتخابات المركزية (تصميم وإعداد الكاتب)

- لجنة انتخابات الكنيست ال- ١٩: http://www.votes-19.gov.il/nationalresults
- لجنة انتخابات ال- ١٨:
www.knesset.gov.il/elections18/heb/results/main_Results.aspx
- لجنة انتخابات ال- ١٧:
http://www.knesset.gov.il/elections17/heb/results/Main_Results.asp

أنشأ لبيد الابن حزب "يش عتيد"، كحزب مركز، وتوجه بخطابه إلى الطبقة الوسطى الإسرائيلية، مركزاً على موضوع المساواة في العبء، أي فرض الأعباء الاقتصادية والعسكرية على كل قطاعات المجتمع الإسرائيلي، وذلك بادعاء أن الطبقة الوسطى الإسرائيلية العلمانية هي التي تتحمل الأعباء وحدها، بينما هنالك قطاعات، وخاصة المتدينين اليهود، لا يشاركون في هذه الأعباء. كلمة "عبء" هي المصطلح المتداول إسرائيليا للإشارة إلى أن هنالك من يقوم بواجبات، وهنالك من يأخذ حقوقا دون أن يقدم واجبات. وقد حصل الحزب في الانتخابات الاخيرة على ١٩ مقعداً وانضم إلى حكومة نتنياهو وشغل فيها لبيد وزيراً للمالية، وكان ذلك الفخ السياسي الذي أوقع فيه نتنياهو الحزب ورئيسه، فلم يستطع الحزب الذي كان مسؤولا في الحكومة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية من تحقيق وعوده لناخبيه لأسباب تتعلق بالاوضاع الاقتصادية الصعبة المعقدة، لذلك تراجعت شعبية الحزب وتتوقع له الاستطلاعات الحصول على تسعة مقاعد.

أما بالنسبة للأحزاب العربية، فإنها تسعى إلى تشكيل قائمة عربية مشتركة تضم الكتل الانتخابية الثلاث التي تتنافس في انتخابات الكنيست: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهي جبهة عربية يهودية (٤ مقاعد)، القائمة العربية الموحدة- وهي اتحاد بين الحركة الإسلامية التي تخوض الانتخابات والحركة العربية للتغيير برئاسة أحمد طيبي (اربع مقاعد) والتجمع الوطني الديمقراطي (٣ مقاعد)، تأتي مساعي الأحزاب لإقامة قائمة مشتركة لسببين، الأول رفع نسبة الحسم إلى ٣,٢٥٪، وازدياد مقاطعة العرب للانتخابات التي وصلت في الانتخابات السابقة إلى حوالي ٥٠٪. إن دمج هذين العاملين معاً يهدد القوائم الثلاث إذا تنافست كل واحدة على حدة، وخاصة أن الجمهور العربي يطالبها بالوحدة حيث من المتوقع أن تزداد نسبة المقاطعة للانتخابات إذا لم تتوحد القوائم الثلاث.

جدول (١- ٢)

نسبة المصوتين العرب للأحزاب اليهودية والصهيونية (٪)

السنة	الأحزاب الصهيونية
١٩٤٩	%٥٠
١٩٥١	%٢٩
١٩٥٥	%٣٧
١٩٥٩	%٤٧
١٩٦١	%٣٨
١٩٦٥	%٣٩
١٩٦٩	%٣٢
١٩٧٣	%٤٠
١٩٧٧	%٣٤
١٩٨١	%٥١
١٩٨٤	%٥٠
١٩٨٨	%٤١
١٩٩٢	%٤٤
١٩٩٦	%٤٦
١٩٩٩	%٣٠
٢٠٠٣	%٢١
٢٠٠٦	%٢٥
٢٠٠٩	%٢٥
٢٠١٣	٪٢٤

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية للكنيست، في موقع الكنيست، www.knesset.gov.il. (تصميم الكاتب).

الانتخابات التمهيدية داخل الاحزاب

دخلت الانتخابات التمهيدية (البرايمرز) داخل الأحزاب لاختيار قائمة المرشحين لكل حزب في تسعينيات القرن الماضي، وذلك اقتداء بالطريقة الأمريكية، وزيادة اعضاء الحزب، وتقليل قوة مراكز الاحزاب التي باتت تتحكم بقائمة المرشحين، وجزء من دمقرطة الحزب السياسي داخليا، وكانت البرايمرز مؤشرا على قوة الحزب وجماهيريته،

فعدد أعضاء حزب الليكود الذي أجرى الانتخابات التمهيدية في الحادي والثلاثين من كانون الثاني، من الذين شاركوا في الانتخابات لاختيار القائمة وصل الى ستة وتسعين ألف منتخب. إلا أن هذه الطريقة تراجعت عشية الانتخابات العشرين، وتتبناها ثلاثة أحزاب، وهي حزب العمل، وحزب الليكود، وحزب البيت اليهودي. أما باقي الاحزاب فإنها تكتفي بإجراء انتخابات داخلية في مركز الحزب الموسع الذي يتكون من المئات. وقد يعين رئيس الحزب القائمة وخاصة الاحزاب المرتبطة بالأشخاص، مثل حزب "اسرائيل بيتنا" برئاسة افيغدور ليبرمان، او حزب "يوجد مستقبل" برئاسة يئير لبيد. أما داخل الاحزاب الدينية الارثوذكسية مثل حزبي "شاس" الشرقي و"يهدوت هتوراه" الاشكنازي فإن مجلسا من الحاخامات هو من يقرر تركيبة القائمة. وأما الاحزاب العربية فإنها تختار مرشحيها عبر مركز الحزب أو عبر مجلس الحزب الموسع.

ولقد تراجعت طريقة البرايمرز داخل الاحزاب لأسباب عديدة، ومنها كلفتها العالية حيث تحتاج الى موارد مالية كبيرة لتنظيم الانتخابات لعشرات الالاف من الأعضاء، كما أنها تحمل الكثير من الصفقات السياسية والعلاقات الشخصية التي قد تضر بالحزب. هذا فضلا عن ارتباط الحزب بأصحاب رأس المال، فكل مرشح يحتاج الى تجنيد الاموال لدعايته الانتخابية داخل الحزب مما يجعله تابعا للجهات الداعمة خلال عمله البرلماني. كما أن عملية تنظيم الأعضاء يشوبها الكثير من المشاكل، فهنالك مجموعات تنتظم للحزب من أجل الانتخابات التمهيدية للتأثير على تركيبة القائمة الانتخابية، ولكنهم فعليا يقومون بالتصويت لأحزاب أخرى، وقد عانى حزب الليكود من هذه المعضلة خلال الدوريات الماضية إلا أنه لم يلغ الانتخابات التمهيدية ولكنه ضبطها بشكل كبير رغم أنه لم يتخلص من شوائبها بشكل نهائي.

خلاصة: قراءة في قوة المعسكرات الانتخابية

اؤكد قبل أن أبدأ في هذا المبحث، أنني سأتبنى من أجل التحليل المفردات الاسرائيلية لتوزيعة الاحزاب على يمين، ويسار ووسط، وذلك رغم نقدي الشديد لهذه التوزيعة، التي باتت غير موضوعية ومتداخلة، ولكن لأجل رسم صورة مستقبلية

للمشهد الانتخابي سأنطلق من التقسيم الإسرائيلي الكلاسيكي، أو من تقسيم كل حزب لنفسه ومن الطريقة التي صنف بها نفسه على الخارطة السياسية. وبناء على ذلك فإنه ورغم تفوق حزب العمل على حزب الليكود بمقعد واحد الا أن معسكر اليمين لا يزال هو الأكبر.

وكما هو معلوم فان رئيس الدولة هو المخوّل بتكليف شخص بتركيبة الحكومة بناء على تسميته من غالبية الاحزاب. وبذلك ليس بالضرورة أن يقوم أكبر حزب بتشكيل الحكومة الا إذا تم تسميته من عدد كتل انتخابية تتجاوز ٦١ مقعداً أو إذا حصل على العدد الأكبر من تأييد الاحزاب بعد اجتماعهم فرادى مع رئيس الدولة بعد الانتخابات.

وبناء على ذلك اذا اعتبرنا أن حزب العمل وميرتس والأحزاب العربية تشكل مركز ويسار الخارطة السياسية، فإنها معا تحصل، حسب الاستطلاعات، على ٤٢ مقعدا، في المقابل اذا اخذنا حزب الليكود وحزب البيت اليهودي واسرائيل بيتنا كأحزاب مركز يمين ويمين، فانها تحصل معا على ٤٧ مقعدا، وتبقى أحزاب المركز، وهي "يش عتيد" التي ستحصل على تسعة مقاعد، وحزب كحلون الذي سيحصل على تسعة مقاعد، وحزب شاس على سبعة ويهودات هتوراه على سبعة مقاعد، فيتضح عمليا أن احزاب المركز هي التي ستؤثر على تسمية رئيس الحكومة، واذا افترضنا أن القواعد الاجتماعية لحزب شاس وحزب كحلون هي قواعد يمينية فانهما قد يسميان نتنياهو رئيسا للحكومة، ولذلك فإن فرص نتنياهو لتشكيل الحكومة حتى لو لم يحصل على عدد المقاعد الأكبر هي أوفر من نصيب هرتسوغ رئيس حزب العمل على تشكيل الحكومة. فمعسكر اليمين ومركز اليمين هو أكبر من معسكر اليسار ومركز اليسار. وهذا تحديدا ما حصل في انتخابات ٢٠٠٩، فقد حصل حزب الليكود برئاسة نتنياهو على ٢٧ مقعدا بينما حصل حزب "كديما" (قبل انهياره) على ٢٩ مقعدا برئاسة تسيفي ليفني، إلا أن نتنياهو هو من قام بتشكيل الحكومة، لأن الأحزاب الدينية (شاس ويهدوت هتوراه) قامت بتسميته لتشكيل الحكومة خلال اجتماعها مع رئيس الدولة، وبما انه حصل على تسمية اغلب الاحزاب ومقاعدها فقد قام بتشكيل الحكومة.

(جدول ٣- ١)

نتائج استطلاع الراديو الاسرائيلي الرسمي من يوم ٢٠١٥/١/٢

الحزب	عدد المقاعد
حزب العمل	٢٤
حزب الليكود	٢٣
البيت اليهودي	١٦
حزب كحلون	٩
يوجد مستقبل- لبيد	٩
اسرائيل بيتنا	٧
ميرتس	٧
شاس	٧
يهدوت هتوراه	٧
الاحزاب العربية	١١
المجموع	١٢٠

المصدر: http://www.iba.org.il/bet/bet.aspx?type=1&entity=1066216

ميناء غزة ... شرطه التفاوض أم حق قابل للانتزاع*

أعيد الحديث مجدداً في موضوع ميناء غزة كأحد الاشتراطات التي تبناها الوفد الفلسطيني الموحد في القاهرة لوقف إطلاق النار مع دولة الاحتلال خلال الحرب الإسرائيلية على القطاع في تموز/ يوليو ٢٠١٤. ووفقاً لمضمون هذه الورقة فإنّ الوفد الفلسطيني ما كان ينبغي له أن يطرح موضوع الميناء في إطار هكذا، وأنه أخطأ خطأً فادحاً إذا جعله جزءا من مفاوضات مزمعة مع الإسرائيليين. تناقش هذه الورقة الموقف باستعراض الخلفيات التاريخية والأطر القانونية الناظمة لموضوع الميناء، والكيفية التي عالجت بها الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية هذا الأمر. كما تناقش الورقة ملابسات إعادة طرح الميناء في سياق هكذا، وإمكانيات البناء والتشغيل والخطوات اللازمة لذلك وفرص النجاح. وتقدم الورقة جملة من التوصيات لصانع القرار الفلسطيني، وتختم بخلاصة الرأي في الموضوع.

خلفية تاريخية وأطر قانونية

يعد فتح غزة على العالم الخارجي دون المرور بالمعابر إلى مصر أو إسرائيل أمراً في غاية الحيوية بالنسبة لسكان القطاع وللدولة الفلسطينية في حال قيامها لما له من انعكاسات كبيرة على واقع وحياة الفلسطينيين. فالاقتصاد وحركة الناس نحو دول أخرى أو من تلك الدول إلى القطاع ستشهد كلها حالة من الانتعاش في حال التمكن من الاتصال بالعالم بعيداً عن التحكم الاسرائيلي أو المصري بالشأن الفلسطيني، وهو ما خنق القطاع، وجعله يعيش حالة حصار امتدت لسنوات عديدة دفع فيها الشعب من أرواح بنيه ومن اقتصاده الكثير. ورغم أنّ الميناء والمطار أمران نصت عليهما الاتفاقيات الاسرائيلية الفلسطينية إلا أنّ ما أنجز منهما هو المطار قبل أن يدمر لاحقاً، حيث تم

---

*إعداد الدكتور أديب زيادة، متخصص في السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط/ جامعة إكستر.

تشييده واستخدامه في العديد من الرحلات الجوية وفقاً لاتفاقيات أمنية محددة مع دولة الاحتلال، بينما لم يتم الشروع في بناء الميناء مع أنّ هناك قراراً رئاسياً رقم (٤٧) لعام ١٩٩٩ نصّ على تشكيل سلطة الموانئ البحرية وتعيين رئيس لها[١]. كما أصدر الرئيس عرفات بتاريخ ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٠م مرسوماً رئاسياً رقم (١) لعام ٢٠٠٠ نصّ على أن ينشأ بموجبه ميناء في غزة يسمى (ميناء غزة البحري)[٢].

ووفقاً لرئيس سلطة الموانئ في السلطة الفلسطينية د. علي شعث فقد جرت هناك دراسات مكثفة لموضوع الميناء بين الأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٠م شملت الانعكاسات البيئية والتصاميم الهندسية واختبارات فحص التربة والشركات المثلى لتولي إدارة المشروع. كما أجريت دراسات تقنية وجدوى اقتصادية حيث أظهرت تلك الدراسات الوضع التجاري المتوقع، وتطور حركة النقل، ومستقبل تطور المشروع، إضافة الى انجاز دراسة تفصيلية للتصميم.[٣] وبعد أن تم فحص خيارات مكان بناء الميناء على ساحل غزة وتحديد الأنسب منها وإعداد التصاميم التفصيلية اللازمة لبناء الميناء من قبل شركات استشارية عالمية اتخذت السلطة الفلسطينية قراراً بإنجاز مشروع البناء على ثلاث مراحل. وبالفعل فقد وقّعت السلطة لهذ الغرض عقد انشاء المرحلة الأولى مع شركة فرنسية هولندية متخصصة في إنشاء الموانئ بتاريخ ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٠م تدعى The European Gaza Development Group (EGDG). وعلى إثر تذليل كل العقبات فيما بعد اتفق الطرفان على أن يدخل العقد حيز التنفيذ ابتداء من ١٨/ ٧/ ٢٠٠٠م، بحيث يتم إنجاز هذه المرحلة في مدة اقصاها ٢٥ شهراً. [٤] وقد باشرت الشركة فعلاً ببناء المكاتب المؤقتة للمقاولين

---

[١]- نص القرار الرئاسي على الرابط الآتي
http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=13636

[٢]- نص المرسوم على الرابط الآتي http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=13484

[٣]- مقابلة أجراها معد هذه الورقة مع د. علي شعث رئيس سلطة الموانئ منذ العام ١٩٩٩ وحتى آذار ٢٠١٤ من خلال البريد الالكتروني. تاريخ المقابلة ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٤م

[٤]- للاطلاع على تقرير سلطة الموانئ بهذا الشأن والتمويل المذكور يمكن المراجعة على الرابط الآتي
http://www.wafainfo.ps/pdf/SeaTrans.pdf

والمستشارين وسلطة الموانئ، كما أخذوا ببناء الأشياء التي من شأنها تسهيل الشروع في بناء الميناء نفسه إلا أنه وبتاريخ ٤/ ١٠/ ٢٠٠٠ أي بعد اندلاع انتفاضة الأقصى قامت قوات الاحتلال بتدمير ما تم بناؤه مما أدى الى توقف الشركة عن العمل لأسباب عدت قاهرة.[١]

أما تمويل المشروع في حينه فقد تعهدت هولندا بدفع حوالي (٢٣ مليون يورو) وفرنسا بدفع حوالي (٢٠ مليون يورو) بينما تم اقتراض حوالي (٢٣ مليون يورو) من بنك الاستثمار الاوروبي إضافة الى مساهمة مباشرة من ميزانية السلطة قيمتها حوالي (٥ مليون يورو) مع استعدادها استملاك الأرض اللازمة.[٢] ولأسباب ما ربما تكون مرتبطة باندلاع الانتفاضة الثانية والمعيقات الإسرائيلية الناجمة عن ذلك وحصار الرئيس عرفات وما رافق ذلك من تقديم وتأخير للأولويات لم تتم المباشرة في بناء الميناء في حينه وفقما تم الاتفاق عليه بين الاطراف المتعاقدة.

وفي ظل سلطة الرئيس عباس أعيدت إثارة الموضوع مجدداً حيث أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/ ٧/ ٢٠٠٥ قرار رقم (١٠٩) لعام ٢٠٠٥ لتأكيد مكان بناء الميناء قرب منطقة الشيخ عجلين إضافة إلى طلبه من الوزارات ذات العلاقة العمل على تأمين التمويل اللازم من الدول المانحة وهو قرابة (٨٨,٥ مليون دولار)[٣]. وفي معرض رده على سؤال الباحث حول ما يلزم لإعادة إحياء المشروع على يد السلطة الفلسطينية أشار رئيس سلطة الموانئ الفلسطينية إلى ضرورة وجود تطمينات من جانب الحكومة الاسرائيلية بعدم استهداف الميناء مجدداً، إضافة الى قضايا تقنية تتعلق بتأكيد وتفعيل الدراسات والتصاميم التي أعدت في العام ٢٠٠٠م إلى جانب تأمين المبالغ التي تم التعهد

---

[١]- مقابلة الكاتب مع د. علي شعث. سبق ذكره

[٢]- للاطلاع على تقرير سلطة الموانئ بهذا الشأن والتمويل المذكور يمكن المراجعة على الرابط الآتي
http://www.wafainfo.ps/pdf/SeaTrans.pdf

[٣]- نص قرار مجلس الوزراء على الرابط الآتي
http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15186

بها سابقاً لهذا الغرض من الدول المانحة.[١] إذن فمن الناحية العملية – ورغم العقبات التي واجهتهم- قطع الفلسطينيون شوطاً ليس هيناً من أجل الشروع في بناء ميناء غزة ولم يبق على المسألة إلا أن ترى النور تنفيذاً لقرارات السلطة ومراسيمها والعقود التي أبرمتها لهذا الغرض والتي كانت في اتم الانسجام مع الاتفاقيات التي وقعت مع دولة الاحتلال.

أما عن السبب في كون حكومة سلام فياض لم تتبن المشروع طوال فترة ولايتها، فلا شك بأن الانقسام الفلسطيني بين الضفة وقطاع غزة قد أرخى بظلاله على الفكرة من حيث الشكل والمضمون. فحكومة فياض لم تعدّ الميناء واحداً من مؤسسات الدولة التي ينبغي العمل على بنائها وتثبيتها تمهيداً لقيام الدولة الفلسطينية وفق النظرية (الفياضية) التي طالما تم الترويج لها والترحيب بها. ذلك أن قدر الميناء هو أن يكون جغرافياً في قطاع غزة، وهو ما كان ينذر حينها بأن الولاية عليه ستكون لحكومة غزة. ومن المؤكد أن هذا السبب لم يكن كافياً لنكوص السلطة عن اعتبار الميناء أولوية للدولة المزمع انشاؤها ولو بعد حين سوى أن سياسة إهمال حكومة فياض لغزة كانت سياسة تبطن توجهاً ضاغطاً على حركة حماس كي تسلم قيادة القطاع للسلطة في رام الله، وهو ما تسبب في العودة إلى المربع الاول من حيث مطالبة بعض بعض الأفرقاء بالموافقة الاسرائيلية على الميناء رغم وجود اتفاقيات ناجزة بهذا الشأن. فالتعامل مع الانقسام يوصفه حالة دائمة تحمل في طياتها قطيعة أبدية لا بوصفها مرحلة طارئة من عمر القضية أفضى الى توجهات وسياسات خاطئة، ليس بحق ميناء غزة فحسب، بل وفي العديد من الملفات الأخرى التي كان يمكن لأموال رام الله ان تستثمر فيها.

الميناء في الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية

تمت الإشارة إلى ميناء غزة البحري في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتمّ فعلاً الاتفاق عليه بين الطرفين بما يسمح ببناء الميناء دون العودة مجدداً إلى دولة الاحتلال. أما آليات التشغيل فلم تأت على ذكرها هذه الاتفاقيات ولكنها ظلّت أمراً مفتوحاً

[١]- مقابلة الكاتب مع د. علي شعث. سبق ذكره

للمفاوضات بغرض الاتفاق على الترتيبات الأمنية اللازمة. وللتوضيح فقد أشارت المادة السابعة في بندها الرابع من اتفاقية أوسلو عند نقاش الاتفاق الانتقالي إلى سلطة ميناء غزة البحري ضمن العديد من السلطات التي ستكون مهام إدارتها منوطة بمجلس السلطة الفلسطينية، فقد ورد أنه:

"من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادي سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافة إلى أمور أخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري، بنك فلسطيني للتنمية، مجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، وسلطة فلسطينية للأراضي، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه، وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحيتها ومسؤولياتها"[١].

وتعد هذه هي الاشارة الأولى والأقدم لموضوع الميناء في الاتفاقيات مع الاحتلال، مما يعني أنّ هناك إقراراً إسرائيلياً بالمسألة من حيث المبدأ. أما التنفيذ العملي للفكرة فقد تم التطرق اليه والاتفاق عليه في اتفاقية شرم الشيخ للعام ١٩٩٩. فتحت عنوان (ميناء غزة البحري)[٢]:

اتفق الجانبان على المبادئ الآتية لتسهيل بدء بناء ميناء غزة البحري، وهذه المبادئ لن تجحف أو تستبق نتائج مفاوضات الوضع النهائي.

أ. يوافق الجانب الإسرائيلي على أن يبدأ الجانب الفلسطيني بأعمال البناء بميناء غزة البحري في ١٠ تشرين الأول ١٩٩٩.

ب. يتفق الجانبان على أن تشغيل ميناء غزة البحري لن يبدأ قبل الاتفاق على بروتوكول ميناء غزة البحري بكافة جوانبه، بما يشمل الأمن.

---

[١]- نص اتفاقية أوسلو 13 أيلول - سبتمبر ١٩٩٣ (إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي)

[٢]- اتفاق ومذكرة شرم الشيخ، ٤/ ٩/ ١٩٩٩

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4191

ت. ميناء غزة البحري حالة خاصة، مثل مطار غزه نظراً لوقوعه في منطقة تقع تحت مسؤولية الجانب الفلسطيني، وسيستخدم كمعبر غزه البحري، ولذلك، فان جميع النشاطات والترتيبات المتعلقة ببناء الميناء ستكون وفقا لمواد الاتفاق الانتقالي، وخاصة تلك المتعلقة بالمعابر الدولية، كما تم اعتمادها بالنسبة لبروتوكولات مطار غزة.

ث. سيتضمن البناء ترتيبات مناسبة للفحص الأمني للأشخاص والبضائع، إضافة إلى إنشاء منطقة محددة للفحص داخل الميناء.

ج. في هذا السياق، فان الجانب الإسرائيلي سيسهل، وبشكل مستمر، الأعمال المتعلقة ببناء ميناء غزة البحري، وبما يشمل الحركة من وإلى الميناء للسفن والمعدات، والمصادر والمواد المطلوبة لبناء الميناء.

ح. الجانبان سينسقان مثل هذه الأعمال، بما يشمل التصاميم والحركة من خلال آلية مشتركة.

ومن هنا فانه يوجد -بما لا يدع مجالاً للشك- اتفاق فيما يتعلق ببناء الميناء، وأنه لم يكن لدى الاسرائيليين تحفظات على ذلك بحد ذاته، بل -ولمزيد من التأكيد- فقد نصت الاتفاقية كما يظهر أعلاه على تاريخ الإيذان بتشييد البناء. أما التشغيل فكان بحاجة إلى اتفاق من نوع آخر يتعلق بالامن وتبعاته، وهو ما لم يتم أسوة بما تم الاتفاق عليه بحق مطار غزة الدولي. وهذه الحقيقة بحد ذاتها تفتح المجال لتنفيذ الشق المتفق عليه أولاً على أن يتم لاحقاً البحث في آليات تنفيذ الشق الثاني بما يحقق المصلحة الفلسطينية.

الميناء إلى الواجهة في ظل الحصار الخانق

يرتبط طرح الموضوع مجدداً بطبيعة الحصار الخانق والمفروض من الجانبين المصري والإسرائيلي على قطاع غزة وضرورات التخلص من هذ الحصار لضمان حياة فلسطينية كريمة. وقد تبنى الوفد الفلسطيني ومن ضمنه فصائل المقاومة في غزة أثناء المفاوضات مع دولة الاحتلال إبان الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠١٤ ضرورة موافقة إسرائيل على تشييد ميناء غزة والانفتاح على العالم من خلاله كإحدى اشتراطات وقف اطلاق النار.

وقد تواترت الأقوال أن الوفد الاسرائيلي لم تكن معارضته للفكرة بصرامة معارضة الحكومة المصرية لها؛ إذ يرى النظام المصري الحالي أن انفتاح غزة على العالم الخارجي يفقد هذا النظام أداة ضغط كبيرة على المقاومة في غزة، وبالتالي فقدانه القدرة على التحكم بالشأن الفلسطيني في القطاع، وهو ما لا يريد أن يخسره لما لذلك من انعكاسات على علاقات مصر مع الولايات المتحدة والدول الغربية. وقد تم تكرار الحديث عن ذلك سواء في كلمة الناطق العسكري باسم المقاومة في غزة أو حتى على لسان السياسيين من ممثلي المقاومة[١] وكأن الأمر ما زال منوطاً بدولة الاحتلال. علماً بأن الاخيرة ومنذ ١٠/ ١٠/ ١٩٩٩م وكما ورد في الاتفاقية أعلاه لم تعد من الناحيتين النظرية والعملية طرفاً في موضوع التشييد بحد ذاته، فالكرة كلها في الملعب الفلسطيني.

الإمكانيات وخيارات التشغيل

وإنطلاقاً مما سبق، فإنّ الشروع في تشييد الميناء على الفور- ودون مفاوضات مع الاحتلال مجدداً- أمر قابل للتطبيق في حال توافرت الجهات الراعية. أما من ناحية التشغيل فيما بعد فوفقاً للمعادلة السياسية القائمة حالياً لن يكون بمقدور فصيل سياسي من الناحية العملية أن يتولى إدارة الميناء وتشغيله لاعتبارات تتعلق بالاستراتيجية الأمنية الاسرائيلية. فما لم تتسلم السلطة الفلسطينية تلك المهام وتقوم بإبرام الاتفاق بشأن آليات العمل فيه فإن من غير المرجح أن يتحرك الموضوع في الأروقة الدبلوماسية الدولية. فالميناء يشكل من وجهة النظر الاسرائيلية خطراً عليها إذا لم تتم الامور فيه بما يكفل عدم استغلاله لدعم حركات المقاومة في غزة، وهو الأمر الذي لن تسمح اسرائيل له بأن يمر. أما الخيار الآخر فهو أن تتولى الأمم المتحدة أو أوروبا عملية الاشراف على الميناء من

[١]- كلمة الناطق العسكري باسم كتائب الشهيد عز الدين القسام "ابو عبيدة" بتاريخ ٧/ ٨/ ٢٠١٤ على الرابط الآتي
http://alaqsavoice.ps/arabic/index.php/radio/main.php?action=detail&id=139621

ألفه إلى يائه وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينية مع أخذ التخوفات الاسرائيلية بعين الاعتبار دون الاتفاق معها بهذا الشأن. وهذا ممكن إذا أبدت السلطة الفلسطينية إصراراً على إبعاد الاسرائيليين عن المشهد كلياً، وهو أمر مشكوك فيه؛ فالسلطة اعتادت طأطأة الرأس لإسرائيل لا سيما وأن هناك اتفاقاً على عدم تشغيل الميناء إلا بعد اتمام الترتيبات الامنية بين الطرفين وفقاً لاتفاقية شرم الشيخ ١٩٩٩. فعلى ضوء هذه الاتفاقية وفي ظل زعامة أبو مازن الرخوة ستظل السلطة- في حال تبنيها للميناء- معنية بالالتزام بنص وروح الاتفاق دون محاولة الخروج عنه بأي حال من الأحوال.

أما استبعاد الإسرائيليين بالكلية من المشهد فلن يكون بمقدور الطرف الدولي والسلطة الفلسطينية- في ظل المعادلة القائمة- أن يفرضوه على إسرائيل وفقاً للرغبات الشعبية أو الفصائلية الفلسطينية بحكم أن غزة لا زالت تحت مسؤولية دولة الاحتلال من الناحية العملية والقانونية. غير أنه يمكن التخفيف من الشروط المجحفة للدور الاسرائيلي بهذا الشأن بالاعتماد على (مهارة وتصميم) الطرف الفلسطيني المفاوض في جانب، وإرادة الجهة الدولية المشرفة في جانب آخر. أما اذا افترضنا الشجاعة في السلطة الفلسطينية كونها تتمتع بصفة دولة - ولو أنها غير كاملة العضوية في الامم المتحدة- فإنّ من حقها أن تنتزع ما يوصف بأنه من أعمال السيادة التي يعد تشغيل الميناء منها دون هيمنة للاحتلال، وفي حال رفض الاسرائيليين لذلك يمكنها اللجوء إلى المحاكم الدولية أو إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة لتمكينها من القيام بواجبها تجاه شعبها.

وفي هذا الاطار، لا بد- بادئ ذي بدء- من دفع السلطة الفلسطينية إلى القبول بتسلم زمام الامور فعلياً في القطاع كمقدمة ضرورية لأي تطور لاحق بشأن الميناء أو المطار أو غير ذلك مما يمكن للسلطة عمله أو تبنيه، وهو ما يعد مقدمة ضرورية لإقناع الأمم المتحدة و/أو الاتحاد الاوروبي بضرورة إسناد الفكرة ودعمها والدفاع عنها. أما عن التمويل فإن لم تعاود الدول التي تعهدت بالتمويل سابقاً استعدادها لذلك مجدداً فينبغي البحث عن تمويل دولي يفي بالمهمة. وفي حال تمّ ذلك يتوجب الشروع في البناء تحت إشراف جهات دولية على أساس أن تقوم الأخيرة بعمل الترتيبات اللازمة لتنفيذ

الفكرة. وهذا من حيث المبدأ حق فلسطيني خالص وفقاً للاتفاقيات بين السلطة ودولة الاحتلال- كما ذكرنا سابقاً- وينبغي ألا يُسمح بتعطيل هذه الخطوة بأي شكل من الاشكال أو إخضاعها خطأ لإعادة التفاوض. وهنا ينبغي على الطرف الإسرائيلي عند البدء في مفاوضات التشغيل- لا الإنشاء- أن يحاول انتزاع قرار التفرد في إدارة الميناء وتشغيله. وفي حال تعذر ذلك يأتي التشغيل المشترك للميناء بين السلطة وجهة دولية متفق معها وعليها كخيار قابل للتعاطي معه. وفي حال أسوأ سيناريوهات التشغيل– أي في حال تعذر التشغيل إلا بإجراء الترتيبات الامنية مع الاحتلال- يجب العمل بقوة وتصميم على ألا تمتلك إسرائيل حق التحكم في الفتح والإغلاق، وتخفيف شروطها إلى اقصى مدى ممكن حتى لا يخلّ ذلك بامكانيات الحركة والتشغيل الحرّ.

فرص النجاح والآفاق المتاحة

من المؤكد أنه يمكن للفلسطينيين النجاح في إنشاء الميناء إذا وجدت الجهات الراعية وأمكنها إجراء الترتيبات اللوجستية اللازمة من إدخال مواد للبناء وغيرها دون اشتراط وجود مفاوضات ثانية ودون اشتراط موافقة إسرائيلية غير تلك التي وقعت عليها من قبل، أو حتى دون دعم كلي من السلطة في هذه المرحلة إذا لم ترغب بذلك. ووفقاً لما يدور من نقاشات في أوساط الإسرائيليين الرسمية وغير الرسمية حول كيفيات احتواء الانفجار القادم في غزة في ظل بطء عملية الإعمار فإن من المرجح أن تسعى دولة الاحتلال إلى تسهيل- إن لم يكن تشجيع- بناء ميناء في غزة كنوع من التنفيس عن حالة الضغط المتزايدة في أوساط الشعب هناك[١]. أما التشغيل الحر والكامل في مرحلة ما بعد التشييد فمرتبط بالسيادة الكاملة، ومن غير المرجح أن تتم المباشرة فيه تحت أي ظرف من الظروف ما لم يتم تطبيق اتفاق المصالحة فعلياً بحيث تتولى السلطة زمام الامور في غزة.

[١]- أنظر تقرير حول "توجهات قادة الاحتلال اتجاه غزة في ظل قدرات حماس التي اذهلتهم بالعرض الاخير" على الرابط الآتي http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=222469 بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٤

فتفاعل الأوروبيين أو أية جهة دولية واستعدادهم للإشراف على التشغيل منوط بادئ ذي بدء بالتنسيق في هذا الامر مع سلطة تحظى (بالشرعية الدولية) عدا عن دولة الاحتلال التي ينبغي ضمان عدم إعاقتها لعمل الميناء.

أما عن آفاق التحرك فأبرزها ضرورة إخراج موضوع إنشاء الميناء من دائرة التفاوض مع الاسرائيليين في أي مفاوضات ممكنة بين المقاومة ودولة الاحتلال عبر مصر أو غيرها؛ لأن وجود ذلك كبند على الأجندة يعني الإقرار بحق إسرائيل أو (مصر) في الرفض ووضع الشروط. وهذه المسألة - في حقيقة الأمر- هي بحكم المنتهية والمتفق عليها منذ العام ١٩٩٩، كما أنّه صدر بشأنها مراسيم رئاسية وقرارات حكومية ولا يجوز فتحها مجدداً إلا في أطر وسياقات التشغيل بعد أن يكون قد تم بناء الميناء أو أوشك على التمام. وفي هذا الإطار، لا بد من السعي للحصول على ضمانات دولية بعدم استهداف الميناء من قبل سلطات الاحتلال تحت حجج وذرائع كثيراً ما تلجأ إليها تلك السلطات، ووضع الضغوطات اللازمة على حكومة السلطة الفلسطينية من أجل تبني الموضوع والسير فيه في حال لم تتبناه تلك السلطة طواعية. أما فيما يتعلق بالدور الدولي فإن تشكيل مجموعات ضغط فاعلة تعمل على الالتقاء مع المستويات المعنية في الاتحاد الاوروبي لحملها على تبني الفكرة والترويج لها من أجل الشروع في تنفيذها يعد أمرا في غاية الأهمية لا سيما أن الاوروبيين هم الأقرب بين اللاعبين الدوليين لتفهم الحاجة الى الميناء. وإخراجاً للفكرة الى حيز الوجود فإن على المسؤولين الفلسطينيين عقد لقاءات مع ممثلي الامم المتحدة ومن ضمنهم المفوض العام للاونروا لما يتسم به الأخير من شجاعة وتعاطف مع القضية الفلسطينية من أجل المساهمة في الضغط على الاطراف التي يمكن أن تقف عائقاً أمام التنفيذ ومن ثم التشغيل. يوازي ذلك كله إطلاق حملة إعلامية ترويجية مساندة وضاغطة في كل الاتجاهات لضمان النجاح في المسعى، فالاعلام في هذه المعركة هو سلاح (من لا سلاح معه). ويقف على رأس ذلك كله ضرورة إضفاء الطابع الوطني العام على مجموع الشخصيات التي ستتحمل على عاتقها مسؤولية متابعة تنفيذ هذه الرؤية والبعد عن الوفد ذي اللون الفصائلي الواحد حتى يتسنى لهم التحرك على

الساحة المحلية والدولية دون معوقات. فالموضوع يمس الكل الوطني ولا معنى لإلباسه لبوساً حزبياً أو فصائلياً يضعف من قيمته الفعلية والمعنوية.

الخلاصة

ينبغي ابتداء الفصل بين مسألة تشييد البناء- المتفق عليها مع الإسرائيليين أساساً- ومسألة تشغيل الميناء التي لن تكون المفاوضات المزمع عقدها في القاهرة- إن تَمّت - مكاناً للاتفاق حوله؛ بحكم أن الوفد الفلسطيني لا يمثل جهة دولية رسمية كي توكل إليه مهام أمن الميناء وتشغيله من قبل الإسرائيليين أو حتى الجهات الدولية الراعية.

وإذا ما كانت هناك شروط لاستمرار الهدنة بين المقاومة ودولة الاحتلال إثر معركة العصف المأكول فلا ينبغي إقحام مطلب موافقة إسرائيل على إنشاء الميناء بين تلك الشروط بحال من الأحوال؛ إذ سيبدو ذلك نوعاً من سوء التقدير السياسي! وفي هذا الإطار يبدو مفهوماً أكثر من أي شيء آخر أن يعمل الفلسطينيون على أخذ ضمانات دولية على سلطات الاحتلال كي لا تستهدف منشأة الميناء، وكلا الأمرين مختلفان.

وإذا كانت المرحلة الأولى من بناء الميناء تستلزم وفقاً لعقد سابق أبرمته السلطة الفلسطينية مع شركة مختصة بهذا الشأن (٢٥) شهراً فإن البناء بكامله سيحتاج بالضرورة عدة سنوات. لذلك لا يوجد لدى الفلسطينيين وقت فائض لمزيد من الانتظار نظراً للحاجة الماسة للانفتاح على العالم الخارجي، وهو ما يحتم البدء في المشروع اليوم قبل الغد ولكن بآليات بعيدة عن الارتجال والتسطيح. وإذا استمرت السلطة وحكومة الوفاق على ذات الآلية في تعاملها مع قطاع غزة فإن صعوبات جمة ستواجه المشروع مما يوجب حلّ المشكلة في إطار البيت الفلسطيني أولاً وليس في إطار إعادة التفاوض مع الاحتلال مجدداً حول ذات الموضوع وهذا كله يعني أنّ الميناء أسوة بغيره من الحقوق الفلسطينية هو حق فلسطيني خالص قابل للانتزاع.

التقرير العلمي لندوة

تحولات الصراع العربي- الإسرائيلي بعد الحرب على غزة ٢٠١٤

عمّان- ١٥/١٢/٢٠١٤: عقد مركز دراسات الشرق الأوسط يومي ٩-١٠/١٢/٢٠١٤ ندوة متخصصة بعنوان "**تحولات الصراع العربي-الإسرائيلي بعد الحرب على غزة ٢٠١٤**"، بمشاركة نحو مائة من الخبراء والأكاديميين والناشطين السياسيين من الأردن وفلسطين. وعُقِدت جلسة الافتتاح والجلسة الأولى في فندق "ريجنسي بالاس"، ثم استكمل المشاركون وقائع اليوم الأول من الندوة في قاعة المؤتمرات الخاصة بالمركز.

وتستند مرجعية الندوة إلى أن الحرب على غزة عام ٢٠١٤ قد شكّلت لحظة فارقة في تاريخ الحروب العربية- الإسرائيلية منذ منتصف القرن الماضي، حيث قدّمت المقاومة الفلسطينية أداء عسكرياً وأمنياً وإعلامياً متميزاً فاجأ الإسرائيليين، كما كرّس الفلسطينيون في القطاع أنموذجاً شعبياً في الصمود أسند المقاومة وحماها في وجه ما تملكه إسرائيل من قوة تدميرية، والتي حاولت أن تُخفي إخفاقها في التقدير والأداء وراء قتل المدنيين وتدمير المباني والبنى التحتية في غزة.

وانطلاقاً من هذه المرجعية، تناولت كلمات الافتتاح موضوع الحرب الإسرائيلية على غزة، كما ناقشت أوراق الجلسات خمسة محاور أساسية، وهي: التحولات في الحرب على غزة في ضوء عناصر القوة والضعف لدى الطرفين، التحولات في الأداء الميداني (العسكري- الأمني- الإعلامي)، والتحولات في الأداء السياسي في ضوء حرب غزة ٢٠١٤، وتداعيات الحرب على غزة ٢٠١٤، وملامح الرؤية المستقبلية لما بعد الحرب على غزة ٢٠١٤.

أولاً: كلمات الافتتاح

افتُتِح اليوم الأول من الندوة بكلمة **للنائب الفلسطينية عن حزب التجمع الوطني الديموقراطي حنين زعبي** ألقاها بالنيابة **د. أحمد الشناق**، أمين عام الحزب الوطني الدستوري، والتي أكدت فيها أن إسرائيل فشلت بشكل كبير في تحقيق الأهداف التي أعلنت عنها وهي "القضاء على حماس"، أو "توجيه ضربة قاضية لها"، أو "ضمان فترات طويلة من الهدوء"، أو حتى "القضاء على جميع الأنفاق"، وهي الأهداف العسكرية المعلنة، الفضفاضة والمتغيرة التي وصفتها إسرائيل ضمن خطاب متلعثم بأنها "تكفل الأمن الإسرائيلي"، لكن الفشل الأهم هو الفشل السياسي غير المعلن في تصفية الدور السياسي لحماس، وفي ضرب أنموذج المقاومة الذي تمثله، وفي ضرب حكومة الوحدة الوطنية، وهي الأهداف الحقيقية الأكثر أهمية من وراء العدوان.

كما أوضحت زعبي بأن الصمود البطولي للشعب الفلسطيني الذي يعيش حصاراً في غزة نجح في كسر قواعد وبديهيات سياسية استطاعت إسرائيل فرضها على هذا الشعب وعلى القضية الفلسطينية لحوالي عقد من الزمان، ومن أبرزها: أن إسرائيل تستطيع الحفاظ على "وضع احتلال قائم وغير مكلف"، يستند على معادلة "حياة طبيعية" للإسرائيليين، مقابل "موت بطيء" للفلسطينيين، وذلك بتنسيق كامل مع السلطة الفلسطينية. وأن إسرائيل تستطيع حسم أي خلل "للوضع القائم" عسكريا، وأنها لا تحتاج لأي تعاط سياسي جدي مع القضية الفلسطينية. وأنها تستطيع حصار غزة ليس جغرافيا وماديا فحسب، بل إنها تستطيع عزلها سياسيا عن سياق نضالنا الوطني واستمرار التعامل معها بوصفها "قضية إرهاب". فضلاً عن أنها تستطيع ضرب مخططات وتعبيرات الوحدة الفلسطينية جميعها.

ودعت زعبي في نهاية كلمتها إلى توسيع مفهوم النضال وأشكاله الشعبية وتطوير أدوات المقاومة الشعبية، كما شددت على تفعيل أوراق القوة الدبلوماسية الفلسطينية من خلال التوجه للمحاكم الدولية وتقديم دعوات ضد الجيش والحكومة الإسرائيلية بكل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

وكذلك دعت إلى تكثيف الخطاب السياسي الذي يكشف عنصرية النظام القانوني والسياسي في إسرائيل، ويكشف أن الاحتلال ليس أساس المشكلة، بل إن أساسه نظام عنصري يحاول حماية نفسه عسكريا وتوسيع امتيازاته السياسية بواسطة الاحتلال.

فيما ركز **د. جمال الخضري النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني من غزة** على ضرورة الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لإنهاء حصاره وممارساته ضد الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن الاحتلال لا يستهدف غزة وحدها، وإنما الكل الفلسطيني في غزة والضفة الغربية وأراضي ١٩٨٤، والشتات الفلسطيني.

وأشار الخضري إلى أن الحرب الأخيرة على قطاع غزة جاءت في أعقاب حصار خانق للقطاع نتج عنه أن نسبة البطالة بلغت ٥٠٪، وأن من يعيشون تحت خط الفقر بلغوا ما بين ٧٠-٨٠٪، فضلاً عن تدهور الوضع التعليمي والصحي والبيئي في القطاع. ومن هنا أكد الخضري أن الوضع في غزة في أعقاب الحرب يشمل صورتين، أولهما صورة الألم الشديد والدمار وآلاف المُهجَّرين، والصورة الثانية التي تتمثل بالصمود والعزة والكرامة والتمسك بالحقوق والأرض.

وشدّد الخضري في نهاية كلمته على حاجة الأهل في قطاع غزة إلى دعم ومساندة أشقائهم وأهلهم في الأردن والوطن العربي والعالم.

وألقى أ. **محمد الزيود الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي- الأردن**، كلمة رأى فيها أن المقاومة الفلسطينية استطاعت بجميع ألوانها صناعة معادلة جديدة للردع مع إسرائيل، فالتهجير يقابله تهجير، والملاجئ يقابلها ملاجئ، وقتل المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ، يقابله قتل للعسكريين من الصهاينة. كما شدد الزيود على أن المعادلة الجديدة تخيف وتغيظ إسرائيل، وحلفاءها. فبعد العجز في الحرب العسكرية الأخيرة، والمفاوضات السياسية، هناك محاولات لإخضاع المقاومة يقوم بها أركان هذا التحالف، عبر الضغط بملف الإعمار، ومقايضة الإعمار بسلاح المقاومة. وفي ظل هذه الأجواء، وفي ظل الإصرار والتعنت في المواقف لدى الصهاينة، يبدو أن هناك بعض الاحتمالات، والتي منها ربما الذهاب باتجاه حرب جديدة، بعد الإخفاق الحقيقي لإحراز أي مواقف

قوية لصالح قادة الاحتلال، الذين كانوا يعتقدون أنهم يملكون مصادر القوة، التي تؤهلهم لإلحاق الهزيمة بالمقاومة، التي شهد القاصي والداني أنها استطاعت أن تقدم أداءً عسكرياً قوياً، وإعلامياً متقدماً، وأمنياً متميزاً، فاجأ الكثيرين، على رأس هؤلاء القادة الصهاينة.

وأكد **النائب الثاني للمجلس التشريعي الفلسطيني حسن خريشة**، على أن المقاومة في قطاع غزة انتصرت ميدانياً وأخلاقياً وإعلامياً، كما أنها دفعت إسرائيل وبالتنسيق مع حلفائها إلى ترتيب وقف إطلاق النار في غزة. ونوه خريشة إلى أن الحرب الأخيرة على القطاع أكدت المقولة التي فرضتها حرب ٢٠٠٦ على لبنان من أن إسرائيل من الصعب أن تنتصر أمام إرادة شعب يمتلك إرادة المقاومة ويوفر لها الحاضنة الاجتماعية.

وفي السياق ذاته ذكر خريشة بأن الحرب الأخيرة كشفت انهيار المنظومة الأخلاقية لإسرائيل، محذراً في نهاية كلمته من مآلات إعادة إعمار قطاع غزة وأهداف الممولين لهذه العملية في ضوء إعطاء إسرائيل حق الاعتراض على إدخال المواد اللازمة للإعمار.

وأخيراً، وفي كلمته الافتتاحية أشار **مدير مركز دراسات الشرق الأوسط الأستاذ جواد الحمد** إلى أن ندوة اليوم تتحدث عن الصراع المركزي للأمة مع الاحتلال الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية التي كانت ولا تزال القاسم المشترك بين قوى الأمة ونخبها السياسية المختلفة برغم بعض التصدعات المؤقتة، والتي تحاول إسرائيل والولايات المتحدة أن تبعدها عنها، كما حاولت مراراً، بفتح معارك جانبية فيما يعرف بالحرب ضد الإرهاب والتطرف، وتعمل إسرائيل على زج قوى المقاومة الفلسطينية في هذه التصنيفات، وكان تصريح وزير خارجية الولايات المتحدة غير موفق ولا منطقي بوضع حركة حماس في سياق حديثه عن التطرف في المنطقة إلى جانب داعش وبوكو حرام.

وأكد الحمد في كلمته أن المقاومة الفلسطينية حققت في مواجهة العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠١٤ ثلاث نتائج أساسية رأى بأنها تصلح لتكون قاعدة انطلاق للوحدة الوطنية في البلاد العربية، وأن تكون أساس استراتيجية عربية مشتركة لإنجاز الحقوق الفلسطينية، وهي: أن الشعب الفلسطيني ومقاومته يمثلان قوة يمكن الاعتماد عليها لكسر

شوكة إسرائيل وغرورها وعدوانيتها، والثانية أن ثمن المواجهة لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة أقل كلفة بكثير من ثمن بقائه وتوقيع اتفاقات السلام معه على الصعد المادية والسياسية والأمنية، وأنه مدخل أساسي لتحقيق الاستقرار في البلاد العربية والتوجه نحو التنمية والبناء النهضوي الكبير، والثالثة أن فلسطين وقضيتها لا تزال القاسم المشترك الصالح لالتقاء القوى السياسية والنخب العربية الحاكمة عليها، والصالح أيضاً ليكون أساس التوحد الفكري للقوى السياسية في الوطن العربي، ولتوجهات وسياسات الدول العربية باستراتيجية موحدة بعيداً عن الفتن والدسائس الدولية والإقليمية والإسرائيلية بينها، ما يدفع الطاقات والقدرات والإمكانات نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة، ويضعف تنامي المجموعات المتطرفة التي تدفعها بعض الأطراف لاستنزاف بلادنا داخلياً كما هو الحال مع القاعدة وداعش وغيرهما.

ثانياً: ملخصات الأوراق

الجلسة الأولى: التحولات في الحرب على غزة في ضوء عناصر القوة والضعف لدى الطرفين

الورقة الأولى: عناصر القوة والضعف لدى المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب وإمكانية تعزيز عناصر القوة

الدكتور قاصد محمود/ الأردن

أجملت الورقة عدداً من نقاط الضعف والتحديات التي تواجهها المقاومة في قطاع غزة، ومن أبرزها: الحصار الخانق الذي يتعرض له قطاع غزة منذ ٢٠٠٧، وارتفاع وتيرة الملاحقة والتضييق المفروضين على القاعدة الاجتماعية للمقاومة في الضفة الغربية سواءً من قبل إسرائيل أو من قبل السلطة وأجهزتها، وتعثر أو تباطؤ خطوات المصالحة الفلسطينية وانعكاسات ذلك على برامج إعادة بناء القطاع وفك الحصار، وازدياد حدة

الضغوطات والتأثيرات السلبية على الشعب في غزة بسبب البطء الشديد للإعمار وخصوصاً الإيواء والنقل مع دخول فصل الشتاء، وحالة التفكك والضعف والصراعات الداخلية العربية وإخراج أو تحييد معظم القوى العربية من معادلة المواجهة مما أفقد المقاومة السند والظهير العربي.

وفي المقابل خلصت الورقة إلى أن قطاع غزة نجح في العقد الماضي في ابتكار وتطوير إمكانات شملت كافة المكونات الشعبية والعسكرية والسياسية للقطاع التي باتت تشكل عوامل قوة مؤثرة، ومن أبرزها: العامل المعنوي أو النفسي (مضاعف القوة) وارتباطه بالعقيدة والقيم والذي يقوى مع تأزم الحصار، وتأسيس البنى التحتية لتحقيق القدرة على التحمل والصمود، والإمكانات العسكرية الدفاعية والهجومية؛ وهو ما أثبت قدرة القطاع على رد الفعل بشكل مفاجئ، والكفاءة القتالية في الحرب دون التقليدية، والامتداد الشعبي للمقاومة على المستوى المحلي وعلى المستوى الإقليمي.

وفيما يتعلق بإمكانية تعزيز عناصر القوة، أجملت الورقة عدداً من هذه العناصر، ومن أهمها تهويد القدس والاستيطان الإسرائيلي الذي سيزيد من التأييد والدعم العربي والإسلامي لنهج المقاومة، والسياسات الإسرائيلية، وانعدام الأمل أمام الحلول والمسارات التفاوضية، وحالة الانكشاف للأطماع الصهيونية الإقليمية ولاسيما يهودية الدولة والوطن البديل وعدم عودة اللاجئين. ثم إن بوادر الانفراج في العلاقات خلال العدوان الأخير على غزة بين إيران وحزب الله وبين المقاومة في غزة وهو ما قد يفتح الباب أمام إعادة بناء العلاقة بين الطرفين مما يعزز من نهج المقاومة وقوتها. وهناك أيضا البناء على حالة التعاطف والتأييد لدى كثير من دول أمريكا الجنوبية وأوروبا خصوصاً لدى الشعوب والبرلمانات وتوظيفها للضغط على المواقف الرسمية لتلك الدول بما يخدم نهج المقاومة واسترجاع الحقوق.

الورقة الثانية: عناصر القوة والضعف لدى إسرائيل في ضوء الحرب وأثرها في نظرية الأمن الإسرائيلية

الدكتور مهند مصطفى/ فلسطين

تهدف الورقة إلى رصد مكامن القوة والضعف في النظرية الأمنية الإسرائيلية خلال الحرب على غزة، وتعتمد الورقة على تحليل التحولات التي ظهرت في نظرية الأمن الإسرائيلية في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة وتطبيقاتها خلال العدوان على قطاع غزة، حيث انتقلت نظرية الأمن الاسرائيلية من مرحلة الحرب ضد جيوش منظمة إلى حرب منظمات عسكرية، وهو ما يطلق عليه في أدبيات العلوم السياسية حرب العصابات. ويرى الباحث أن نظرية الأمن الإسرائيلية كيّفت نفسها تدريجياً مع هذا النمط الجديد من الحروب وخاصة بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، ووصلت ذروة التكيّف خلال حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، حيث أُطلق على هذه الحروب في الأدبيات الإسرائيلية "حروب إسرائيل الجديدة" لتمييزها عن الحروب القديمة. ويرى الباحث أنه ورغم التطور الذي تحدثه إسرائيل بشكل دائم على نظريتها الأمنية في حروبها الجديدة نحو تطوير منظومة قتالية متكاملة لهذا النوع من الحروب فإنها لم تستطع أن تحسم حرباً واحدة من حروبها الجديدة، أو أن تقدم "صورة انتصار" كما يسميها الإسرائيليون للجمهور الإسرائيلي. ويضيف الباحث أن إسرائيل حاولت تطبيق منظومتها الجديدة خلال الحرب على غزة في الصيف الماضي، اعتمادا نظرية تقوم على معاقبة السكان المحليين لدعمهم للمقاومة، وعلى حماية سكان دولة الاحتلال من صواريخ المقاومة في الوقت نفسه. وقد لعبت هذه المعادلة دوراً كبيراً خلال الحرب الأخيرة على غزة من خلال منظومة القبة الحديدية التي طورتها إسرائيل، رغم الجدل الإسرائيلي الداخلي حول فاعلية هذه المنظومة والحاجة إليها، وهي المنظومة التي تحاول من جهة حماية سكان دولة الاحتلال من صواريخ المقاومة، وخاصة صواريخ متوسطة المدى، ومن جهة أخرى تحفز المقاومة على ابتكار منظومات صاروخية تجتاز القبة الحديدية، فهذه القبة تملك ضعفها في نجاحها في الوقت نفسه.

ويرى الباحث أن إسرائيل استعملت خلال الحرب "نظرية الضاحية" وهي النظرية التي طورتها بعد حرب لبنان، وتهدف الى احداث دمار كبير في المناطق المدنية لمعاقبة شعب المقاومة، وقد فشلت هذه النظرية في قطاع غزة، لأسباب كثيرة منها ما يتعلق بصمود سكان غزة، والضغط الدولي على الجرائم المترتبة على هذه النظرية، وعدم فاعليتها في ردع المقاومة. ومن هنا يمكن القول إن نقاط ضعف إسرائيل تنطبق على نقاط ضعفها في كل حروبها الجديد ومنها على سبيل المثال: فشلها في ردع منظمات عسكرية يحميها سكانها المدنيون، وفشلها في حسم معارك في هذا النوع من الحروب، وفشلها في إنهاء المعارك بسرعة بعد بدايتها؛ فإسرائيل قد تبدأ الحرب ولكنها لا تسيطر على نقطة نهايتها.

الجلسة الثانية: التحولات في الأداء الميداني (العسكري- الأمني- الإعلامي)

الورقة الأولى: التحولات في الأدء العسكري لدى المقاومة مقارنةً بالأداء الإسرائيلي

الدكتور فايز الدويري/ الأردن

تمثل حركة حماس منذ تأسيسها قطب الرحى في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. أما الشهيد المهندس يحيى عياش فقد كان رأس الحربة في مقارعة الاحتلال بما تيسر من إمكانات متواضعة، ولكنه بجهوده الحثيثة وضع المقاومة الفلسطينية على خط المقاومة المسلحة فاتحاً آفاقاً واسعةً لتطوير القدرات والإمكانات التي أضحت تقض مضاجع الإسرائيليين على مختلف الصعد السياسية والعسكرية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية. ويرى الباحث أن غزة كانت ولا تزال الشوكة في خاصرة الاحتلال، وأن الانسحاب الإسرائيلي لم يكن إلا دلالة على عدم قدرة إسرائيل على السيطرة على غزة والقضاء على المقاومة فيها. ويشير الباحث إلى أن إسرائيل كانت قد شنت في نهاية عام ٢٠٠٨ عملية الرصاص المصبوب وأن فصائل المقاومة ردت عليها بـ "معركة الفرقان" والتي

امتدت لمدة ٢٣ يوماً، حيث وصلت دائرة تأثير صواريخ المقاومة لأربعين كيلومترا داخل الأرض المحتلة وهو مدى صواريخ جراد٢. ثم جاءت بعد ذلك حرب عام ٢٠١٢ والتي وصلت صواريخ المقاومة فيها إلى مدى بلغ ٧٥ كيلومترا لتطال تل أبيب لأول مرة. وفي الثامن من تموز/ يوليو ٢٠١٤ بدأت إسرائيل حربها الثالثة على قطاع غزة باسم الجرف الصامد، لتعلن حماس ومعها بقية الفصائل المقاتلة بدء معركة "العصف المأكول". فما هي نقاط الاختلاف عن الحروب السابقة وكيف أدارت فصائل المقاومة عملياتها القتالية؟

يرى الباحث أن القيادة العسكرية الإسرائيلية ارتكبت خطأ استراتيجياً رئيساً تمثل في إعادة استنساخ خططها العسكرية السابقة دون أن تأخذ في حسبانها قدرات المقاومة على التطوير والابتكار في المجالين التقني والمهاري، فبدأت عملياتها العسكرية بحملة جوية مكثفة وقصف مدفعي وصاروخي على أهداف منتقاة من بنك الأهداف الإسرائيلي، وتراوحت تلك الأهداف بين أهداف عسكرية شملت منصات إطلاق الصواريخ والأنفاق ومؤسسات الحكومة السابقة، ولكن العدد الأكبر من الأهداف كانت مدنيةً شملت منازل ومباني مدنية ودور عبادة ومدارس وغيرها. ويضيف الدويري أن هذا الانتقاء الإسرائيلي لم يكن عبثياً أو عن جهل بقدر ما هو انتقاء دقيق لإيقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر في المدنيين لمعاقبة البيئة الاجتماعية الحاضنة للمقاومة، ومما يُؤكد ذلك أن معظم القتلى والجرحى من المدنيين، وأن الدمار الذي لحق بغزة طال مقومات الحياة المدنية أكثر مما أصاب بنية المقاومة المسلحة. ويرى الباحث أن أبعاد الحرب تتلخص في البعد البري والبحري والجوي، وأن تفوق إسرائيل في الأبعاد الثلاثة خد من قدرة حماس على إحداث اختراق مؤثر، ورغم ذلك التفوق نفذت قوات المقاومة عملية برمائية في الهجوم على قاعدة زكيم، كما أطلقت طائرات بدون طيار (أبابيل). وقد كان كان لزاماً على المقاومة من وجهة نظر الباحث أن تجد بعداً جديداً يمكنها من تحقيق إنجازات ميدانية وعملياتية، وتمثل ذلك البعد في تحضير شبكة أنفاق هجومية تمكنت عبرها من تنفيذ العديد من العمليات النوعية الناجحة، ومن تحقيق توازن الرعب، وتحقيق معادلة الردع

بالردع. فقد طالت صواريخ القسام والجهاد الإسلامي وبقية الفصائل المسلحة معظم جغرافية فلسطين المحتلة، ووضعت خمسة ملايين إسرائيلي في دائرة التأثير، كما سجل إعلام المقاومة درجة عالية من المصداقية في سرد الحقائق الميدانية، فيما ارتكب الإعلام الإسرائيلي العديد من الأخطاء المقصودة وغير المقصودة

لقد كشفت هذه الحرب وفق الباحث القناع الزائف عن وجه إسرائيل المجرم، وكذب ادعاءات إسرائيل وحلفائها بأن إسرائيل واحة الديمقراطية في منطقة ملتهبة. ويبقى السؤال الذي يبحث عن إجابة من وجهة نظره هو: من الذي انتصر في هذه الحرب التي لم تنتهِ بعد؟ تقول القاعدة: إن عدم انتصار القوي هزيمة له، وعدم هزيمة الضعيف انتصار له، وتحدد نتائج الحروب بمدى تحقيق أهداف الحرب وليس بمقدار ما يلحقه كل طرف بالآخر من قتل ودمار.

الورقة الثانية: التحولات في الأداء الإعلامي الحربي الفلسطيني (المقاوم والداعم للفلسطينيين)

مقارنة بالأداء الإسرائيلي

الدكتور حسن أبو حشيش/ فلسطين

جاءت هذه الورقة في ستة مباحث وخاتمة، ففي المبحث الأول وتحت عنوان الفرق بين الإعلام الحربي والإعلام المقاوم عالج الباحث الفرق بين الإعلام الحربي والإعلام المقاوم عبر تعريف كل منهما وتوضيح طبيعة كل منهما ودوره. وفي المبحث الثاني الذي جاء بعنوان أهم إنجازات الإعلام المقاوم الفلسطيني ناقش الباحث أهم إنجازات الإعلام الفلسطيني المقاوم ومن أبرزها: نقل أخبار وحقائق المجازر الصهيونية، كشف زيف الأخلاقيات الإنسانية التي يدعيها الاحتلال، إظهار ملامح صمود الشعب الفلسطيني، مواجهة الحرب النفسية الصهيونية، توضيح فعل المقاومة العسكرية. وقد أشار الباحث إلى ظاهرتين لهما دور كبير في دعم المقاومة هما: إعلام الهواة والفرق غير المنظمة، والإعلام الجديد وعلى رأسه وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي المبحث الثالث الذي جاء بعنوان الإعلام الإقليمي والدولي الداعم والمناهض للمقاومة، تناول الباحث أداء الإعلامين الدولي والإقليمي تجاه المقاومة، فعلى صعيد الإعلام الإقليمي يصنف الباحث الدول الإقليمية وفق الإداء الإعلامي على النحو التالي: دول إقليمية كانت غير مساندة للمقاومة الفلسطينية، ودول إقليمية كانت مساندة للمقاومة وتتبنى الرواية الفلسطينية. وعلى الصعيد الدولي تم تصنيف الإعلام على النحو التالي: إعلام تعاطف مع الشعب الفلسطيني، وإعلام مؤيد للاحتلال.

وفي المبحث الرابع الذي جاء بعنوان: التحولات الإيجابية في الإعلام الحربي والمقاوم تناول الباحث التحولات الإيجابية في الإعلام الحربي المقاوم، ومن أبرزها: المبادرة وسرعة نشر الرواية، والدقة والمصداقية، والاعتماد على الإعلام الجديد، والاعتماد على الإعلام الشعبي، والتوثيق بالصورة كدليل على صدق الرواية، واستخدام الحرب النفسية.

وفي المبحث الخامس الذي جاء بعنوان التحولات السلبية للإعلام الحربي والمقاوم تناول الباحث التحولات السلبية للإعلام الحربي المقاوم وهي: في بعض الأحيان وقع الخطاب الإعلامي المُقاوم في سياسة تهويل قدرات المقاومة لدرجة اعتبارها إمكانيات دول وجيوش، وعدم القدرة في حالات معينة على تحقيق التوازن المطلوب بين خطاب الصمود وبين خطاب الضحية، وتباين الخطاب بين الأجهزة العسكرية رغم وجود تنسيق ميداني، وبحث وسائل الإعلام الداعمة للمقاومة عن السبق الصحفي، وعدم ضبط وسائل الإعلام الأجنبية التي دخلت غزة خلال الحرب، وتدخل الخطاب العسكري للفصائل بالموقف السياسي.

وفي المبحث السادس الذي جاء بعنوان: ملامح الإعلام الإسرائيلي الذي واجهه إعلام المقاومة، يلخص الباحث الأداء الاعلامي الصهيوني بالتالي: حرص الناطقون باسم الخارجية والجيش على الظهور في وسائل الإعلام، اعتماد الحرب النفسية والكذب وقلب الحقائق، ظهور الفروقات بين اللغة السياسية للقادة والحكومة وبين اللغة الإعلامية التحليلية في القنوات الصهيونية، الصرامة والالتزام في الروايات العسكرية،

طول أمد الحرب دون تحقيق الأهداف وهو ما أحدث جدلاً إعلاميا عاماً في كل وسائل الإعلام الإسرائيلية. وفيما يتعلق بمنطلقات الإعلام الإسرائيلي في توصيفه للحرب على غزة فإن الباحث يجملها بالتالي: تصوير الفلسطيني بأنه معتدي، وبأن الإسرائيلي مُعتَدى عليه، ومحاولة التأكيد على أن الفلسطينيين هم من بدأوا الحرب، والالتزام بأسلوب التكرار في نقل خبر معين، والتركيز على التباينات التي تحدث بعض الأحيان بين عناصر الفصائل والفلسطينية وتضخيمها قدر الإمكان. كما تميز ذلك الإعلام وفق الباحث بخضوعه للرقابة العسكرية، وبتجاوز كثير من المحللين خط عملهم الصحفي، وبتبرير سياسة الاغتيالات، وبالتعامل مع الفلسطينيين القتلى كأنهم أرقام وليسوا بشراً.

الجلسة الثالثة: التحولات في الأداء السياسي في ضوء حرب غزة ٢٠١٤

الورقة الأولى: التحولات في الأداء السياسي الفلسطيني والإسرائيلي

د. أحمد سعيد نوفل

تتناول الورقة تحليل التحولات في الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي خلال العدوان الأخير على قطاع غزة. ويرى الباحث أنه وفيما يتعلق بالموقف الفلسطيني، فقد لوحظ التباعد الواضح بين الموقف الرسمي الذي تمثله السلطة الفلسطينية وبين موقف المقاومة الفلسطينية التي تصدت للعدوان الإسرائيلي. ويلقي الباحث الضوء على ظروف العدوان، وعلى فشل المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية إبان ذلك العدوان، وعلى تحقيق المصالحة الفلسطينية وتشكيل حكومة التوافق الوطني، وعلى استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة. وفي جانب آخر من البحث يركز الباحث على قدرة المقاومة على الصمود في وجه العدوان، ونجاح صواريخها بضرب العمق الإسرائيلي، والتأييد الشعبي الكبير الذي حظيت به من الشارع الفلسطيني، على الرغم من قمع أجهزة السلطة الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي للمقاومة الشعبية في الضفة الغربية. ويرى الباحث أن المقاومة خلقت الثقة بالنفس لدى الشعب الفلسطيني بإمكانياته المحدودة في التصدي للعدوان. ويركز أيضا على الدور الذي لعبته المقاومة

خلال العدوان، وانعكاس ذلك على القضية الفلسطينية، وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على توظيف الصمود الذي تم في غزة لصالح القضية، والتهرب من مسؤوليتها في السماح بانتفاضة شعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى الصعيد الإسرائيلي، فقد خلق العدوان من وجهة نظر الباحث تحولات مهمة داخل الكيان الصهيوني، بعد فشل العدوان في تحقيق أهدافه، مما أثر في الوضع الداخلي الإسرائيلي وولاسيما لجهة إضعاف حكومة نتنياهو التي قادت العدوان، وما نتج عنه من حدوث أزمة حقيقية بين أعضاء الحكومة والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، ووهو ما أفسح المجال لتبادل الاتهامات داخل الأوساط الإسرائيلية، وإلى حل الكنيست الإسرائلي واستقالة الحكومة. هذا فضلا عن فقدان الإسرائيليين ثقتهم بقيادتهم السياسية والعسكرية، وعدم الشعور بالأمان، والتفكير بالخروج من فلسطين المحتلة إلى الخارج، ومحاولة إسرائيل في مرحلة ما بعد العدوان تحقيق ما عجزت عن تحقيقه خلال العدوان، بالضغط على السلطة الفلسطينية وبعض الدول العربية، للموافقة على وقف إطلاق النار والمبادرة المصرية.

الورقة الثانية: التحولات في الأداء السياسي العربي والإقليمي

د. نظام بركات

وفي السياق العربي خلصت هذه الورقة إلى أن الأحوال العربية بدت مناسبة لإسرائيل للقيام بعدوانها على قطاع غزة والاستفراد بالمقاومة الفلسطينية ضمن جغرافيا محددة في ظل انشغال الدول العربية بقضاياها الداخلية، وساعدها في ذلك الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل والمهيمن على مجلس الأمن والمنظمات الدولية بالرغم من التحرك الشعبي على المستوى العربي لإدانة الهجوم الإسرائيلي. وعموماً كان النظام العربي الرسمي يتصف بـ "اللاموقف" حيث عجزت الجامعة العربية عن دعوة مجلس الجامعة للانعقاد أو عقد قمة عربية طارئة لمناقشة العدوان.

وفي السياق الإقليمي خلصت الورقة إلى إن الخلافات التركية الإيرانية بخصوص الموقف من أحداث الربيع العربي خاصةً في سوريا وقفت عائقاً أمام تفعيل الموقف الإقليمي الرافض للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وعجز هذا الموقف عن خلق تحالف عربي إسلامي لمجابهة الخطر الإسرائيلي في المنطقة.

الورقة الثالثة: التحولات في الأداء السياسي الدولي

د. أيمن يوسف

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إعادة موضعة الطريقة الأمريكية في إدارة أزمة حرب إسرائيل على غزة في سياقات السياسة الدولية، وبروز محاور إقليمية متصارعة ومتنافسة في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما أن الحرب الأخيرة اختلفت عن سابقاتها من حيث الأداء الميداني وظروف المعركة على الأرض وطبيعة الاهتمام الدولي والإقليمي بإسقاطاتها الإستراتيجية وتداعياتها السياسية. ويكتسب هذا الموضوع التحليلي من وجهة نظر الباحث أهمية خاصة لأنه عكس التصورات الأمريكية للتعريف بذاتها كقوة دولية من الطراز الأول، وقدرتها على التأثير في مجريات الأحداث لا سيما أنها الفاعل الأول في إدارة ملف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ أكثر من عشرين عاماً، وولاسيما أنها تحتفظ بعلاقات قوية مع إسرائيل، ومع العديد من الدول العربية المعتدلة، بما فيها الدول التي تبنت مبادرات لحل الأزمة ووقف الحرب. وتحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن السؤال البحثي التالي والذي يمثل حوهر وجهة نظر الباحث الأكاديمية: هل جاء الدور الأمريكي في إدارة الأزمة ليعكس تراجعاً أمريكياً واضحاً من حيث الرؤية والإستراتيجية والاهتمام والقدرات أم أن أمريكا تركت الدور لحلفائها الإقليميين للقيام بهذا الدور نيابة عنها، بما يكفل تحقيق النتائج المرجوة وحماية مصالحها وأهدافها ومصالح حلفائها في المنطقة؟

لا يمكن من وجهة نظر الباحث إدراك طبيعة الدور الأمريكي التدخلي في الأزمة الأخيرة، إلا إذا أدركنا واستوعبنا وحللنا المواقف الأمريكية السابقة فيما يتعلق بالعملية

السلمية ولاسيما بعد العام١٩٩١، والتوجهات الأمريكية لتحريك الأحداث، حرباً وسلماً، في مسرح الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. ويرى الباحث أن الإدارة الديمقراطية الحالية برئاسة أوباما أظهرت شكلاً جديداً من أشكال التدخلات في نزاعات الشرق الأوسط عبر العمل الدبلوماسي والضغوطات الاقتصادية واستخدام القوة الناعمة، بدل اللجوء المباشر للقوة العسكرية أو الوسائل القسرية الأخرى، إيماناً منها أن سياسات الإدارة الجمهورية السابقة في تبينها للحروب الاستباقية والتدخلات العسكرية قد انعكس بشكل سلبي على وضعية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وفي العالم ككل.

وهذا يعني أن العدوان الإسرائيلي على غزة ينبغي أن يوضع في هذا السياق الأمريكي العام بتفاعلاته الداخلية ومتغيراته الخارجية، والرغبة الأمريكية الأكيدة بعدم التدخل المباشر في كل النزاعات الإقليمية لما لذلك من آثار سياسية وإستراتيجية وفاتورة اقتصادية عالية بدلاً من استثمار ذلك في النواحي الاجتماعية والصحية والتعليمية، حيث يعتبر ذلك في صلب التفكير الاستراتيجي للإدارة الديمقراطية الحالية.

الجلسة الرابعة: تداعيات الحرب على غزة ٢٠١٤

الورقة الأولى: التداعيات على الواقع الفلسطيني الداخلي

د. رائد نعيرات

هدفت هذه الورقة إلى دراسة أبرز التداعيات التي تركتها الحرب على قطاع غزة على الوضع الداخلي الفلسطيني، سواء فيما يتعلق بادارة الحياة السياسية الفلسطينية، أو بالتوجهات العامة للمواطن والقوى السياسية الفلسطينية بعد الحرب على قطاع غزة.

ولذا ركزت الورقة على دراسة التغيرات على الفكر والممارسة للتنظيمات والقوى السياسية الفلسطينية كوحدة للتحليل، ثم دراسة العلاقات البينية بين القوى السياسية وتحديدا حركتي فتح وحماس، عبر تناول المصالحة الفلسطينية كوحدة للتحليل. إضافة إلى دراسة ادارة النظام السياسي الفلسطيني سواء الانتخابات أو الحريات العامة ودمقرطة الحياة السياسية.

كما اهتمت الورقة بتناول التوجهات العامة للمواطنين والقوى السياسية الفلسطينية عبر تناول التغيرات التي طرأت على مصفوفة قيم الثقافة السياسية وهي، أولاً: النظرة الى مشاريع التسوية، والمقاومة الفلسطينية، وثانياً الوزن السياسي للقوى الداعمة للمشاريع، وتاثرها بنتائج الحرب. وخرجت الورقة بمجموعة من النتائج العامة التي تركتها الحرب ومن أبرزها: أنها عززت من عزلة حركة حماس داخلياً، ورفعت من رصيد المقاومة شعبياً ونخبوياً، وشكلت نقطة تحول مهمة في تحقيق المصالحة الفلسطينية، بتأثيرها سلباً على المصالحة الفلسطينية وحكومة التوافق الوطني، وحسمت التوازنات الداخلية في النظام السياسي الفلسطيني لمصلحة الأمن، وأثرت سلبا على موضوعة الديمقراطية، والحريات العامة في النظام السياسي الفلسطيني. وفي ضوء هذا لم يعد الحديث عن الانتخابات مطلباً للقوى السياسية، كما أن أبرز الانعكاسات تمثلت في تقييد الحريات والعمل المتعلق بذلك، كالنقابات، والاتحادات...إلخ .

الورقة الثانية: التداعيات على الواقع الإسرائيلي الداخلي

د. إبراهيم أبو جابر

يرى الباحث أن العدوان الأخير على قطاع غزة كشف هشاشة الائتلاف الوزاري الإسرائيلي، وأن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بدا ضعيفاً وبعيداً عن ائتلافه الحكومي، وأن تداعيات العدوان على غزة جاءت سلبية على حكومة إسرائيل الائتلافية؛ فقد اختلفت قوى الائتلاف على سير العدوان على غزة وظهر ضعف نتنياهو أمام ضغط التيار الأكثر تشدداً في حكومته، كما تراجعت شعبية الحكومة بعد وصول ضربات المقاومة الفلسطينية للداخل، وفقدان الإسرائيليين أمنهم وتعطل مصالحهم، وتعرّض قطاعات السياسة والاقتصاد والسياحة للشلل، ما أدى إلى تظاهر شعبية ضد الحكومة. ومن التداعيات السلبية أيضا هجرة عشرات آلاف الإسرائيليين إلى الخارج بحثاً عن الأمن الشخصي والمعيشي جراء فقدان الثقة بقدرة الحكومة على تلبية احتياجات هؤلاء

الأفراد، الأمر الذي زاد نسبة المطالبين برحيل حكومة نتنياهو لفشلها في تأمين الظروف المعيشية اللائقة.

كما ظهر للرأي العام الإسرائيلي سوء أداء الطاقم العسكري والسياسي للعدوان، في ظل تكرار هروب بعضهم من ضربات المقاومة، الأمر الذي أظهر عجزهم وتخليهم عن مسؤولياتهم أمام شعبهم ما أفقدهم الثقة الشعبية، وتسببت الجرائم التي ارتكبتها الحكومة الإسرائيلية، وقتلها للمدنيين، وتدمير المؤسسات العامة ودور العبادة خلال العدوان على غزة بعزلة إسرائيل، الأمر الذي اضطر نتنياهو إلى حل الحكومة والدعوة لانتخابات مبكرة في آذار ٢٠١٥.

وفي الختام، يرى الباحث أن هناك من رأى أن نتنياهو دفع ثمن حماقته في عدوانه على غزة عام ٢٠١٤ عبر حل حكومته، في مقابل فريق آخر يرى أن الانتخابات المبكرة وحل الحكومة تحدث كلما شعرت الحكومة بالحرج الأمني والسياسي، هروبا من العزلة والملاحقات القضائية عن الجرائم والمذابح التي ارتكبت بحق الفلسطينيين، وأن لصمود المقاومة وثباتها دورا فيما يجري الآن لحكومة نتنياهو.

الورقة الثالثة: التداعيات على الواقع الإقليمي والدولي

أ. فرج شلهوب

تلخص الورقة أهم المواقف الدولية والإقليمية من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتخلص إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أبدت ترحيبا خجولا بالتقارب الفلسطيني بين حماس وفتح، وبتشكيل حكومة تكنوقراط على عكس الحكومة الاسرائيلية. وأن الإدارة الأمريكية سعت منذ اللحظة الأولى للحرب لوقفها، ولم تظهر حماساً للحملة العسكرية الاسرائيلية، ومع ذلك فقد تأخرت في التحرك الدبلوماسي، واقتصرت جهودها على الدعوة لوقف إطلاق النار.

وفيما يتعلق بموقف الاتحاد الأوروبي فإنه قد دعا إلى وقف الحرب والعودة إلى طاولة المفاوضات وإحياء عملية السلام، وقد سعت فرنسا للعب دور قيادي في هذه

الحرب في إطار تقاربها مع قطر وتركيا. ويُذكر أن السلوك الفرنسي إلى جانب الدور المصري السلبي استفز الإدارة الأمريكية، وسرّع في توجه وزير الخارجية الأمريكي باتجاه الدوحة ثم القاهرة ثم باريس، في محاولة للعب دور على المحاور الآخذة في التشكل ومحاولة احتوائها.

أما مواقف الأطراف الإقليمية فتلخصها الورقة لناحية أن مصر عملت على استعادة دورها التقليدي، الذي لعبته في حقبة حسني مبارك. غير أن أداء المقاومة وقدرتها على مقاومة الضغوط العسكرية، وردودها على الهدنات المقترحة ورفضها لبعضها، أضعف قدرة مصر على التحكم في مسار المفاوضات. بينما أفضت التجاذبات وتحركات الرأي العام العربي إلى إيجاد مزيد من الضغوط على الموقف المصري والعربي. وتمكنت قطر من تكريس دورها في الأزمة من خلال عاملين هما وجود قيادة حماس على أراضيها، وفرض صيغة الوفد الفلسطيني الموحد للتفاوض. كما قامت تركيا بدور الداعم للجهود القطرية خصوصاً في الساحة الأوروبية، وتبنت هذه المواقف في لقاءاتها مع وزير الخارجية الأمريكي، وفي دعم اجتماع باريس، إلا أن جهودها مع قطر لم تنجح في تبني مبادرة موازية للمبادرة المصرية.

الجلسة الخامسة: ملامح الرؤية المستقبلية لما بعد الحرب على غزة ٢٠١٤

ورقة الأستاذ هاني المصري

شكّل انتصار المقاومة في غزة وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة وصمودها في مواجهة العدوان الإسرائيلي الأخير، علامة فارقة يمكن أن يكون لها ما بعدها. إذ استطاعت قوة صغيرة الصمود لمدة ٥١ يوماً ومواجهة قوة عاتية متفوقة، وأفشلت أهداف هذا العدوان.

السؤال: هل يمكن أن يشكل هذا الصمود العظيم نقطة تحول إستراتيجي؟

أما الجواب عنه فيستدعي إجابات مختلفة في ضوء أن هذا الحدث وقع في أسوأ شروط فلسطينية وعربية وإقليمية وربما دولية، ويعتمد على أي السيناريوهات المحتملة المتنوعة والمختلفة تمام الاختلاف التي يمكن أن ترى النور.

السيناريو الأول: احتواء نتائج العدوان الإسرائيلي ومحاصرتها

يستند هذا السيناريو إلى احتواء نتائج العدوان ومحاصرتها، والسعي لتحقيق أهداف العدوان من خلال توظيف الحصار ومنع إعادة الإعمار وإغلاق المعابر. ويتزايد احتمال تحقق هذا السيناريو في حال نجاح المبادرة الفرنسية (الأوروبية) في دفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للعودة إلى دوامة المفاوضات العبثية.

السيناريو الثاني: طرح مشروع قرار في مجلس الأمن

يتحقق هذا السيناريو إذا مضى الرئيس أبو مازن في مخططه الرامي إلى طرح مشروع قرار في مجلس الأمن يحدد فترة لإنهاء الاحتلال، وإذا فشل في الحصول على الأصوات التسعة، أو حصل عليها واستخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضده؛ سيضطر الرئيس لتنفيذ تهديده بالانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية وغيرها من الوكالات الدولية، ووقف التنسيق الأمني، وتحميل الاحتلال المسؤولية عن الاحتلال.

السيناريو الثالث: بقاء الأمور على ما هي عليه

يقوم هذا السيناريو على بقاء الأمور على ما هي عليه الآن أكثر أو أقل قليلًا من دون انهيار كامل للمصالحة، ومن دون تجاوز كلّي لاتفاق أوسلو، ومن دون عودة إلى المفاوضات والتخلي عن المساعي الرامية لاستئنافها.

ثالثاً: نص الكلمة الختامية والتوصيات

في ظل أجواء من النقاش البنّاء والتفكير المنهجي واستعراض أبحاث علمية منهجية امتدت على مدار يومين، فإننا نختم هذه الندوة التي نظمها مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن وحملت عنوان "**تحولات الصراع العربي- الإسرائيلي بعد الحرب على غزة ٢٠١٤**"، وكلنا أمل أن تسهم دراسات الخبراء والباحثين والأكاديميين والسياسيين

وتوصياتهم ونقاشاتهم في هذه الندوة، في رسم أبعاد التحول في الصراع العربي-الإسرائيلي في ضوء الحرب على غزة، والتركيز على تحقيق مصلحة القضية الفلسطينية وآمال الشعب الفلسطيني في تحصيل حقوقه وتقرير مصيره على أرضه.

وقد أكدت كلمات الافتتاح في الندوة والأوراق المقدمة على أن غزة مثّلت حالة صمود واستعصاء، ونموذجاً للتضحية والإبداع، وقد نجحت في مواجهة الآلة العسكرية الصهيونية وهزيمتها في هذه الحرب، لذلك فإن صمود غزة ومقاومتها يُعدّ محوراً يمكن الاعتماد عليه في الاستراتيجية العربية في صفحاتها الشاملة للمواجهة القادمة مع إسرائيل، وصد عدوانها وإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية.

واسمحوا لي في هذه الكلمة أن أجمل عدداً من الخلاصات والتوصيات التي نوّه إليها المشاركون في هذه الندوة، ومن أبرزها:

١. أكد المشاركون أن فلسطين وقضيتَها ما تزال القاسم المشترك الصالح لالتقاء القوى السياسية والنخب العربية الحاكمة، والصالح أيضاً ليكون أساساً لتوجهات وسياسات هذه القوى باستراتيجية موحدة، دون الدخول في خلافات وصراعات بينية تنهك قوى الأمة وتستنزفها.

٢. أكد المشاركون أن ثمن المواجهة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة يُعد أقل كلفة بكثير من ثمن بقائه وتوقيع اتفاقات السلام معه على الصعد المادية والسياسية والأمنية، وأن نجاح هذه المواجهة في إنهاء الاحتلال يُعدُّ مدخلاً أساسياً لتحقيق الاستقرار في البلاد العربية والتوجه نحو التنمية والبناء النهضوي الكبير.

٣. الدعوة إلى توسيع مفهوم النضال وتعميقه، وتطوير أدوات المقاومة، وما يتضمنه ذلك من تفعيل أوراق القوة الدبلوماسية الفلسطينية من خلال التوجه للمحاكم الدولية، وتقديم دعوات ضد الجيش والحكومة الإسرائيلية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، وخاصة الاستيطان والتهويد والقتل الممنهج، والعمل لكسب المزيد من دعم الرأي العام

الدولي ممثلا بالبرلمانات والإعلام ووسائل القوة الناعمة (التواصل الاجتماعي) للضغط على سياسات حكوماتها.

٤. الدعوة إلى مراجعة المفاهيم والنظريات الأمنية العربية في ضوء التحولات التي طرأت على المفهوم الإسرائيلي للأمن، ودراسة تجارب المواجهة الإسرائيلية مع المقاومة في كل من لبنان وغزة.

٥. الدعوة إلى تضافر الفعل الفلسطيني في جغرافياته المختلفة، وتعدد رؤاه وتوجهاته السياسية، مع التأكيد على وحدة الأرض، كل الأرض، والشعب، كل الشعب، ورفض أي تجاهل لذلك، بوصفه الرافعة الأساسية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي ولتطوير الموقف العربي والدولي لصالح القضية الفلسطينية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وفك الحصار عن غزة.

٦. الدعوة إلى رفع كافة أنواع الحصار والتضييق على الشعب الفلسطيني أفراداً وجماعات وجاليات، وتشجيع مكوناته المختلفة على الانخراط في المشروع الوطني الفلسطيني، وتقديم الدعم الكامل، وبكافة أشكاله، للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال لتحقيق الصمود واستمرار المقاومة.

٧. الدعوة إلى التخلص من قيود اتفاقات أوسلو، والتحول إلى برنامج وطني فلسطيني متكامل على مختلف الصعد، وخاصة السياسية والأمنية والعسكرية، وإعطاء الأولوية للجهود الرامية لإنهاء الانقسام والعمل لبناء الوحدة الوطنية على أسس وطنية وديمقراطية وشراكة سياسية حقيقية، والعمل على استعادة الأبعاد العربية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية.

٨. الدعوة إلى وقف كافة أشكال العلاقات أو التنسيق الأمني، فلسطينياً وعربياً، مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتنسيق بدلاً من ذلك مع فصائل المقاومة الفلسطينية لخدمة المشروع الوطني الفلسطيني، ومواجهة إسرائيل.

٩. الدعوة إلى الاستفادة من القوى الإقليمية الداعمة للقضية الفلسطينية، خاصة تركيا وإيران، في استمرار دعمها، والابتعاد عن سياسة المحاور والانقسامات بين

القوى الإقليمية والعربية، باعتبار قضية فلسطين تشكل جامعاً لمواقف كافة هذه الأطراف، ومما يساعد كذلك في تدعيم موقف المقاومة على الصعيد الإقليمي والإسلامي والدولي.

١٠. توقف المشاركون عند التفاعل الجماهيري المتصاعد لدعم الشعب الفلسطيني ومقاومته، وخاصة في أوروبا وأمريكا الجنوبية، ودعا المشاركون إلى تفعيل هذا الدور وتطويره.

١١. الدعوة إلى دراسة أسباب إخفاق الأداء السياسي الفلسطيني والعربي في استثمار انجازات المقاومة في مواجهة العدوان.

ختاماً، أشكركم، وأشكر كل من أسهم في هذه الندوة من باحثين ورؤساء جلسات ومشاركين ومناقشين، وإعلاميين، وأشكر قناة الجزيرة مباشر والقنوات الفضائية الأخرى لجهودهم الخيرة.

ولا يفوتني أن أشكر طاقم مركز دراسات الشرق الأوسط والفريق العامل معه الذي بذل جهداً يستحق كل الاحترام.

تاريخ إيران الحديثة*

عنوان الكتاب المترجم: تاريخ إيران الحديثة

المؤلف: إرفند إبراهيميان.

المترجم: مجدي صبحي.

جهة الإصدار: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت.

تاريخ الإصدار: فبراير/شباط ٢٠١٤، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٤٠٩).

عدد الصفحات: ٣١٢ صفحة.

يقع هذا الكتاب في (٣١٢) صفحة من القطع المتوسط موزعة على ستة فصول. يضم الكتاب قائمة بالتسلسل الزمني بأهم الأحداث في إيران في القرن العشرين، وقائمة أخرى تعريفية ببعض الشخصيات السياسية المهمة في إيران الحديثة، وهوامش، ومراجع، وتمهيد للكتاب كتبه المترجم، بالإضافة الى المقدمة.

ويغطي هذا الكتاب جزءا هاما من تاريخ إيران السياسي الحديث بدءاً من الثورة الدستورية بداية القرن العشرين وأصولها الممتدة في نهاية تسعينات القرن التاسع عشر، حتى توطيد دعائم الجمهورية الإسلامية في بدايات القرن الحادي والعشرين. ويمكن القول إجمالا بأن الكتاب يقدم مسحاً عاماً لإيران في القرن العشرين، محاولا تفسير واقع هذه الدولة اليوم بالنظر إلى ماضيها بدءا من القرن التاسع عشر. ويتطرق الكتاب إلى تشكيل الدولة المركزية في إيران وكيف فرضت هذه الدولة المركزية ضغوطاً على المجتمع،

* مراجعة عارف عادل مرشد، كلية الآداب، جامعة الزرقاء، الأردن.

وكيف غيرت الضغوط الاجتماعية هذه الدولة المركزية في المقابل، ولاسيما مع اندلاع ثورتين[١] دراماتيكيتين .

جاء **الفصل الأول** من الكتاب تحت عنوان:" **مستبدون ملكيون: الدولة والمجتمع تحت حكم القاجار**". يركز هذا الفصل كما يتضح من العنوان على القاجار وهم اتحاد قبلي بلسان تركي، أسسوا حكم سلالتهم في عام ١٧٩٦ في إيران، وواصلوا حكمهم لأكثر من قرن معتمدين في ذلك على زعماء القبائل وملاك الأراضي والتجار الأغنياء والقادة الدينيين، مع احتفاظ هؤلاء الوجهاء بمصادرهم الخاصة للقوة المحلية. ويشير المؤلف إلى أن القاجار حكموا إيران بتلاعبهم المنظم بالانقسامات الاجتماعية، ولاسيما الاختلافات العشائرية والعرقية والطائفية أكثر من اعتمادهم على المؤسسات البيروقراطية والقسر، وكانت دولتهم تحوم فوق المجتمع أكثر مما تتحكم أو تتوغل فيه، وكانت شرعيتها الحقيقية محدودة بشدة بحدود ضواحي العاصمة، وقد أحاطوا أنفسهم بهالة دينية باعتبارهم – حسب ادعاءهم ـ حماة التشييع.

وقد وصفت دولة القاجار غالباً بأنها دولة من طراز "الاستبداد الشرقي" بالرغم من أن سلطتها الفعلية ارتكزت بشدة على أقطاب محليين، بعضهم كان متزوجاً من العائلة الحاكمة، ومعظمهم كانت لهم مصادرهم المستقلة من القوة.

وجاء **الفصل الثاني** من الكتاب تحت عنوان" **الاصلاح، الثورة، والحرب الكبرى**". **وفيه** يتحدث المؤلف عن الثورة الدستورية الإيرانية عام ١٩٠٦، واصفا إياها بأنها مثل الثورات الأخرى، بدأت بتوقعات عظيمة لكنها غاصت في نهاية المطاف في بحر عميق من خيبة الأمل؛ فقد وعدت بـ "فجر عصر جديد" بينما أنتجت عصراً من الصراع اقترب بالبلاد من حافة التفكك. ويشير الؤلف في هذا السياق إلى وجود مفارقة تتمثل في أن السهولة النسبية التي حدثت بها الثورة، والسهولة النسبية التي خرجت بها

[١] المقصود بالثورتين هما ثورة عام ١٩٠٦ الدستورية التي أنشأت نظام ملكي دستوري، وثورة عام١٩٧٩ التي حولت النظام السياسي في إيران من نظام ملكي الى نظام جمهوري اسلامي (المراجع).

لاحقاً ميزتا هذه الثورة لافتا إلى افتقارها إلى دولة مركزية قابلة للبقاء. فقد نجحت الثورة في البداية وإلى حد كبير بسبب افتقار النظام الى آلية تقمع المعارضة، ولكنها في المقابل انتهت بالفشل إلى حد كبير بسبب افتقارها الى آلية لتوحيد القوة ودمجها، وكان لافتا هنا على وجه التحديد افتقار تلك الثورة الى آلية لتطبيق الإصلاحات.

وتعود جذور الثورة الدستورية إلى القرن التاسع عشر ولاسيما إلى اختراق الغرب التدريجي للبلاد؛ فقد أدى هذا الاختراق الى إضعاف الروابط الضعيفة أصلاً بين قصر القاجار والمجتمع الأوسع، مما أدى الى ظهور طبقة وسطى مكونة من تحالف بين التجار والأعيان الدينيين. وما زال هذا التحالف مستمراً حتى الوقت المعاصر. كما أدى هذا الاختراق أيضاً إلى ظهور طبقة متعلمة تحمل أفكاراً جديدة، حيث وصف المنتمون لهذا الطبقة أنفسهم بأنهم " مفكرون تنويريين " يكنون الاحترام ليس للسلطات الملكية ولكن للسيادة الشعبية.

هذه هي الجذور أو الأصول البعيدة للثورة الدستورية كما تجلت في القرن التاسع عشر، بينما جذورها قصيرة المدى كانت قد بدأت بين عامي ١٩٠٤- ١٩٠٥ مع الازمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد، وما رافقها من تضخم متصاعد وعدم القدرة على تغطية الانفاق الحكومي مما دفع الشاه مظفر الدين بالتهديد بزيادة ضرائب الأرض، والتخلف عن سداد قروض الدائنين المحليين. هذا في الوقت الذي كان فيه البلد يعاني تضخماً حاداً نتيجة الحصاد السيئ، وتفشي وباء الكوليرا، والفوضى المفاجئة في التجارة التي استحثتها الحرب الروسية – اليابانية عام ١٩٠٥. وفي بداية الثورة قام البلاط بطرد المحتجين باعتبارهم "خونه مأجورين من البريطانيين" لكن مع مواجهتهم بنمو الإضراب والتهديد بحدوث انشقاق في قوات الفرسان، وهو القشة التي قصمت ظهر البعير، تراجع البلاط، وفي ٥ أغسطس (آب) ١٩٠٦ بعد ثلاثة أسابيع من أول عملية لجوء لمقر البعثة البريطانية، وقع الشاه مظفر الدين الإعلان الملكي بإجراء انتخابات عامة على المستوى الوطني لمجلس تأسيسي. وقد كان ذلك في الخامس من أغسطس (آب) الذي صار مناسبة منذ ذلك اليوم للاحتفال به باعتباره يوم الدستور .

وجاء **الفصل الثالث** من الكتاب بعنوان: **"القبضة الحديدية للشاه رضا "**.

وجاء فيه أنه بعد استيلاء الجنرال رضا خان[١] على الحكم في إيران عام ١٩٢١ بعد انقلاب عسكري أعلن خان نفسه في عام ١٩٢٦ ملكا على إيران وجعل ابنه الوريث الشرعي للحكم. وفي عهده كان بناء الدولة. فقد أتى الشاه رضا للسلطة في بلد كان وجود الحكومة المركزية فيه خارج العاصمة ضئيلاً لكنه أرسى فيها بناء شاملا هو الأول على مدى تاريخ إيران البالغ ألفي عام. فقد بنى الشاه رضا دولته الجديدة على عمودين أساسيين هما: الجيش والبيروقراطية. وخلال فترة حكمه نما الجيش بمقدار عشرة أضعاف، والبيروقراطية بمقدار سبعة أضعاف. ومنذ تاريخ الانقلاب في عام ١٩٢١ إلى تاريخ عزل الشاه رضا خان عام ١٩٤١ على يد الإنجليز نما الجيش من ٢٢ ألف رجل الى ١٢٧ ألف رجل. وبالمثل لم يكن لدى الحكومة المركزية في عام ١٩٢١ أكثر من تجمع عشوائي من المستوفين شبه المستقلين(الكتبة، والنبلاء، وذوي المناصب) ولكن بحلول العام ١٩٤١ كان لديها ١١ وزارة كاملة توظف أكثر من ٩٠ ألف موظف في الخدمة المدنية. وقد اختلف الرؤى بشأن هذه الدولة؛ فبعض الإيرانيين والمراقبين الخارجيين رأى أنها قدمت القانون والنظام والانضباط والسلطة المركزية والمدارس ودور السينما، فيما رأى غيرهم أنها جاءت بالاضطهاد والفساد والضرائب وصيغة الأمن التقليدية للدول البوليسية.

وتحت عنوان " **فترة خلو العرش الوطنية** " جاء **الفصل الرابع** من الكتاب. وقد تناول فيه المؤلف أهم معالم الحياة السياسية في إيران في أربعينات وخمسينات القرن العشرين، حين أصبح حكم إيران بيد ابن الشاه رضا (محمد رضا بهلوي) الذي كان يبلغ من العمر عند استلامه الحكم ٢١عاما. فقد وصلت بريطانيا إلى قرار حاسم بعد غزوها

---

[١] رضا خان (١٨٧٨-١٩٤٤) : شاه (ملك) إيران ومؤسس السلالة البهلوية، عُرف بعلاقاته المشبوهة بالإنجليز، كما عُرف بالاستبداد، أنهى في عام ١٩٢٥ حكم العائلة القاجارية الملكية في إيران، وأعلن نفسه ملكاً، قُدر لعائلته حكم إيران حتى قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩، وتنازل عن العرش تحت ضغط الانجليز لابنه محمد رضا ومات في منفاه في جنوب افريقيا عام ١٩٤٤.(المراجع)

لإيران عام ١٩٤١ لأسباب استراتيجية اثناء الحرب العالمية الثانية وهو أنه في مصلحتها الحفاظ ليس على الدولة الإيرانية فحسب، بل أيضا على سلاله بهلوي وعلى علاقات الأخيرة الخاصة مع القوات المسلحة. وقد دش الغزو الانجليزي فترة انتقالية اسمرت ثلاثة عشر عاماً كاملا تشبت فيها العاهل الجديد بجزء كبير من البيروقراطية ونظام المحاباة. وقد استمرت هذه المرحلة حتى اغسطس من عام١٩٥٣ حينما قام الشاه عن طريق انقلاب عسكري[١] دبره الامريكيون والبريطانيون باستعادة سلطاته الملكية، وبذلك أعاد إنتاج نظام والده.

الا أن هذا الانقلاب كان قد قوض بدرجة كبيرة شرعية العائلة المالكة، في وقت كان الحكم الجمهوري قد انتشر في العالم بالفعل، ولاسيما أن هذا الانقلاب قد ربط بين الشاه ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية وإدارة المخابرات البريطانية، إذ بدأ الإيرانيون يرون أن العدو الإمبريالي الرئيس ليس بريطانيا فحسب، بل بريطانيا في تعاونها الوثيق مع امريكا. ويذكر المؤلف انه "يمكن للمرء المجادلة بأن الجذور الحقيقية لتورة ١٩٧٩ تعود الى العام ١٩٥٣ " (ص ١٧٢).

وحمل **الفصل الخامس** من الكتاب عنوان: **" ثورة الشاه محمد رضا البيضاء"**، وفيه يوضح المؤلف أن الشاه محمد رضا كان قد استأنف القيادة بتوسعة الأعمدة الثلاثة التي قامت عليها الدولة في عهد والده وهي: الجيش، والبيروقراطية، ونظام محسوبية القصر. وتعد فترة حكمه استمرارا لوالده مع بعض التعديلات الطفيفة. وكان لافتا أنه وفي عام ١٩٦٣ دشن الشاه الثورة البيضاء التي صُممت لمواجهة ثورة حمراء محتملة من الأسفل مستغلا القوة الجديدة التي اكتسبها لكي يقوم بتغييرات في المجتمع الأوسع جاءت على شكل الإصلاح الزراعي الذي كان مركز الثورة البيضاء، وعلى شكل برامج اجتماعية

[١] انقلاب ضد حكومة محمد مصدق الذي أصدر البرلمان في عهد حكومته وبضغط منه قانون يقضي بتأميم البترول في إيران الأمر الذي اضر بالمصالح الاقتصادية الغربية، وبتدخل من وكالة المخابرات المركزية الامريكية ،تمكن الشاه محمد رضا من الانقلاب على رئيس حكومته ومحاكمته واعتقاله عام ١٩٥٣.(المراجع)

تنموية خاصة في مجال التعليم. إذ نما عدد المؤسسات التعليمية بنحو ثلاثة أمثال بعد تدشين الثورة البيضاء. لكن هذه التحولات الاجتماعية كانت قد كثفت من حدة التوترات؛ فقد ضاعفت هذه التحولات أولا مجموع عدد الطبقتين اللتين مثلتا تهديداً حقيقياً للبهلويين في الماضي وهما الانتلجنسيا والطبقة العاملة الحضرية بمقدار أربعة أمثال. كما تعاظم غضب هاتين الطبقتين حيث جرى تجريدهما بشكل منتظم من المنظمات التي مثلتهما خلال فترة خلو العرش(جمعيات مهنية، نقابات، صحف مستقلة، واحزاب سياسية). أما الإصلاح الزراعي فقد أضعف نفوذ أعيان الريف الذين تحكموا في فلاحيهم ورجال القبائل على مدى قرون،. أما النمو المستمر في عدد السكان والافتقار الى الاراضي الصالحة للزراعة فقد توسع وأدى إلى نمو العشوائيات.

وبحلول منتصف السبعينات واجه النظام دفعة من المشكلات الاجتماعية وبجسامة لم تكن متخيلة من قبل؛ فقد صُممت الثورة البيضاء لاستباق ثورة حمراء، إلا انها عوضاً عن ذلك كانت قد مهدت الطريق لثورة إسلامية وصفت بأنها أصولية، لكنها في حقيقة الأمر كانت مركباً معقداً من الوطنية، والشعبوية السياسية، والراديكالية الدينية.

" **الجمهورية الإسلامية** "هو العنوان الذي حمله **الفصل السادس** والأخير من الكتاب. ويذكرا المؤلف فيه أن الثورة الاسلامية بقيادة آية الله الخميني نشبت مثل بركان بسبب ضغوط سحيقة كانت تتراكم بشكل متزايد على مدى عقود في عمق أحشاء المجتمع الإيراني، وبحلول العام ١٩٧٧ كان الشاه يجلس على هذا البركان، بعد أن انسلخ عن كل قطاع من قطاعات المجتمع تقريباً. وجاء المشهد الأخير في هذه الدراما يوم ١١/ شباط (فبراير)١٩٧٩ حينما أذاع راديو طهران بياناً تاريخياً جاء فيه :" هنا صوت إيران، صوت إيران الحقيقية، صوت الثورة الإسلامية" . وكان ذلك إيذانا ببداية القضاء على السلالة الحاكمة التي حكمت لثلاثة وخمسين عاماً، ونهاية ألفين وخمسمائة عام من الحكم الملكي. وقد حصل الخميني بموجب الدستور الجديد للجمهورية الاسلامية على سلطات دستورية لم تكن متخيلة من قبل الشاهات، وعززت الجمهورية الاسلامية نفسها

باستخدام العصا والجزرة، ونجحت في البقاء بالرغم من أن القليلين هم الذين توقعوا بقاءها.

وفي نهاية هذه المراجعة، لابد من الإشارة إلى أن هذا الكتاب قدم بأسلوب سلس ما يزيد عن قرن من تاريخ إيران الحديث، فالميزة الاساسية للكتاب هي استعراضه هذه المدة بشكل واضح لكل قارئ متخصص أو غير متخصص. صحيح أن الكتاب لم يأت بشيء جديد أو غير معروف في تاريخ إيران الحديث بالمدة التي غطاها، لكن يُحسب له توظيف هذا الكم الكبير من المعلومات الموثقة بشكل يخدم هدف الكتاب، وهو دراسة التاريخ السياسي لإيران في القرن العشرين بتحليل العلاقة المتبادلة بين المجتمع الإيراني ونظام الحكم في إيران في العهدين الملكي والجمهوري.

A conclusion and a number of recommendations were made at the end. First, the Palestinian cause is still the common interest to gather the Arab political powers with the ruling elites. Second, the cost of confrontation to end the Israeli occupation of the Arab and Palestinian land is very much less than keeping it and holding peace treaties with it in financial, political and security terms. Third, the breakthrough of this battle in ending the occupation could be a major step for stability and significant development in the Arab World.

The participants called for expanding and deepening the concept of resistance, developing its tools and getting rid of the Oslo agreements' restrictions, in order to launch a Palestinian national integrated roadmap at all levels, mainly political, security and military.

of recommendations and a conclusion are made for the Palestinian decision-maker.

Arab-Israeli Conflict Shifts after 2014 War on Gaza

MESC

On December 9-10, 2014 the MESC organized a special symposium titled **Arab-Israeli Conflict Shifts after 2014 War on Gaza**. It was joined by about a hundred experts, academics and political activists from Jordan and Palestine. The opening and Session One were held in the Regency Palace, followed by the other proceedings of Day One in MESC's Conference Hall.

The event is based on the premise that the battle constituted a turning point in the history of the Arab-Israeli war since the 1940's. The Palestinian resistance had a distinguished military, security and media performance, which surprised the Israelis. The Gazans also gave a good example of steadfast people who supported and protected the resistance in the face of the Hebrew State's devastating power. On the other hand, the latter tried to cover its failure of calculation and performance by killing civilians as well as destroying buildings and infrastructures.

The opening speeches explored five main topics:

1. Gaza war shifts (parties' strengths and weaknesses)
2. Shifts in performance (military, security and media)
3. Shifts in political performance in light of 2014 Gaza war
4. 2014 Gaza war repercussions
5. 2014 Gaza war future scenarios.

It is concluded that, on the one hand, the Labour, Meretz and the Arab parties together could win 42 seats, if they are considered to form the center and left of the political map .On the other hand, if the Likud, Jewish Home and Yisrael Beiteinu are considered Center Right and Right, they could together obtain 47 seats. The remaining are the Center parties, with Yesh Atid (9 seats), Kahlon (9 seats), Shas ۷) seats) and United Torah Judaism (7 seats). Therefore, it becomes obvious that the Center would be the decisive power in naming the head of the government. In addition, if the social grass of Shas and Kahlon are Rightist ،they may choose Netanyahu. Thus, if he does not win the biggest number of seats, his opportunity for heading the cabinet is greater than those of Labor leader Herzog.

Gaza Port: Negotiation Condition or Attainable Right

Adeeb Zeyadeh

The Gaza Port topic was brought back to the fore as a condition by the resistance for a ceasefire with the Israeli occupation in the recent 2014 war. According to the present paper, it should not have raised it in this framework, since the issue represents a Palestinian right in accordance with the Oslo and Sharm Al-Sheikh agreements.

The situation is discussed in terms of the historical and legal backgrounds, as well as how the Palestinian-Israeli accords had tackled the matter. Moreover, the investigation looks into the conditions of reviving the port problem in such a context, the chances of construction, employment ، necessary steps and scenarios of success. Finally, a number

for financial and political corruption. It is likely to win only 7 seats, which is the least in its history.

Within the religious orthodox, two movements are competing. On the one hand, the non-Zionist United Torah Judaism is supported by the Ashkenazi grassroots and is expected to win 7 seats.

On the other hand ،Shas ،established in the 1980's, is likely to have 4 seats at most, according to the polls.

On the right of the Likud, the nationalist religious parties and the right supportive of settlements allied within the Jewish Home in the 2013 elections. It is seen rated third by the polls after Labour and Likud by obtaining 17 seats. That would add five to its share of the previous race.

The last party to discuss is Yesh Atid, which categorizes itself in the center and is predicted to have only 9 seats.

As for the Arab parties, they are trying to form a joint list of the three following blocs. The first is the Democratic Front for Peace and Equality, an Arab-Jewish front group (4 seats). The second is the United Arab List, a coalition between the Islamic Movement and the Arab Movement for Change led by Ahmed Tibi (4 seats). The third is the National Democratic Assembly (3 seats). The attempt to form common list has two objectives: to raise the resolution--- percentage to 3.15%, and to face the rising boycott to the balloting by the Arabs, which reached 50% last time. If they go separately to the elections, they are threatened to face further boycott by the Arab citizens, who are calling on them to unite.

- Factors influencing the Palestinian political system.

A conclusion is made with a number of the possible future scenarios.

Israeli Partisan Scene before 2015 Knesset Elections

Mohannad Mostafa

The Israeli partisan scene for the 20th Knesset elections of 2015 is featured by divisions of previous coalitions and the formation of new ones. The Labour Party, led by Isaac Herzog, has allied with Action to build an election bloc which would rival the Likud over heading the cabinet .Opinion polls indicate that the coalition would have 24 seats.

On the left of the Labour, Meretz, which has almost constant social grassroots in the middle classes of the centre of the country ،goes into the process independently. It is expected to win 7 seats.

The Likud, which has finished the preliminaries, also takes part independently after Lieberman dismantled in summer 2014 their alliance in 2013. Netanyahu beat Danny Danon in the preliminaries hard by 85% .The opinion polls predict 23 for the party, but they all favour Netanyahu as prime minister in spite of his waning popularity. The party has been witnessing many internal dilemmas, such as the split led by Moshe Kahlon, who established a new party called Kulanu. He is an Eastern Mizrahi who is popular among low classes, especially the Mizrahi. It is expected to obtain 9 seats.

Yisrael Beiteinu, led by Lieberman, has received a big blow, with the police arresting dozens of the party leaders and members

language to gain their support. In addition, those organizations supportive of Palestine in various countries have to intensify their social media effort, which does need huge budgets, in a bid to clarify the realities on the ground. An urgent priority under this heading is to establish an English-speaking satellite channel, dedicated to broadcast events, documentaries and talk shows about the issue to the Western audience.

Reports And Articles

Palestinian Political System Future under Talks Freeze and Reconciliation Possibilities

Ahmad Ghodaya

The political system of any world geographical unit cannot be isolated from the latter's political history, bearing in mind its actual constant change in terms of affecting and being affected. The form, power, nature and approaches of such an interaction largely rely on the human, natural and economic features of these units as well as the balance of power between them.

The report discusses the following topics in a bid to come up with a clear view of the future of the Palestinian order:

- The establishment of the Palestine Liberation Organization
- Outcomes of the Oslo agreement
- War on Gaza
- Palestinian–Israeli negotiations, and

Upon the fall of the capital and the subsequent developments, the country entered an unpredictable phase. The present study proposes a number of scenarios for the future of Yemen in both the short and medium run.

Western Public Opinion shift towards Palestinian Cause: 2014 Gaza War

Abdullah Adawi

The modern telecommunications and media revolution has introduced significant changes to the different nations' awareness of the developments in the Palestinian land and the conflict with the Israeli occupation. Through media, which used to be hostile to the Palestinians and allied to the Israelis, the Palestinian voice has an influence on the other societies in terms of one of the major Arab and international issues. As a result, the stands of some Western states improved, some changed and some used another discourse towards the Palestinians. As the Gaza war broke out in 2014, the new public and official shifts reflected the turn in the public opinion as well as the attempt for genuine understanding of the crisis. The present paper explores the aspects of the changes in the Western public opinion towards the Palestinian issue during the War on Gaza, by means of analyzing surveys conducted by Western media and research institutions as well as the role of media in this regard.

It is concluded that, in general terms, there are actual shifts in the global public opinion, shown by Western surveys, polls, public movements and media discourse. However, there is a lack of momentum in addressing the world nations to raise awareness on the conflict. Therefore, it is necessary to direct other societies and specify TV channels and other media to address such nations with their own

Research & Studies

Yemen Dilemma of Houthi Expansion: Roots and Scenarios

Abdelnaser Al Mowad'e

Yemen is currently suffering from a serious situation threatening the state of collapse or partition. However, this is not very different in terms of nature or extent from well-known past events. The history of the region – presently called the Republic of Yemen – is loaded with waves of violence and instability. Over the last 50 years, that has been recurrent in the form of revolts, coups, civil wars and similar examples of instability.

The main objective reasons for that are scarce resources, hard topographic relief and weak inclusive political identity resulting from a long history of division.

A false democratic order was adopted until 2011, when it broke up due to conflicts between its wings as well as the public protests demanding its departure.

Nevertheless, the country was afflicted then by the exaggerated desires of 'dreamers' and 'greedy' people in the transitional stage. Seriously enough, the greedy among these used the Houthi movement as a tool to destroy some of the above powers.

President Hadi, for instance, who aspired to rule as long as possible, held implicit – and perhaps actual – accords with the Houthis. Consequently, their expansion was disregarded until they took over Sana'a on September 21, 2014.

Editorial

Saudi Arabia and it's Allies: an Opportunity to Shift the Region from Chaos to Stability

Editor in Chief

It seems obvious that the violent and bloody chaos has reignited in few Arab countries represents a real threat for the security of Gulf as much as for the Arab national security. Some observers have already warned of the dangers that might result from the support of some Gulf States to certain political actors of the region to resist the Arab Spring.

However, primary assessments highlight the importance of Gulf States, with the inauguration of King Salman ibn Abdel-Aziz, in taking an active part to get stability back to the region and to stop the bloodshed and the exhausting of economy and region's assets.

The diplomatic steps taken by the new Saudi King raise the expectation of adopting new policies by the Saudi Arabia to lead a comprehensive reconciliation in the region that includes political Islam movements, to lead a political and security operation to curtail the increasing influence of Iran in the region and to establish a comprehensive Arabic-Islamic vision to combat the growing of extremist violent groups in Syrian and Iraq.

Contents

page	
	Editorial
7	*Saudi Arabia and it's Allies: an Opportunity to Shift the Region from Chaos to Stability* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
13	*Yemen Dilemma of Houthi Expansion: Roots and Scenarios* ***Abdelnaser Al Mowad'e***
55	*Western Public Opinion shift towards Palestinian Cause: 2014 Gaza War* ***Abdullah Adawi***
	Reports And Articles
79	*Palestinian Political System Future under Talks Freeze and Reconciliation Possibilities* ***Ahmad Ghodaya***
95	*Israeli Partisan Scene before 2015 Knesset Elections* ***Mohannad Mostafa***
107	*Gaza Port: Negotiation Condition or Attainable Right* ***Adeeb Zeyadeh***
119	*Arab-Israeli Conflict Shifts after 2014 War on Gaza* ***MESC***
141	*The History of Modern Iran* ***Aref Rawashdeh***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Winter 2015

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo, info@mesj.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 18 **No. 70** **Winter 2015**